

النزاع على المياه بين العراق وتركيا

(2003- 2014)

Water Dispute between Iraq and Turkey

(2003 – 2014)

اعداد الطالبة: فرح عبد الكريم محمد

الرقم الجامعي : 401220090

اشراف

الاستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2014/11/22م

تفويض

أنا الطالبة فرح عبد الكريم محمد أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : فرح عبد الكريم محمد

التاريخ : ١ /٦/ ٢٠١٤

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:" النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣-٢٠١٤)" ، وأجيزت بتاريخ ٢٢ / ١١ /٢٠١٤.

- أعضاء لجنة المناقشة:-

أ. الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة مشرفاً ورئيساً التوقيع..............

ب. الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي عضواً التوقيع..............

ج. الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي ممتحناً خارجياً التوقيع..............

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيق وبعد أتمام هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة الذي كان لتوجيهاته القيّمة، ونصائحه السديدة، وعطفه الكريم، الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود.

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة، ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها، ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة من البحث العلمي... والشكر موصول للدراسات العليا وإلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم أقدم الشكر وبالغ التقدير مع فائق الاحترام.

فرح عبد الكريم محمد

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى روح والدي.. رحمه الله..الذي زرع بداخلي حب العلم والمثابرة في نيل العلا.. طيب الله ثراه.
- إلى الغالية والدتي.. منبع الطيبة والحنان.. أطال الله في عمرها وأحسن خاتمتها...
- إلى أخوتي أعزائي.. كتب الباري لهم دوام التوفيق والنجاح...
- إلى زملائي وزميلاتي في مقاعد الدراسة والعلم.. حقق القدير أحلامهم..
- إلى كل من قدم لي النصح والتوجيه في دروب الحياة.. ومناهل العلم.. دام حفظ الودود لهم..
- إلى كل هؤلاء وآخرين..

أهدي جهدي المتواضع

فرح عبد الكريم محمد

قائمة المحتويات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

الفصل الرابع

طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الخامس

تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية

الفصل السادس

دور المياه في العلاقات العراقية التركية

الفصل السابع

الملخص

النزاع على المياه بين العراق وتركيا

(2003– 2014)

إعداد الطالبة : فرح عبد الكريم محمد

إشراف الاستاذ الدكتور : محمد حمد القطاطشة

هدفت الدراسة التعرف على طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، وبيان تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية، واظهار دور المياه في العلاقات العراقية التركية.

ودارت **مشكلة الدراسة** حول السؤال الرئيس المتعلق بطبيعة النزاع على المياه بين العراق وتركيا خلال الفترة (2003 – 2014).

وأشارت فرضية الدراسة بأن المياه تمثل أحد أبرز الأزمات التي تؤثر في طبيعة العلاقات العراقية التركية خلال الفترة (2003 – 2014).

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج القانوني**، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها.

واستوجبت الدراسة عدداً من **التوصيات**، أهمها : ترشيد الاستهلاك وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة من خلال إقامة الحملات الإعلامية والتوعوية، ووضع الخطط والبرامج المستقبلية لاستخدام تقنيات متقدمة لتنمية الموارد المائية، وتبني سياسة مائية عربية مستقبلية من قبل العراق وسوريا ضمن إطار منهجي موحد يجري تفعيله بالتنسيق مع جامعة الدول العربية من أجل الضغط على الجانب التركي لحل القضايا المائية العالقة، بما يخدم الأمن الغذائي في كل من العراق وسوريا.

ABSTRACT

Water Dispute between Iraq and Turkey

(2003- 2014)

Prepared by: Student Farah Abdul Karim Mohammed

Supervised of Prof. Dr. Mohammad Hamad Al-ktatsha

The study aimed to identify the nature of the water crisis in the Middle East, and the statement of the impact of the water issue on the Arab-Turkish relations.

The problem of the study has taken place in the main question concerning the nature of water Dispute between Iraq and Turkey during the period (2003-2014).

The hypothesis of the study indicated that water represents one of the major crises that affects the nature of the Iraqi-Turkish relations during the period (2003-2014).

To validate the hypothesis and to answer the questions of the study has been the use of descriptive analytical method, and the historical, and the legal approach. They are the most appropriate approaches in dealing with such studies, the study found to have health premise .

The study has necessitated several recommendations, including: the rationalization of consumption and good management of available water resources through the establishment of media and advocacy campaigns, and the development of plans and programs for the future use of advanced techniques for the development of water resources, and the adoption of Arab water policy in future by Iraq and Syria, within the framework of a systematic unified being activated in coordination with League of Arab States in order to put pressure on the Turkish side to resolve the outstanding issues of water, in order to serve food security in all of Iraq and Syria.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

انشأ الجوار الجغرافي بين العراق وتركيا مصالح متوافقة في بعض الأحيان، ومتناقضة في أحيان أخرى بين البلدين. وكانت المصالح المتوافقة مبعثاً لعلاقات تعاون وتفاهم مشترك، مثلما أثارت المتناقضة منها المخاوف والمشكلات بين الجارين. وعلى الرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة بين العراق وتركيا لمدة طويلة، إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية – التركية أتسمت بالتميز تارة والفتور تارة أخرى، وتمثل هذه المتناقضات في العلاقات بين الطرفين تراكمات السياستين: الخارجية والداخلية لكلا البلدين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عام (1923)، مروراً بثلاثة حروب طاحنة خاضها العراق على مدى أكثر من عقدين من الزمان، كان لتركيا فيها مواقف سياسية متباينة تجاهه، تمثل انعكاس الاتجاهات في مراكز صنع القرار في تركيا.

وكانت المياه من أبرز الملفات العالقة التي تستخدمها تركيا كأداة للهيمنة على العراق وخاصة في المراحل التي كانت مصالح البلدين تكون متناقضة، بحيث برز دور هذا الملف بعد حصول عدد من التحولات المحلية في كلا البلدين التي تمثلت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، واستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام (2002)، وحصول التغيير الكبير في سياسات الحكومة التركية المشكلة من قبل هذا الحزب، خاصة تجاه هذه الملفات العالقة بين البلدين، ودور تركيا في العراق عن طريق هذه القضية الرئيسية التي تربط البلدين والتي تستخدمها تركيا في بعض الاحيان كأوراق ضغط على العراق.

واستطاعت استغلال عنصر المياه في تعزيز الدور الذي يمكن ان يؤديه هذا العنصر وسط المنظومة الإقليمية التي ترتبط بها، إلى جانب موقعها الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب، وارتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى إقليمية متعددة سياسية وإقتصادية وعسكرية. فتركيا تتطلع للعب دور إقليمي فاعل عن طريق استخدام عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وخصوصاً عنصر المياه في تدعيم دورها الإقليمي فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي ستؤمن لها مواجهة مشكلاتها الاقتصادية.

لذلك يعد ملف المياه من جذور القضايا العالقة بين العراق وتركيا، وهو من الأمور التي حدثت فيها تطورات بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة والاحتلال الامريكي للعراق، إذ تحتل مسألة الموارد المائية قمة أولويات القسم الاكبر من دول الشرق الاوسط ومصالحها، وذلك بعد أن أصبح الامن المائي يوازي أهمية الامن العسكري ان لم يتفوق عليه. ولذا فأن الحديث عن الأمن الوطني أو القومي أو الأمن الغذائي لدول هذه المنطقة، هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب وفرة الموارد المائية خاصة اذا علمنا أن الموارد المائية في غالبية هذه الدول تأتي من خارج حدودها السياسية باستثناء تركيا.

لذا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على قضية النزاع في ملف المياه عن طريق البحث في جذور هذه المشكلة بين تركيا والعراق، مع تناول موقف كل من تركيا والعراق من تقسيم المياه المشتركة، إلى جانب البحث في المشاريع المائية التركية وأثرها في طبيعة العلاقات العراقية – التركية الى وقتنا الحاضر.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة النزاع على المياه بين العراق وتركيا خلال الفترة (2003 – 2014).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.
2. بيان تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية.
3. اظهار دور المياه في العلاقات العراقية التركية.

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية) وكالآتي :

1. الأهمية العلمية (النظرية): تكمن الأهمية العلمية للدراسة بكونها تسهم في توضيح كثير من المؤشرات للباحثين في الشؤون الدولية عن طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، وأثر هذه الأزمة في العلاقات التركية العربية بشكل عام، والعلاقات العراقية التركية بشكل خاص.
2. الأهمية العملية (التطبيقية) : توفر الدراسة عملياً فرصاً للدارسين والمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي لحالة الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا خلال الفترة (2003 – 2014).

أسئلة الدراسة وفرضياتها

تحاول الدراسة الإجابة عن الاسئلة الآتية :

1. ما طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط ؟
2. ما تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية ؟
3. ما دور المياه في العلاقات العراقية التركية ؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها : تمثل المياه أحد أبرز الأزمات التي تــؤثر في طبيعة العلاقات العراقية التركية خلال الفترة (2003 – 2014)، وفرضية فرعية مفادها " أن تركيا استغلت الأوضاع في العراق لتغيير الواقع الهيكلي للمياه لصالحها في المنطقة".

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي (2003 – 2014)، إذ يأتي تركيز الدراسة على البدء بعام (2003) كونه العام الذي حدث فيه تغيير في نظام الحكم السياسي العراقي بعد الغزو الأمريكي، وبداية تبلور السياسة الخارجية التركية في أعقاب تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا، أما نهاية الفترة فتكون عام (2014) لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعطيات المتعلقة بهذه الدراسة.

الحدود المكانية : العراق وتركيا.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

1. تناقض وجهات نظر العراق وتركيا فيما يتعلق بطبيعة أزمة المياه بينهما.
2. محدودية الوثائق التي تتحدث عن أزمة المياه ودورها في العلاقات العراقية التركية.

المصطلحات الإجرائية

النزاع :

- **النزاع لغوياً:** النِّزاعةُ والمِنْزَعةُ والمَنْزَعةُ: الخُصومة. والمُنازَعةُ في الخُصومةِ: مُجاذَبةُ الحُجَجِ فيما يَتنازَعُ فيه الخَصْمانِ. وقد نازَعَه مُنازَعةً ونِزاعاً: جاذَبه في الخصومة؛ قال ابن مقبل: نازَعْتُ أَلْبابَها لُبِّي بمُقْتَصِرٍ من الأَحاديثِ، حتى زِدْنَني لِينَا أَي نازَعَ لُبِّي أَلْبابَهُنَّ. قال سيبويه: ولا يقال في العاقبة فَنَزَعْتُه استَغْنَوْا عنه بِغَلَبْتُه. والتنازُع: التخاصُمُ. وتنازَعَ القومُ: اخْتَصَمُوا. وبينهم نِزاعةٌ أَي خصومةٌ في حقّ. (ابن منظور، 1970 : مادة نزع).
- **النزاع اصطلاحاً :** تتناول أدبيات الصراع هذا المفهوم وتقدم له تعريفات متعددة حسب بؤر الاهتمام، ونقاط التركيز التى يوليها المتخصصون عند تناولهم للمفهوم بالدراسة والتحليل. ومن بين تلك التعريفات التى تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، يمكن الوقوف عند :
- تعريف دائرة المعارف الأمريكية : هو "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته". (The Encyclopedia Americana International Edition, 1992, 537).
- تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية : تبرزالتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم فى أبعاده المتنوعة، ومنها :

أ. المنظور النفسي، يشير مفهوم النزاع إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول فى نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما"، وهنا يؤكد موراي على أهمية مفهوم النزاع فى فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلى أيضاً (Edward,1973:220).

ب. البعد السياسي، فإن النزاع يشير إلى " موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، والتى يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى".(Robert,1968: 228)

ويقول إسماعيل صبري مقلد عن النزاع بأنه " النزاع في صميمه هو نزاع الإرادات الوطنية وهو التنازع الناتج بتعريف شامل عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها و تطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق فالنزاع يكون حول موضوع محدد، أما الصراع فهو أشمل ويضم مواضيع عديدة " (مقلد، 1991: 223).

التعريف الإجرائي للنزاع: النزاع هو " الظاهرة التي يتنافس فيها طرفين او اكثر بشأن أهداف متعارضة فى نفس الوقت، إذ يسعى كل طرف الى تحقيق مصالحة وأهدافه مما يؤدي الى الخلاف بينهم ".

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(1) الإطار النظري

يمكن القول أن ثمة اتجاهين أساسيين في دراسة حالة العلاقات بين العراق وتركيا من خلال قضية المياه في الواقع المعاصر خلال الفترة الممتدة من (2003 – 2014)، هما :

أ. **اتجاه الواقعية السياسية**

عند دراسة العلاقات العراقية التركية بالاعتماد على اتجاه الواقعية السياسية، فإنه لا بد من التعرف على العناصـــر التي وضعتها المدارس الفكرية المختلفة الممثلـــة لهذا الاتجاه، ومن ثم اسقاطها على قضية المياه فـــي علاقات البلدين، هذه العناصر التي يمكن تلخيصها بالآتـــي (قرني، 1996 : 12) :

أولا: إن قضية المياه تتأثر بالعلاقات السياسية بين البلدين وهي ترتكز على قوانين موضوعية، لذلك من الممكن بلورة مسار علمي لها بعيداً عن المعيارية والقيم الإخلاقية.

ثانيا: إن علاقات البلدين تقوم على أن الفاعل الأساسي فيها هو الدولة من خلال الحكومات القائمة.

ثالثا: إن مواقف الحكومات في كلا البلدين تمارس سياستها الخارجية بمنأى عن سياستها الداخلية.

رابعا: إن عنصر السيادة القومية المستمد من النظام الدولي القائم هو الأساس الذي يعلو في سلطة الدولتين، والذي يتميز بأن القوة فوق القانون الطبيعي الذي فرض وجود قضية المياه المشتركة بين البلدين.

خامسا: إن أهم مشكلة تواجه الدولتين طبقاً لتصورات اتجاه الواقعية السياسية يتمثل في الدفاع عن مصلحتهما القومية، بما يوفر لهما حالة الأمن بمختلف أنواعه ومنها الأمن الغذائي الذي يعتمد بشكل مباشر على توفير المياه.

سادسا: إن المصلحة القومية في كلا البلدين أصبحت مرادفة لتعظيم قوة الدولة عن طريق تقوية قدراتها العسكرية فردياً أو بعقد الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية كالأحلاف العسكرية، وهذا ما قام به البلدان من خلال توقيع العراق للاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار تركيا في عضوية حلف شمال الأطلسي.

سابعا: إن استمرار مشكلة المياه بين العراق وتركيا يجعل من حالة الصراع والتعاون أمراً قائماً بينهما.

ثامنا: إن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار في طبيعة العلاقات العراقية التركية، يكمن في ضرورة المحافظة على حالة التعاون بينهما في قضية المياه، إلى جانب العلاقات الاقتصادية الأخرى التي يبرز فيها دور النفط كعامل رئيسي.

ب. اتجاه الاعتماد المتبادل

يمنح هذا الاتجاه الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الخاصة في تعظيم قدرات الدولة وعناصر قوتها، من خلال عدد من النقاط التي لا بد من محاولة اثباتها من خلال قضية المياه ودورها في الصراع والتعاون بين العراق وتركيا، ومن أبرزها الأمور الآتية (مصطفى، 1986 : 23):

أولا: أعطى هذا الاتجاه اهتماماً كبيراً للمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها في العلاقات الدولية. ويأتي اهتمام تركيا في بناء مشروعها عبر الاصرار على المضي في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (مشروع الكاب GAP) رغم تكاليفه الباهضة وأعبائه الثقيلة على الميزانية التركية، ورغم مخالفته لكل الأعراف والمعاهدات والقوانين الدولية التي تحكم العلاقة بين الدول المتشاطئة في المياه الدولية المشتركة، الأمر الذي أسهم في تأزيم متصاعد لعلاقات تركيا مع جارتيها العراق وسوريا.

ثانيا: ركز الاتجاه على ضرورة فهم الضغوط التي يتعرض لها السلوك الدولي والنابعة من الاعتماد المتبادل، ويتبلور ذلك من خلال الإصرار التركي الذي يقف وراءه الحلفاء الغربيون والكيان الإسرائيلي. فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كانتا أول من أوحى لتركيا بمشروع الكاب، إلى جانب بيوت الخبرة البريطانية الأمريكية التي وضعت تصاميمه، وكانت الخبرات الغربية والإسرائيلية في مجال الإنشاء والإرواء والزراعة هي التي تشرف على التنفيذ الذي يتم بقروض ومساهمات ومعونات أمريكية وأوروبية.

ثالثا: يهتم الاتجاه بالنتائج التي تخلق قواعد لتنظيم التفاعل خاصة في المجالات الاقتصادية، ويبرز ذلك فيما حصلت عليه تركيا من وعود في استغلال مشروع الكاب والمضي في تنفيذه إلى النهاية من الولايات المتحدة الأمريكية دون خوف من جيرانها المتضررين، بعد أن دمر الاحتلال الأمريكي المرتكزات الاستراتيجية في العراق، ومنها أغلب مشاريع البنى التحتية، فضلاً عن القضاء على القدرات العسكرية العراقية، بعد سنوات طويلة من الحصار الاقتصادي الذي الذي دام (13) عاماً الذي عطل قدرات التنمية وطاقاتها التي كانت تجري بخطوات حثيثة.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك عبر تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية لقضية المياه ودورها في الصراع والتعاون بين العراق وتركيا.

2. الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة التي تتعلق بالصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، ومن أبرزها :-

الدراسات العربية

- **دراسة رضوان (2006) : العلاقات العربية – التركيـة :** تناولت الدراسة وعبر فصولها العشرة الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية التي يندر وجودها بين أمتين في العالم مثل وجودها بين العرب والأتراك. وقد اهتم الفصل الخامس بموضوع دور المياه والأكراد في العلاقات العربية – التركية في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، فيما تناولت بقية الفصول هذه العلاقة، إذ خصص الفصل الأول لبيان الدور التخريبي الذي مارسه اليهود تجاه العلاقات العربية – التركية(1908–1918)، فيما تناول الفصل الثاني علمانية (أتاتورك واسكندرون) وأثرهما في العلاقات العربية– التركية (1919–1948). أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى التحالفات الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات بين الطرفين (1948–1960). وتناول الفصل الرابع دور العلاقات الدولية وأزمة الطاقة والأزمة القبرصية في العلاقات العربية – التركية في حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أما الفصل السادس فقد عالج موضوع التطلعات التركية والبحث عن دور إقليمي خلال الفترة (1990–1993). وخصص الفصل السابع للاجتياح التركي لشمال العراق والتحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيرهما في العلاقات التركية العربية (1994–1997). وتناول الفصل الثامن وعنوانه تركيا وسوريا وإسرائيل (1998 –2000) من حافة الهاوية إلى ذروة التنسيق،العلاقات التركية–السورية، والعلاقات التركية – الإسرائيلية، والعلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق. فيما ركز الفصل التاسع على العلاقات العربية – التركية (2000 –2002). وتناول الفصل العاشر علاقات تركيا مع الدول العربية(2002–2004)، ثم تطرقت الدراسة إلى آفاق العلاقات التركية – العربية في

القرن الحادي والعشرين إذ بينت أن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة لن يسمح بإحياء هذه العلاقات.

- **دراسة عبد العاطي (2010) : تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج** : ركزت هذه الدراسة التي شارك فيها نخبة من الباحثين الأتراك والعرب على دراسة التطورات والتغيرات البنوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام (2002)، وكيف انعكس هذا التطور وذلك التغير على الداخل اقتصاداً وسياسة وثقافة، وكيف امتد إلى الخارج حضوراً وتأثيراً، وقد أحتوت الدراسة على الآتي :

أ. الباب الأول : يضم ستة فصول بحثية قام بكتابة كل فصل منها أحد الكتاب، وتنوعت هذه الفصول وتباينت لتشمل المواضيع الآتية : –

- تركيا الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية.
- الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى.
- الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية.
- أزمة الهوية.. وطرق جديدة للمعالجة.
- الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز.
- المؤسسة العلمانية والإسلام : الاستمرارية أم القطيعة ؟

ب. الباب الثاني : ضم هذا الباب ستة فصول بحثية ركز كل منها على المواضيع الآتية:–

- السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات.
- مع الولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة.
- تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد.
- في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة.
- تركيا والعرب. شروط التعاون المثمر.
- تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام.

- **دراسة حرج (2012) : المياه في العلاقات العربية – التركية** : هدفت هــذه الدراســة تبيان تأثيرات مشاريع المياه التركية المقامة على نهري دجلة والفرات، فــي علاقــات تركيا العربية وخصوصاً مع العراق وسوريا، كونهما يواجهان أزمة مائية آخــذة فــي التفاقم بسبب تدني كمية المياه ونوعيتها الواردة عبر نهري دجلة والفرات إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية، الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي للبلدين.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تناول المشاريع التركية على نهري دجلــة والفرات، إلى جانب تناولها كثيراً من الاحصائيات التي تتعلق بتلــك المــشاريع. كمــا استخدمت المنهج التحليلي الوصفي في وصف قضية المياه، بالاضافة إلــى اعتمادهــا المنهج القانوني الذي راعى النظام القانوني لنهري دجلة والفرات من خلال عــدد مــن الوثائق القانونية التي تتعلق بقواعد القانون الدولي واتفاقيات الامــم المتحــدة للانهــار الدولية. وتوصلت الدراسة في خاتمتها إلى مجموعة من الاستنتاجات التــي بينــت أن قضية المياه تبرز على الصعيد الدولي تحدياً كبيراً من التحديات التي يمكــن أن تهــدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وإن من أبرز خصائص أزمة المياه هــذه يكمــن فــي استخدام المياه سلاحاً سياسياً وورقة ضغط للمساومة على وضع حلول لمشاكل أخرى.

- **دراسة المجذوب (2012) : تأثير قضية المياه في العلاقات بين تركيا وجوراها العربي** : هدفت هذه الدراسة ابراز الغموض القانوني لقضية مياه نهري دجلــة والفــرات فــي تصريحات المسؤولين الأتراك في مراحل تاريخية سابقة، وحقيقة تلك التصريحات التي تدعو لمقارنة (الماء التركي) بالنفط العربي، إلى التطرق للاتفاقيات القانونية في استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني في تناول تلك الاتفاقيات الدولية، مع استخدامها للمنهج التاريخي فــي العــودة لتصريحات المسؤولين الأتراك بشأن مشكلة المياه في نهري دجلة والفرات.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة تقول: إن مسيرة التكامل العربي التركي لن تكون ســهلة، لكنها تستحق المحاولة إذا كانت محصنة بالتصميم على تجاوز العقبات واستخدام بعض

المؤسسات للتغلب على الانتكاسات التي تعيق حالة التعاون بشأن المياه بين الجانبين العربي والتركي.

- **دراسة نور الدين (2012): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** : جرى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام، تضمنت عدداً من الفصول، بلغت ثلاثة وعشرين فصلاً قام عدد من الباحثين بتناولها. فقد خصص القسم الأول للفصول التي تتناول الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية والحركة الكمالية والتكوين التاريخي والسياسي الحديث للمشكلة الكردية. فيما جاء في القسم الثاني المعنون في المصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد الطاقة)، عدد من الفصول التي تناولت قضايا تتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية – التركية كمنظمة التجارة الحرة بين الطرفين، والنفط كمرتكز للعلاقات، ومشروع الغاز بوصفة بنية ارتكازية للعلاقات، والمياه ودورها في الخلافات العربية – التركية. وجرى تخصيص القسم الثالث للبعد الاستراتيجي في العلاقات العربية – التركية حيث تم تناول الأدوار التركية في الوطن العربي، والخيارات التركية الإستراتيجية، وتحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ومحددات الموقف التركي من الأزمة السورية، والمؤسسة العسكرية التركية، وواقع العلاقات التركية – الإسرائيلية. وفي القسم الرابع تم تناول التحديات المستقبلية الخاصة بالجانب التركي، ومنها العرب والدور المستقبلي لتركيا، وتركيا والاتحاد الأوروبي، ومحور التواصل أو التأزم في محور العرب في تركيا، وسياسات ما بعد الكمالية بماذا تفيد العرب، في ظل ما يمثله رجب طيب أردوغان كاتجاه جديد في الفكر السياسي الإسلامي المحافظ في تركيا منذ انفصاله عن الشخصية السياسية التركية البارزة (أربكان)، حيث استفاد أردوغان منذ توليه السلطة من الورقة الأوروبية، فأدخل مجموعة من الإصلاحات كسب فيها مزيداً من الشعبية.

- **دراسة آراس وآخرون (2012) : التحول التركي تجاه المنطقة العربية** : تضمنت الدراسة ثلاثة فصول سبقها تمهيد حمل عنوان السياسة الخارجية التركية... نظرة من

الداخل. فيما احتوى الفصل الأول الموسوم السياسة التركية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية، ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول للسياسة الخارجية التركية والعالم العربي، أما المبحث الثاني فقد ركز على موضوع تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية، فيما كان عنوان المبحث الثالث النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات. وركز الفصل الثاني الموسوم الموقف الأمريكي والإسرائيلي من التحول التركي من خلال مبحثين هما : السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية، والرؤية الإسرائيلية للتحول التركي. وتضمن الفصل الثالث نشر عدد من الوثائق المتعلقة بتركيا والربيع العربي وبعض التصريحات الرسمية.

الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Bensahel,2004) : "The Future Security Environment in the Middle East " بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط**، الصادرة باللغة الإنكليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بإشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة بمصادقة إدارة التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط. تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع، والاستقرار، والمتغيرات السياسية. و ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية (1991)، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية، الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة، التي أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم في (11أيلول 2001). كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط

تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها تلك التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

- **دراسة (Hilal,2009) : Turkey's Rivers of Dispute: أنهار تركيا في النزاعات :**
تناولت هذه الدراسة التي كتبها هيلل أليفر الأستاذ الزائر في الدراسات العالمية والدولية في جامعة كاليفورنيا – سانتا باربرا والمحرر في مشروع معلومات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية، عدداً من النقاط المهمة في أزمة المياه في الشرق الأوسط التي تتعلق بالانهار التي تنبع من تركيا وهما دجلة والفرات، وكان من أبرز تلك النقاط الأتي :

(1) كان من الشائع في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أن نسمع التوقعات بأن الماء سيكون بمثابة النفط في القرن الحادي والعشرين. فقد توقع تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، أن الماء وليس النفط، سيكون المصدر الرئيسي للصراع في الشرق الأوسط بحلول عام (2000).

(2)إن هذا التكهن كان جزء من تقديرات وكالات المخابرات الامريكية التي قالت: إنه بحلول ذلك الوقت "سيكون هناك على الأقل عشرة أماكن في العالم يمكن أن تندلع فيها الحرب نتيجة تضاؤل المياه المشتركة.

(3)كانت تراكمات قضية المياه الواسعة الاطراف من نهري دجلة والفرات هي أحد المجالات التي كان من المتوقع منذ فترة طويلة أن تشهد حروب المياه.

(4)إن ازدياد نسبة المياه في الجبال العالية في شمال شرق الأناضول تتدفقها عبر تركيا وسوريا والعراق قبل أن تندمج في نهاية المطاف لتشكيل شط العرب الذي يصب في الخليج. ويشار إلى أن تركيا، وهي دولة المنبع، لديها قوة عسكرية كبيرة لم تتمتع تقليديا بعلاقات دافئة مع الدول العربية التي تمثل دول المصب.

(5)إن المعارك الضارية للجيش التركي مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، ووجود الحركة الانفصالية الكردية المتمركزة في أحواض دجلة والفرات، قد أخر كثيراً أية مواجهات محتملة بين تركيا وجيرانها العرب.

(6)إن اندلاع الحرب بين هذه الدول هو في الواقع ممكن هناك.

(7)إن تركيا تعد دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط.

3. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض الأمور التي لم تراعَ في الدراسات السابقة، تلك التي تتعلــق بالآتي : -

(1) لم توضح الدراسات السابقة حجم التهديدات التي تشكلها تركيــا تجــاه الأمــن الــوطني العراقي.

(2) تباينت الدراسات السابقة في تحديد طبيعة الحالة القائمة بين العراق وتركيا بشأن الميــاه خلال السنوات القليلة الماضية.

(3) لم توضح الدراسات السابقة طبيعة إلالتزامات الأمنية التي تتمتع بها تركيا مع حلف شمال الأطلسي، ومدى تعارضها مع بنود الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

(4) لم تشر الدراسات السابقة إلى طبيعة الاستراتيجية الجديدة للناتو في العراق.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة

1. المنهج الوصفي التحليلي : يعتمد في تحليل مشكلة المياه التي تجمع العراق وتركيا في حالتي الصراع والتعاون، إلى جانب دراسة هذه المشكلة ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً من خلال التطرق لأزمة المياه في الشرق الأوسط، وتوضيح خصائصها كيفياً أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر التحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات أثرت على حالة الأمن الإقليمي، خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام (2002).
2. المنهج التاريخي : يأتي استخدام هذا المنهج من أجل الوقوف على مجمل التطورات التي رافقت مشكلة المياه بين العراق وتركيا، ومدى تأثير هذه المشكلة في العلاقات العربية التركية نظراً لوجود أطرافاً إقليمية أخرى لها دور مهم في هذه المشكلة وهما كل من سوريا والكيان الإسرائيلي الذي يسعى للحصول على المياه من تركيا.
3. المنهج القانوني : يستهدف هذا المنهج الوصول إلى واقع دولي مثالي من خلال تطبيق مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى واقع عالمي فاضل. وهذا المنهج هو منهج دراسة كل من القانون الدولي والمنظمات الدولية، إذ يسعى المختصون في القانون الدولي إلى إجراء تحليل منهجي يُعدّ إحدى الوسائل الفعّالة في توثيق العلاقات الدولية وترسيخها، والتعرّض لبعض الظواهر التي اجتاحت العلاقات الدولية المعاصرة كالنظام الدولي الجديد، والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد عام (2003).

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على :

1. العراق : دولة المصب لنهري دجلة والفرات.
2. تركيا : دولة المنبع لنهري دجلة والفرات.
3. سوريا : الدولة التي يمر بأراضيها نهرا دجلة والفرات بعد تركيا وقبل دخولهما الأراضي العراقية.
4. حلف شمال الأطلسي الذي تعد تركيا أحد أعضائه، إلى جانب كون استراتيجية الحلف الجديدة تجاه العراق في مجالات التعاون المستقبلية.
5. الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بعلاقات متميزة مع العراق مع خلال توقيعها للاتفاقية الأمنية، فضلاً عن كونها العضو البارز في حلف شمال الأطلسي.

عينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة لا احتمالي قصدي حيث ستقتصر على دولتـــي المنبـــع والمـــصب لنهري دجلة والفرات العنصرين الرئيسيين في مشكلة المياه بين العراق وتركيا.

أدوات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية :

1. تحديد مجتمع الدراسة.
2. تحديد عينة الدراسة.
3. جمع المعلومات عن العينة.
4. تحليل المعلومات.
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات.
6. كتابة التقرير النهائي للدراسة.

الفصل الرابع

طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول : الموارد المائية في دول منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول : موارد المياه المتاحة في دول منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : الاحتياجات المائية لدول منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : أبعاد أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول : الأبعاد الجيوسياسية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : الأبعاد الاقتصادية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الرابع

طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تتعرض منطقة الشرق الأوسط منذ عدة عقود لأزمة مياه حقيقية، في ظل استمرار حالة سوء توزيع الحصص المائية من الانهار المتجهة من دول المنبع إلى دول المصب، وقد تأثرت بذلك معظم الدول العربية في حوضي وادي النيل ووادي الرافدين، إلى جانب عدم وجود كميات كافية من المصادر الأخرى للمياه بما يتناسب مع حجم الاستهلاك في كثير من هذه الدول العربية، حتى أصبحت هذه العوامل مثار خلافات بين دول المنطقة وباتت قابلة للانفجار في أي وقت، خاصة بعد ارتفاع أهمية المياه وتعاظم الحاجة إليها وزيادة استهلاكها وشح مصادرها وتأثرها بالتغييرات المناخية والبيئية، فضلاً عن محاولات استغلالها سياسياً وتوظيفها لخدمة مصالح خاصة.

ويمكن القول إن هذه الأزمة باتت كبيرة ومعقدة، ولا تتعلق بالجانب العربي فحسب، لكنها تتعلق أيضاً بالدول التي تمر فيها الأنهار التي تستفيد منها دول الوطن العربي، وذلك لأن (62%) من المياه العربية هي من خارج الوطن العربي، وإن كانت هذه النسبة كبيرة فإنها لا تغطي الأراضي العربية الشاسعة، حيث تعاني من صحراء ممتدة وهائلة تزيد عن (80%) من المساحة الكلية لتلك الأراضي.

يتناول الفصل الثاني طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : الموارد المائية في دول منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : أبعاد أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

الموارد المائية في دول منطقة الشرق الأوسط

تعاني منطقة الشرق الأوسط وتحديداً دول المشرق العربي وشمال أفريقيا، من ندرة كبيرة في المياه من بين أغلب مناطق العالم، إذ يبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنوياً في هذه المنطقة حوالي (1200) متر مكعب فقط، فيما يبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنوياً على مستوى العالم نحو (7000) متر مكعب، ويعاني نصف سكان هذه المنطقة من أوضاع مائية صعبة للغاية، مع توقع إزدياد أزمة المياه في هذه المنطقة جراء النمو السكاني من حوالي (300) مليون نسمة في الوقت الحالي إلى زهاء (500) مليون نسمة في العام (2025)، ومن المنتظر تراجع كمية المياه المتاحة للفرد إلى النصف بحلول عام (2050).

وتبدو مشكلات المياه الناجمة عن تزايد الاحتياجات نتيجة لنمو السكان وما يتبعه من زيادة كبيرة في مشروعات التنمية المائية والخدمات، والتصارع على الموارد المائية المتاحة مستقبلاً، وليس من الممكن تجاهل الظروف الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة من نواحيها المناخية والمائية والتي جاءت أساساً نتيجة التوزيع الجغرافي لموارد المياه وما ترتب عليه من وفرة أو ندرة في المنطقة.

يتناول المبحث الأول الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : موارد المياه المتاحة في دول منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : الاحتياجات المائية لدول منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول

موارد المياه المتاحة في دول منطقة الشرق الأوسط

تمثل الحدود الطبيعية للوطن العربي الوعاء الذي يتحـــرك في داخله الإنسان العربي، إذ تركت هذه الحدود بصماتها واضحة على معالم المنطقة، لذلك فإن الشخصية العربية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، قد تأثرت بالعوامل المرتبطة بالرقعة الجغرافية التي تعيش فيها، وخضعت في أحيان كثيرة لتأثير التضاريس ومناخ الأرض التي أرتبطت بها، حتى شكل كل من الانسان العربي والأرض بيئـــة طبيعية متميزة بعد أن تفاعلاً معاً.

وأثرت التضاريس وطبيعة المناخ في انتشار السكان في منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة، على نحو يخالف ما هو مألوف في كثير من بقاع العالم. ففي الوقت الذي يميل الناس إلى الإقامة في السهول والإبتعاد عن المرتفعات نظراً لضآلة حجم المساحات القابلة للزراعة وتفرقها، في حين أن المرتفعات في الدول العربيـــة كثيراً ما تجذب السكان فتبدو الكثافة السكانية فوقها أكبر من الكثافة السكانية في المناطق المحيطة بها، وتبرز في المنطقة عدد من المرتفعات المأهولة فـــي : جبـــال لبنان، ومرتفعات كردستان العراق، وجبال اليمن، وجبـــال عسير، وجبال أطلس، وهضبة الشطـــوط، وتلال نوبة جنـــوب كردفان وجبـــل مرة بدارفور في السودان، إذ يرتبط ذلك بعوامل اعتدال المناخ وكثـــرة الأمطـــار، ويتأكد ذلك جراء وقوع معظم أجزاء المنطقة العربية في العروض المدارية حيث ارتفـــاع درجة الحرارة وقلة الأمطار، فلا تتوفر المياه بكميات تكفي لمتطلبات الحياة والاستقرار (عبد الحكيم، 1971 : 164).

وتختلف المصادر المتاحة للمياه في دول منطقة الشرق الأوسط، فبعض الدول يعتمد أساساً على المياه السطحية من أنهار دولية كبيرة، مثل مصر وسوريا والعراق، وتعتمد دولاً أخرى، مثل اليمن وجيبوتي ودول مجلس التعاون الخليجي العربية، اعتماداً كلياً تقريباً على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، بينما تستخدم دول أخرى مزيجاً من المياه السطحية والجوفية، وتستغل معظم الدول كل المياه السطحية المتاحة تقريباً، ولا تصل مياه كثير من الأنهار الرئيسية إلى البحار والمحيطات.

وقد لعبت كل من التضاريس والمناخ والتربة كعوامل جغرافية مرتبطة بالأرض العربية، دوراً بارزاً في بلورة الشخصية العربية وطابعها المميز باعتبار أن هذه الأرض الوعاء الذي يتحرك في إطاره العرب في أطوار حياتهم المختلفة منذ أقدم العصور، مما يظهر الدور الإيجابي لهذه العوامل في ترسيخ أسس الوحدة ومرتكزاتها كحقيقية تعبر عنها طبيعة الشخصية العربية، فإن تأثير اتساع هذه الرقعة لم يكن على وتيرة واحدة سلباً أو إيجاباً، في كل الأحوال والعصور، وذلك لأنه قد تعرض في مراحل تاريخية إلى الاستعمار الأجنبي الذي أوجد حالات تراجع واضحة في مسيرة الأمة. من هنا كان لزماً الشروع باتباع سبل جديدة من أجل النهوض بالمسيرة العربية، ولم يكن أمام الجميع إلا السير في طريق عمليات التنمية الشاملة (الطماوي، 1966 : 149).

ويمثل مفهوم التنمية قدرة الدول التي تتعلق بخدمة الخصائص الإنسانية، وإن تطور عمليات التنمية يرتكز على عدد من الخصائص الاقتصادية ومدى تعلقها بالفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية، وأصبح مفهوم تنمية قدرات الدول في علم الاجتماع يرتبط بمفاهيم أكثر شمولية عما يتناوله أصحاب المفهوم الاقتصادي، إذ يرى باحثو علم الاجتماع أن التنمية هي عبارة عن " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية

وذلك من خلال ايديولوجية معينة، تسعى من وراء ذلك التحريــك والتخطيط لتحقيق التغيير المستهدف وللانتقال من حالة التخلف إلى حالة التطــور، وهي الحالة المرغوب فيها (السمالوطي، 1981: 12).

وظهر أن التنمية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على المياه بشكل أساسي، أكثر منها في أي منطقة أخرى من مناطق العالم. وبالتالي، وعلى مدى العقود القليلة الماضية، شرعت دول المنطقة في التصدي لمشكلة ندرة المياه عن طريق ضخ استثمارات في البنية التحتية، مما وزاد في نطاق تغطية إمدادات المياه زيادة ملحوظة، وبات أكثر من ثلاثة أرباع سكان الدول المقترضة من البنك الدولي في هذه المنطقة يحصلون الآن على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسّنة، رغم عدم انتظام الخدمات في أغلب الأحيان. وقد قام عدد من دول المنطقة ببناء سدود ومنخفضات لتخزين المياه و بالإستثمار الكثيف في توسيع شبكات الري. يضاف إلى ذلك، قيام عدد آخر من دول المنطقة باستغلال التكنولوجيا في مجال المياه عبر تحليّة مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة. إلا أن هذه الاستثمارات لم يصاحبها في أحوال كثيرة إجراء ما يلزم من تغييرات مؤسسية وأخرى في السياسات، بل إنها في الغالب لم تحقق العوائد الاقتصادية المثلى، ولم تشكل هذه السياسات حافزاً للاستخدام السليم للمياه في قطاع الزراعة، على سبيل المثال، إذ يجري استخدام (85 %) من مياه هذه المنطقة، لأغراض ضخ المياه الجوفية بصورة غير دائمة إلى جانب قيام بعض الدول باستغلال المياه لتقديم الدعــم الكبير من أجل توفير الطاقــة (ياموري، 2013).

وتنقسم الموارد المائية عامة إلى موارد مائية طبيعية تقليدية تشمل : الأمطار؛ والمياه السطحية؛ والمياه الجوفية، وموارد مائية اصطناعية غير تقليدية وتشمل : الصرف الصحي والصرف الزراعي وتحلية مياه البحر والاستمطار الصناعي (خدام، 2003 : 139).

وستتناول الدراسة المصادر الطبيعية للمياه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من أجل التعرف على مدى وفرة المياه أو ندرتها في هذه المنطقة وكالآتي :

1. الأمطار

تشغل الدول العربية الجزء الغربي والجنوبي من منطقة الشرق الأوسط، لذلك تنتمي إلى المناخ الصحراوي الحار. ويشكل الجفاف السمة الغالبة في معظم أنحاء هذه الدول، فيما تسود الأجزاء الشمالية من الشرق الأوسط أمطار منطقة البحر الأبيض المتوسط الشتوية، وتتأثر دول أقصى شمال الشرق الأوسط بالأعاصير مما يؤدي إلى سقوط الأمطار على مدار السنة في الأراضي التركية والإيرانية على طول ساحل البحر الأسود وبحر قزوين .((Smith, 1970: 407

ويأتي تساقط الأمطار الشتوية، سواء الغزيرة أم القليلة منها في فترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر (فيما بين أيلول ونيسان) من كل عام، وتسقط الأمطار الصيفية ذات الأهمية على المنحدرات الشمالية لسلاسل جبال بنطس والبرز وسواحل بحر قزوين والبحر الأسود (محمد، 1994 : 18).

وتتفاوت كمية الأمطار في معظم منطقة الشرق الأوسط من عام لأخر إلى درجة تزيد من صعوبة الاستفادة من المياه التي توفرها وخاصة في المناطق الصحراوية. وقد تسود نوبات الجفاف لعدة سنوات ثم يعقبها أمطار غزيرة وسيول مدمرة، يختلف تصريفها من عام لآخر، فبينما تتلقى الأطراف الشمالية من الشرق الأوسط أعلى قدر من الأمطار التي تزيد على (1500)مم، فيما تتلقى مناطق قليلة من الشرق الأوسط أكثر من (600)مم من الأمطار سنوياً، وتنحصر كلها في نطاق ساحلي ضيق تقع خلفه السلاسل الجبلية، وتزيد هذه الأمطار عن (1500) مم على الساحل الشمالي لتركيا المطل على البحر الأسود والساحل الجنوبي لها المطل

على البحر المتوسط، غير أنها لا تشكل نطاقاً متصلاً. أما الساحل الشرقي للبحر المتوسط في سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وما وراء الساحل من جبال فيتلقى أمطاراً تزيد على (600) مم سنوياً، وتصل في بعض أجزاء هضبة الجليل إلى (1000) مم، وتقل الأمطار كلما اتجهنا جنوباً في منطقة الشرق الأوسط Beaumount,1988:67)).

ويؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى تبخر المياه وفقدها وعدم الاستفادة منها في مناطق هي في أشد الحاجة إلى هذه المياه. ويختلف معدل التبخر بصفة أساسية باختلاف درجات الحرارة فيصل إلى أقصاه في المناطق الصحراوية الحارة في منطقة الشرق الأوسط، ويقدر التبخر في المنطقة وفقاً لقياسات (ثورنثويت) بأكثر من (1140) مم في السنة (خدام، 2003 : 144)، أما المناطق المنخفضة الحرارة التي يغطيها الثلج وتخزن التربة فيها المياه في الشتاء، فيقل فيها التبخر الكلي عن (570) مم في السنة (سلامة، 2001 : 18).

ويأتي تزايد نقص المياه وعدم إيفائها بحاجات السكان إلى باطن الأرض ومتطلبات التنمية في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لنقصها الحاصل بسبب التبخر، لذلك اتجه الاهتمام نحو المياه السطحية وبخاصة الأنهار الكبرى، وحيث لا توجد الأنهار يكون البحث عن المياه الجوفية (الدناصوري، 1996 : 15).

2. الأنـهار

لم يعد خافياً على المهتمين بقضايا منطقة الشرق الأوسط، بأن مشكلة المياه تنحصر في الدول العربية، إذ لم تظهر مثل هذه المشكلة لدى الدول الأجنبية المجاورة والتي تقع ضمن هذه المنطقة، إذ يقدر معدل موارد المياه التي يحصل عليها العالم العربي سنوياً بنحو (350) مليار متر مكعب، منها نحو (125) مليار متر مكعب، تأتي عن طريق الأنهار من خارج المنطقة أي ما يعادل (35%)، لذلك تبرز مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط كأحد المشكلات

المستعصية التي لم تجد حلولاً جذرية لها، وتظهر في معظم الدول العربية التي تعيش معظم شعوبها تحت خط الفقر مائياً، في ظل تصاعد حالة الجفاف والتصحر وندرة المياه نتيجة التغيّرات المناخية التي بدأ يشهدها العالم خلال العقد الأخير. والأمر الذي يزيد تعقيد هذه المشكلة أن معظم الأنهار العربية الكبرى تأتي من دول مجاورة، لم تكن علاقاتها جيدة مع الدول العربية (الشافعي، جريدة الحياة اللندنية في 27 نيسان 2013). ولا يتجاوز عدد الأنهار المستديمة في منطقة الشرق الأوسط خمسين نهراً بما في ذلك روافد النيل ودجلة والفرات (سعد، 1988 : 127).

ويعد نهرا دجلة والفرات هما المورد الرئيسي للمياه بعد نهر النيل في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن حوضهما يغطي مساحة (705500) كم2، وتبدأ منابعهما من داخل منطقة الشرق الأوسط، ويأتي عن طريق نهر النيل (56) مليار متر مكعب، و(28) مليار متر مكعب من نهر الفرات، و(38) مليار متر مكعب من نهر دجلة وفروعه. وتوجد في الوطن العربي مجموعة من الاحواض المائية التي تحتوي على كميات من المياه يمكنها ان تساهم في تخفيف النقص المائي ومنها حوض الديسي الذي يقع بين الأردن والسعودية وتبلغ مساحته نحو (106) آلاف كلم مربع، وتستفيد منه السعودية استفادة عملية؛ وحوض العرق الشرقي الذي يقع هذا الحوض في جنوب جبال الأطلس في الجزائر ويمتد إلى تونس بمساحة أربعمائة ألف كلم مربع وهو حوض ارتوازي، ويقدر مخزونه بنحو أربعة أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية(محمد، 2006 : 20).

وتتمثل الأنهار الرئيسية في الشرق الأوسط في نهر النيل أطول الأنهار في المنطقة العربية وأغزرها، ونهري الفرات ودجلة الذين سيتم التركيز عليهما بشكل أكثر تفصيلاً كونها يدخلان في اهتمامات هذه الدراسة إذ ينبعان من الأراضي التركية، وكالآتي :

أ. نهر الفرات : ينبع من تركيا ويدخل سوريا فالعراق ويصب في الخليج العربي، كما أنه يتلقى روافده من الدول الثلاث، ويعد أكبر نهر في بلاد ما بين النهريـــن ويبلغ طولـــه (2800) كم، منها ألف كيلو متر في تركيا حيث منبعه من المنطقة الجبلية الواقعة شمال منطقة أرضروم التركية، والتي يزيد ارتفاعها عن ثلاثة ألاف متر فوق مستوى سطح البحر، ويتكون النهر من إلرتقاء نهران هما : (فرات صو الشمالي)، الذي تقع منابعه العليا في جبل (دوملو)؛ و(مراد صو الجنوبي)، الذي تقع منابعـــه العليا فـــي (جبل أصاغي) (مخيمر، 1996 : 28).

ويدخل نهر الفرات الأراضي السورية عند جرابلس حيث يصب إلى الجنوب منها بحوالي (30) كم رافد (الساجور)، ثم يجري النهر داخل الأراضي السورية مبتعداً عن البحر المتوسط نحو الجنوب والجنوب الشرقي حتى منطقة (الحصيبة) الواقعة على الحدود العراقية السورية. ويستمر نهر الفرات في إتجاهه داخل الأراضي العراقية دون أي روافد حتى مدينتي (تحته) و (هيت) على بعد حوالي (220) كم على الحدود العراقية السورية. ويلتقي بنهر دجلة في مدينة (القرنة) جنوب العراق ليشكلا نهراً واحداً يصب في شط العرب في الخليج العربي إذ يبلغ طول شط العرب الكلي (180) كم حتى مصبه في الخليج العربي (وزارة الزراعة، 1992 : 504).

ب. نهر دجلة : ينبع من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر مسافة صغيرة في سوريا حوالي (50) كم ويلتقي بالفرات في العراق، ويتغذى النهر في أجزاءه الواقعة في تركيا بكميات من المياه أكثر مما يتناسب مع مساحته، وذلك لارتفاع أراضيه وكثرة أمطارها وثلوجها. ويرفد نهر دجلة بعد دخوله العراق خمسة روافد رئيسية تبدأ من الشمال بنهر الخابور والزاب الكبير وهما أكبر هذه الروافد وينبعان من تركيا، ثم الزاب الصغير

وينبع من إيران، ثم نهر العظيم ويقع بأكمله داخل العراق، والرافد الأخير هو نهر ديالى الذي ينبع من إيران، وتمد هذه الروافد نهر دجلة بكمية من المياه قدرها (65.77%) من مجموع مياهه السنوية (محمد، 1994 : 36).

وتنحصر بقية أنهار منطقة الشرق الأوسط في المناطق الجبلية الشمالية في تركيا وإيران وفي جبال بلاد الشام. ورغم غزارة المياه في بعض هذه الأنهار، إلا أنه ليست هناك مشكلات تثار حولها سوى مشكلات تنميتها، ويقع معظمها داخل دولة واحدة، وليس في دول متعددة ينجم عن مرورها مشكلات دولية أو اقتصادية أو سياسية (الخيرو، 1997 : 29).

ومن أبرز تلك الأنهار عدد من الأنهار الصغيرة التي تقع ضمن أراضي الدول العربية وهي (مخيمر، 1996 : 33 – 34) :

أ. نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويسير في سوريا ثم يدخل لواء الاسكندرونة ليصب في البحر المتوسط.

ب. نهر الأردن الذي ينبع من عيون منحدرات جبل الشيخ بسوريا ويتشكل في ثلاثة أنهار، هي : بانياس ودان من سوريا، والحصباني من لبنان، وتنحدر هذه الأنهار في الجزء الشمالي لتشكل نهر الشريعة، ويدخل إلى بحيرة طبرية وبعد خروجه منها يرفده نهر اليرموك من سوريا.

ج. نهر الليطاني ويقع بالكامل في الأراضي اللبنانية.

3. المياه الحوفية

يتكون حوض المياه الجوفية بشكل طوبرغرافي أو تركيبي في طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية، ويسمح هذا الشكل بتخزين المياه، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض (سعد، 1988 : 127).

وتعد المياه الجوفية مورداً رئيسياً للمياه في أنحاء واسعة في منطقة الشرق الأوسط التي يقل فيها المطر عن الحاجة الفعلية حيث يسود الجفاف ولا توجد فيها أنهار، مثل دول شبه الجزيرة العربية. وكذلك تسهم المياه الجوفية في استكمال حاجات الدول النهرية من المياه، إذ تتشابه المياه الجوفية مع المياه السطحية في كونها تتغير في كميتها تبعاً للتغير في كمية الأمطار التي تغذيها، وغالباً لا تستفيد المياه الجوفية إلا بنسبة قليلة من مياه الأمطار التي يضيع جانب كبير منها بالتبخر أو الجريان السريع، كما أن هذه المياه تحتوي على نسبة عالية من الأملاح تجعلها غير صالحة للشرب أو الزراعة، وقد تجنح مياه الأمطار وتتسرب إلى باطن الأرض في طبقات صخرية مسامية قريبة من سطح الأرض، ولا يزيد عمقها عن بضع عشرات من الأمتار، وقد تتدفق إلى سطح الأرض تلقائياً في شكل عيون أو يستخرجها الإنسان عبر حفر الآبار، وهذه المياه قابلة للنفاد إذا استغلت استغلالاً يفوق نسبة التعويض (محمد، 2006: 24).

وتوجد خزانات من المياه الجوفية تكونت منذ عصور سحيقة، وتعد الصخور الكلسية من أبرز التراكيب الصخرية المسامية المتشعبة بالمياه، إذ تسود هذه الصخور في منطقة المشرق العربي، فيما تغطي الصخور الرملية معظم أراضي شبه الجزيرة العربية وحوض النيل، وتستغل دول هذه المناطق المياه الجوفية دون أن يترتب على ذلك حدوث مشكلات بينها (دياب، 2004 : 81).

وتنتشر في المنطقة الممتدة ما بين نهر الفرات في الغرب وسفوح جبل زاجروس في الشرق، طبقات حصية حاملة للماء بشكل واسع وتشمل أحواض التصريف لنهري دجلة والفرات وروافدهما. ولهذه الطبقات أثر بالغ على نوعية المياه الجوفية تتروح ملوحتها بين (200-1000) جزء من المليون (أبو زيد، 1998 : 28).

ترى الباحثة؛ أن الظروف التي نشأت فيها حضارتا العراق ومصر جعلت منهما بلدين يرتبطان بأسماء الأنهار الخالدة التي تجري فيهما، ففي العراق أرتبط أسم الفرات بأسم دجلة ليكونا حضارة بلاد الرافدين، وأفرز نهر النيل حضارة وادي النيل. ورغم بعض العوائق فقد بقيت هذه الأنهار تجري دون أن تُعرقل معدلات تصريفاتها منذ أقدم العصور. وبقي العراق ومصر ينعمان بالمياه وما يصاحبها من خير عميم، رغم ما يجابه البلدان من أخطار الفيضانات، إن الأنهار لا تحترم الحدود السياسية، لكن النزاعات غالباً ما تنشأ من خلال قيام دول المنبع ببعض المشاريع في أعالي مجاري الأنهار، الأمر الذي يتسبب بنقص في منسوب المياه التي تصل إلى بقية الدول التي تقع في المناطق السفلي. ويضاف إلى ذلك ازدياد الطلب وارتفاع الاستهلاك وتقدم مستوى المعيشة والحاجة الأساسية للمياه للاستخدامات الصحية والبيئية والتنموية، وذلك سيؤثر على نحو كبير على الأمن المائي والأمن الغذائي بحكم الاشتباك على المستوى الإقليمي بدول الجوار المحيطة، الأمر الذي زاد في احتياجات دول منطقة الشرق الأوسط للمياه.

المطلب الثاني

الاحتياجات المائية لدول منطقة الشرق الأوسط

بدأت أزمة المياه العالمية تلوح في الافق نتيجة لعدد من العوامل الطبيعية التي أخذت تتسبب في بروز أزمات أخرى مرتبطة بأزمة المياه، مثل الأزمة الغذائية التي تعاني منها دول الجنوب بما فيها عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، وعلى الأخص الدول العربية.

وتعد التغيرات المناخية التي شهدها العالم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كالاحتباس الحراري والجفاف، من بين العوامل الطبيعية في تنامي أزمة المياه، وتوضح الدراسات التي أصدرتها الأمم المتحدة أن هناك عدداً من الأنهار الرئيسة في العالم قد تجف خلال العقود القليلة القادمة، في ظل ازدياد أعداد البشر، الأمر الذي يفاقم من حدة هذه الأزمات التي تواجه دول العالم المختلفة، ويزيد من المخاوف المتعلقة ببروز ظاهرة الحروب من أجل المياه،، بعد أن أدرج عدد من الدول على لائحة الفقر المائي الذي قد يهدد حياة الانسان فيها. لذلك دعت الامم المتحدة الدول الى العمل الجدي من أجل وضع الحلول العلمية الهادفة إلى مواجهة أزمة المياه والتقليل من الهدر فيها، وعقد الاتفاقيات المشتركة من أجل وضع نظام توزيع نسب المياه بينها بطريقة منصفة وعادلة (علو، مجلة الجيش اللبناني العدد 322 نيسان 2012)

وقد تداخلت العوامل الطبيعية والسياسات المتبعة من قبل الدول المتشاطئة والظروف الدولية، لتنتج اقتصادات محلية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين في كثير من دول العالم، ومنها الدول العربية التي باتت عاجزة عن الإيفاء بحاجات شعوبها من الغذاء، ولتحدث نزيفاً في الميزانيات السنوية التي تعد وتذهب باتجاه المراكز الصناعية الرأسمالية الكبرى، ولتشد

الاقتصاديات العربية بتبعية غذائية قوية للانتاج الصناعي الرأسمالي، مع ما يتبعه من مديونية مالية وارتهان سياسي (نهار، 1993 : 105).

وتعد ندرة المياه من المشكلات الكبيرة التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط، ومنها الدول العربية، التي تعد من أكثر دول العالم افتقاراً للمياه، لذلك أصبحت من أكثر المناطق حاجة للمياه،إذ لا يتوفر لشعوب دول الشرق الأوسط سوى (1%) من المخزونات المائية المنتشرة في العالم، رغم أن المنطقة تضم (5%) من سكان العالم، والأمر الذي يزيد من احتياجات دول المنطقة وخاصة الدول العربــية، يكمن في أن (60%) من مصادر هــذه المياه يقع خارج الحدود الجغرافية للدول العربية، ومنها على وجه الخصوص : مصر، وسوريا، والعراق، والأردن وفلسطين. لذلك أخــذت هذه المشكلة تتجــه نحو التأزم مع الدول التي تنبع من أراضيها الأنهار العربيــة، وكادت تتحول إلى حــروب جراء النقص المتزايــد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية، فقد أوجد الكيان الإسرائيلي أجواءً غير ودية مع لبنان حــول نهر الحاصباني، فيما يكمن الخلاف التركي مع سوريا والعــراق على الحصص المائيــة في قيام تركيا ببناء (22) سداً أكبرها سد أتاتورك على مجــرى نهري دجلة والفرات داخل الحدود التركية (علو، مجلة الجيش اللبناني العدد 322 نيسان 2012).

وقد أوجد موقف تركيا حول المياه مع كل من سوريا والعراق تفجر أزمات مستمرة نتيجة عدم التزام الاطراف المتشاطئة في نهري دجلة والفرات بالحصص المائية التي تكفي لسد الاحتياجات المائية لكل من :

1. الجانب التركي

تعد تركيا من أغنى دول الشرق الأوسط بمواردها المائية، فهي تتلقى أمطاراً غزيرة في معظم أراضيها التي تصل إلى أكثر من (1500) مم في الشمال على سواحل البحر الأسود، وقد تزيد

لتصل إلى (2400) مم على المنحدرات الجبلية المطلة على البحرين الأسود والمتوسط. وساعدت طبيعتها الجبلية على تراكم الثلوج عليها في فصل الشتاء وذوبانها في فصل الربيع مكونة العديد من الأنهار والبحيرات (محمد، 1994 : 103).

ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا (195) مليار م 3 سنوياً منها (134) مليار م3 من الموارد المتجددة، ولا تتعدى المسحوبات التركية من المياه (21.6) مليار م3 سنوياً؛ وقدرت الاحتياجات المائية التركية بنحو (19.50) مليار م3 سنوياً عام (2000) من الموارد الداخلية المتجددة، يخصص (42%) من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية بينما تستوعب الزراعة (58%) من هذه الموارد (مخيمر، 1996 : 86).

وطبقاً لاحصائيات عام (2004) بلغ عدد سكان تركيا (68.894) مليون نسمة، فيما أشارت أحصائيات البنك الدولي أن عدد سكن تركيا بلغ (74) مليون نسمة وذلك في عام (2012) ومن المتوقع زيادة عدد السكان إلى (83) مليون نسمة عام (2025)، وبذلك يتوقع أن تصل الاحتياجات التركية من المياه إلى حوالي (26.28) مليار م3 وهي تفي بمتطلبات تركيا المائية رغم زيادة عدد السكان. وبهذا فإن الموارد التركية تغطي الاحتياجات بدليل ما تعرضه تركيا من بيع كميات كبيرة إلى الدول الأخرى، وإقامة المشروعات التصديرية للمياه وما أقدمت عليه فعلاً من بيع (500) مليون م3 إلى الكيان الإسرائيلي (محمد، 2006 : 26).

ويأتي اهتمام تركيا الواسع بالأنهار بحكم طبيعتها الجبلية، وكونها منبع العديد من الأنهار والتي من أشهرها نهري دجلة والفرات، بالاضافة إلى مجموعة كبيرة من البحيرات والأهوار التي تغطي حوالي (11%) من مساحة تركيا، إذ يبلغ متوسط الواردات المائية لنهر الفرات (31.8) مليار م3 سنوياً (شندي، 1996 : 17).

وتشكل هذه الواردات المائية لنهر الفرات ما يعادل (996) م3/ثانية وفق القياسات المائية التركية في محطة قياس (بيرجيك) على الحدود السورية التركية، وتركز اهتمام تركيا بنهر الفرات نظراً لقدرتها على استخدام مياهه في تنمية سهولها الجنوبية الشرقية المحاذية لشمال سوريا والتي يسكنها أغلبية كردية تطالب بالانفصال عن تركيا وإنشاء وطن كردي مع المنطقتين الكرديتين في العراق وسوريا. وتهدف تركيا من خلال مشاريعها الإروائية في المنطقة إلى الاستغلال الأمثل لمواردها المائية وزيادة الرقعة الزراعية لتصل إلى (1.7) مليار هكتار بإتمام مشروع الكاب (GAP) لتنمية جنوب شرق الأناضول لتوفير احتياجاتها الغذائية للسكان وتصدير الفائض لتنمية مواردها الاقتصادية، ويمكن للسدود المنفذة في تركيا على حوض نهر الفرات أن تخزن حوالي (93) مليار م3 من المياه سنوياً، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف إجمالي الواردات المائية للنهر، فيما تستهلك لري مشاريعها في حوض نهر الفرات كمية مقدارها (15.7) مليار م3 في السنة أي ما يعادل (50%) من إيراد النهر(محمد، 2006 : 28).

ويبلغ متوسط الواردات المائية لنهر دجلة (18) مليار م3 سنوياً في موقع محطة قياس (جزره التركي) على الحدود السورية التركية، ويصل إلى (50) مليار م3 سنوياً قبل مصبه في شط العرب في العراق، وتروي تركيا بمياه النهر حوالي (250) ألف هكتار، ويعادل الهكتار (1000) م2، وتخطط لري حوالي (326) ألف هكتار أخرى في إطار تطوير منطقة جنوب شرق الأناضول، بينما تخطط سوريا لري (150) ألف هكتار بمياه نهر دجلة في المرحلة الأولى، وحوالي (220) ألف هكتار إضافية في المرحلة الثانية من مشروع نهر دجلة، والمتبقي من إيراد النهر يبقى لصالح العراق، (وزارة الخارجية السورية، 1991). ويمكن للسدود المنفذة في تركيا على حوض نهر دجلة أن تخزن حوالي (93) مليار م3 من المياه سنوياً، وهذا يعادل كامل إيرادات النهر على الحدود السورية التركية.

2. الجانب السوري

تعتمد سوريا على أربعة أنواع من الموارد المائية الطبيعية، وهي : الأمطار والانهار والمياه الجوفية والينابيع، إذ يشكل هطول الأمطار بالنسبة لسوريا أهمية كبيـــرة، وذلك لاعتماد (84%) من المساحة المزروعة على الزراعة البعلية*. وتتراوح معدلات الهطول السنوي بين (600–1600) مم على الساحل السوري، وبين (30–600) مم فـــي حلب وحمص وحماه، وقد تصل إلى (800) مم في بعض المناطق الجنوبية الغربية من البلاد، أما باقي المناطق في سوريا فتتـــراوح الأمطار فيها ما بين (100–300) مم، وتقدر كمية الأمطار التي تهطل سنوياً بحوالي (46.6) مليار م3 يضيع جزء منها بالتبخر وجزء بالتســـرب (وزارة الدفاع السورية، 1996).

وتمثل المياه السطحية ثاني الموارد المائية في سوريا، وهي الأنهار دائمة الجريان مثل: دجلة والفرات والعاصي وعفرين واليرموك والساجور وقوين وجغجغ والكبير الجنوبي والخابور والبليخ والسن، وهناك بعض الأنهار غير دائمة الجريان والتي تنتشر في سوريا ولا تزيد مدة جريانها عن أربعة أشهر في السنة، وعموماً فإن تدفق الأنهار يختلف من سنة لأخرى حسب غزارة الأمطار الهاطلة، لذلك تختلف تقديرات الباحثين عن إجمالي الموارد المائية السطحية في سوريا (مخيمر، 1996 : 73).

ويقدر متوسط إيرادات الأنهار السورية بنحو (5.8–9.3) مليار م3 سنوياً، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المياه الجوفية والينابيع التي يبلغ إيرادها حوالي (3–5.6) مليار م3 سنوياً، وبذلك يبلغ إجمالي الموارد المائية حواليس (60.1) مليار م3 (خدام، 2003: 153).

ويتركز الطلب ضمن الاحتياجات الخاصة بسوريا من المياه في :

---

* **الزراعة البعلية : هي إحدى أنواع الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار في سقاية المزروعات وعكسها الزراعة المروية و التي تعتمد على المياه الجوفية أو مياه الأنهار و المسطحات المائية في سقاية المزروعات. يتم الاعتماد على مياه الأمطار في سقاية المزروعات عندما يكون معدل الهطولات المطرية أعلى من 500 ملم في السنة، ويرجح أن أصل التسمية من كون الإله بعل هو المسؤول عن هطول المطر، فنسبة له.**

أ. الطلب الزراعي على المياه : ويتركز في القطاع الزراعي بعد تزايد السكان مما زاد الطلب على المنتجات الزراعية، وهذا بدوره يوسع الطلب على عوامل الإنتاج الرزراعي، مثل: الأرض والعمل والمياه، ويقدر متوسط احتياجات سوريا من المياه لري أراضيها الزراعية بنحو (12.1) مليار م3، ومن المتوقع استهلاك حوالي (22.45) مليار م3 في عام (2025) لتصل إلى حوالي (31.9) مليار م3 بحلول عام (2048) عندما يصل تعداد السكان إلى حوالي (66) مليون نسمة (مخيمر، 1996 : 73).

ب. الطلب المنزلي والصناعي : يأتي ازدياد الطلب المنزلي على المياه من جراء زيادة السكان. ويختلف مستوى تأمين السكان بالمياه من محافظة إلى أخرى حسب توفر مصادر المياه والاعتبارات الفنية والاقتصادية ومستوى تصريف الشبكات المائية من حيث قدمها أو سوء تنفيذها، إذ تضيع هدراً كميات كبيرة من المياه لما يقارب (25%) من إجمالي المياه المنتجة للشرب بسبب قدم الشبكات وسوء الاستخدام، إذ يقدر حجم الطلب على المياه في الأغراض المنزلية بنحو مليار م3، ويتوقع أن تزداد إلى مليارين م3 في عام (2025) (خدام، 2003 : 187). أما بالنسبة للطلب الصناعي على المياه، ففي السنوات التي سبقت الأزمة السورية التي اندلعت في (15 آذار 2011)، شهدت الصناعة السورية تطوراً ملحوظاً ازداد معه الطلب على المياه حتى بلغت عام (2000) وما بعدها حوالي مليار م3 سنوياً.

3. الجانب العراقي

يختلف معدلات الأمطار التي تهطل على العراق من منطقة لأخرى وذلك لأن العراق يقع في أقصى الشمال الشرقي من الوطن العربي، ويشغل مساحة تصل حجوم الري فيها إلى نحـــو (425) ألف كم2، مع أن الأمطار تتراوح ما بين (50 – 800) مم (الدباغ، 1994 : 233).

ويقدر إجمالي ما يسقط على العراق من أمطار بنحو (50–60) مليار م3 سنوياً حسب غزارة الموسم المطري، ويفقد القسم الأكبر من مياه هذه الأمطار بالتبخر والتسرب في باطن الأرض، خصوصاً أن موسم الجفاف في العراق طويل يصل إلى نحو (8–9) أشهر، ترتفع خلاله معدلات التبخر في وسط العراق وجنوبه وغربه بحيث تصل إلى (15) مم يومياً (خدام، 2003 : 177).

ويبلغ إجمالي الموارد المائية في العراق (106) مليار م3، منها (80) مليار م3 تجري في نهري دجلة والفرات إضافة إلى المياه الجوفية، إذ يشكل هذان النهران الموردان الرئيسان في العراق، لكن مياه نهر الفرات تعاني من تدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها نتيجة للمشاريع المائية في أعالي النهر، مما يزيد من الملوحة عن معدلاتها التي تتراوح بين (200–400) جزء في المليون إلى (1360) جزء في المليون، إضافة إلى نهر دجلة الذي يصل تصريفه السنوي إلى حوالي (19) مليار م3 سنوياً (تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1992، 1993 : 309).

ويعد استغلال المياه الجوفية في العراق محدوداً جداً باستثناء بعض المناطق البعيدة عن موارد المياه السطحية كالمناطق الصحراوية وسفوح الجبال والتلال، وأكبر استغلال لهذه المياه يكون عن طريق العيون وبعض الآبار، ويقدر الاستخدام بحوالي (1.5) مليار م3 سنوياً أغلبها للزراعة (محمد، 2006 : 34).

ويبلغ إجمالي المياه والموارد المائية المستغلة فعلاً في العراق (42.56) مليار م3 سنوياً أغلبها مياه سطحية، وقد زادت الاحتياجات المائية في العراق بنسبة (5 %) من عام (1990) وحتى عام (2000)، إذ أن الموارد المائية للعراق تكاد لا تغطي الاحتياجات الفعلية،

جراء تزايد عدد السكان الأمر الذي يزيد من العجـز في تلبيـة الاحتياجـات المائيـة (مخيمر، 1996 :76).

وتمثل الاحتياجات المائيـة في العراق بالدرجـة الأولى قائمة فـي الأغراض الزراعيـة، إذ تبلغ المساحة القابلـة للزراعـة في العراق نحـو (31) مليون هكتار، وهي تمثـل نسبة قليلة جداً من مساحة العراق البالغـة (422.7) مليون هكتار. وقد احتاجت المساحـة المروية في العراق عام (2000) إلى حوالي (45) مليار م3 من المياه، ويتوقع أن تحتـاج إلى (53.33) مليار م3 سنوياً في عام (2025) (خدام، 2003 : 216).

ويرتبط الطلب المنزلي على المياه في العراق بنمـو السكان وتوسع العمران وتحسن المستوى الاجتماعي والثقافي للسكان، ويقدر الطلب المنزلي للميـاه فـي العراق بنحو (1.83) مليار م3 سنوياً، وسوف يرتفع ليصل إلى (3.46) مليار م3 فـي عـام (2025) (الدباغ،1994 :237).

أما الطلب على المياه في مجال الصناعة، فقد شهد انحساراً ملحوظاً في الطلب على المياه بعد عام (1991) جراء تدميـر هذا القطاع المهم أثناء حـرب الخليج الثانية عام (1991)، إذ احتاج العراق عام (2000) إلى حوالـي (0.5) مليار م3، ومن المحتمـل أن يزداد الطلب المائـي في القطاع الصناعـي إلى نحو (1.05) مليار م3 بحلـول عـام (2025) (مخيمر، 1996 : 79).

ترى الباحثة؛ إن نسبة الأمطار تشكل بحد ذاتها مشكلة في منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص في دول المنطقة العربية أكثر من غيرها عن مناطق أخرى في العالم، جراء ارتفاع حالة الجفاف، لا سيما بسبب قلّة الأمطار، وإلى جانب ذلك تأتي مشكلة الزيادة السكانية، التي تشهد معدلاتها ارتفاعها عن كثير من دول العالم الأخرى، ومثل هذا الأمر يتعلق أيضاً

بالمصادر المائية ونسبة استهلاكها، وكذلك سوء استخداماتها. ففي الدول العربية تختلف نسبة الاستخدام للأغراض الزراعية عن الأغراض الصناعية والمنتجة، إضافة إلى الاستخدامات للحياة المنزلية، والأمر يتعلق أيضاً بمعدلات درجة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحار وازدياد نسبة الاحتباس الحراري وغيرها.

ويضاف إلى كل ذلك قيام تركيا بالشروع في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) الذي طرحته منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وهو مشروع إنمائي متعدد الأهداف وينطوي على إقامة سدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وإمكانات للري واسعة على نهري دجلة والفرات، الأمر الذي أدى لسحب كميات كبيرة من مياه هذين النهرين وبالتالي فقد تأثرت الحصص المائية التي كانت تصل إلى كل من سوريا والعراق بحيث أوجد عوامل عديدة تدفع باتجاه التأثير على الأمن الغذائي في هذين البلدين، حتى أن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية قامت بتوجيه تحذيرات أواخر القرن العشرين أشارت فيها إلى إمكانية جفاف نهر دجلة بالكامل بسبب المشاريع التي تقوم تركيا وإيران بتشييدها والتي يعد قسم منها له دوافع سياسية واقتصادية في آن واحد.

المبحث الثاني

أبعاد أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تحتل مسألة الموارد المائية قمة أولويات القسم الاكبر من دول الشرق الاوسط ومصالحها، وأصبح الامن المائي يوازي أهمية الامن العسكري إن لم يتفوق عليه، ولذا فأن الحديث عن الامن الوطني أو القومي أوالامن الغذائي لهذه الدول هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب وفرة الموارد المائية خاصة إذا علمنا أن الموارد المائية في غالبية هذه الدول، وبالأخص الدول العربية، تأتي من خارج حدودها السياسية.

وتعد أزمة المياه من ابرز الملفات التي يمكن لتركيا أن تستخدمها كأداة لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عامة، والعراق وسوريا خاصة، وقد برزت لهذه الأزمة مجموعة من الأبعاد التي برزت بشكل ملفت منذ عام (2002)، أي بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، إلى جانب التداعيات التي أوجدها الاحتلال الامريكي للعراق منذ عام (2003)، فيما كان للمتغيرات التي شهدتها سوريا في أعقاب اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي دوراً زاد من فاعلية المشكلات التي كانت تعترض العلاقات السورية التركية، بحيث تغيرت سياسات الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية تجاه كثير من الملفات العالقة بين البلدين.

يتناول المبحث الثاني الأبعاد السياسية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأبعاد الجيوسياسية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : الأبعاد الاقتصادية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول

الأبعاد الجيوسياسية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة جيوسياسية متميزة، جعلتها محط أنظار دول العالم الكبرى لما لها من دور مؤثر في المصالح الحيوية لتلك الدول الكبرى، ويقوم مصطلح الجيوسياسية من الناحية المفاهيمية على أنه علاقة الأرض بالسياسة أو علاقة الموقع الجغرافي للإقليم بالسياسة، أي أنه يتناول أثر هذا الموقع على حركة الإقليم السياسية، أما من الناحية الوظيفية فإن الجيوسياسية هي المدلول الذي يجعل الحركة السياسية للقوى العالمية تتجه نحو هذا الإقليم، الذي يصبح موضع استقطاب وجذب لهذه الحركـــة السياسية (فهمي، 2011 : 84).

لذلك لعبت تلك الأبعاد دوراً في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، هذه الأزمة التي أوجدت نزاعاً ترتفع حدته في بعض الأحيان وتنخفض في أخرى، كونه نشأ من خلال ارتباطه بالطموحات السياسية والاقتصادية التركية، إذ منحت تركيا نفسها حق التصرف في مياه نهري دجلة والفرات من خلال القيام بتفيذ مشاريع ضخمة، مثل : مشروع (GAP) ومـــن قبلـــه مشـــــروع (كيبان)، ومشروع (أنابيب السلام)، وكل ذلك يأتي لأجل لعب دور سياسي في المنطقة، إلى جانب تأكيدها المستمر بأن دجلة والفرات هما نهران تركيان ينبعان من أراضيها، وأنهما نهران عابرة للحدود وليست أنها أنهار دولية (مظلوم، 1995 : 268).

ولم تثار أي مشكلات سياسية وقانونية حول استخدام مياه نهري دجلة الفرات حتى قيام الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، وذلك بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية، إلا أن تفكك الدولة العثمانية في عام (1923) وانفصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد تلك الحرب، جعل منبع والمجرى الأعلى

لهذين النهرين يكون من اختصاص تركيا، واختصت سوريا بالمجرى الأوسط لنهر الفرات، فيما اختص العراق بنهر دجلة وبالمجرى الأدنى لنهر الفرات (سلامة، 2001 : 119).

ويحفل الجانب القانوني بين دول حوض نهري دجلة والفرات بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات بشأن المياه، وهي المعاهدات التي عقدت بين دولتي الانتداب بريطانيا وفرنسا، أوبين تركيا من جهة وفرنسا الدولة المنتدبة على سوريا من جهة أخرى، أو بين العراق وتركيا، ولم تقم بتنظيم الانتفاع بمياه الانهار التي تجري في تركيا وسوريا والعراق معاً تنظيماً كاملاً، بل اكتفت بوضع بعض القواعد العامة التي تسجل حقوق دول المجرى الأسفل لهذه الأنهار في الانتفاع بالمياه بصفة عامة، عدا البروتوكول السوري التركي الخاص بإطلاق نسبة معينة من مياه الفرات عام (1987)، والذي تعهدت فيه تركيا بتوفير معدل سنوي يزيد عن خمسمائة متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية، وكذلك الاتفاق السوري العراقي الموقع عليه في (نيسان 1990) (محمد، 2006 : 49).

وتأتي هـــذه الاتفاقيات والمعاهدات وفقاً للترتيـــب الزمني الآتي (العادلي، 1996 : 493-496) :

(1) معاهدة لوزان الموقعة في (كانون الأول 1920) بين تركيا من جهة، وفرنسا وبريطانيا، وهما الدولتان المنتدبتان على سوريا والعراق، من الجهة الأخرى.

(2) معاهدة أنقرة الموقعة في (تشرين الأول 1921) بين فرنسا وتركيا بشأن قيام مدينة حلب السورية بأخذ المياه من نهر الفرات.

(3) معاهدة لوزان للصلح الموقعة في (تموز 1923) بين تركيا ودول الحلفاء.

(4) معاهدة الصداقة الموقعة في (أيار 1926) بين فرنسا وتركيا حول حقوق سوريا في نهر القويق، وحق حلب في الانتفاع من مياه نهر الفرات.

(5) معاهدة الصداقة الموقعة في (أذار 1946) بين العراق وتركيا وتقضي بتنظيم الانتفاع من مياه دجلة والفرات بين الدولتين.

(6) برتوكول التعاون الاقتصادي والفني الموقع في (كانون الثاني 1971) بين العراق وتركيا.

(7) محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع في (كانون الأول 1980)، وقد انضمت إليه سوريا عام (1983)، والخاص بمسألة التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة.

(8) بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا الموقع في عام (1987) الخاص بتعهد الجانب التركي بتوفير معدلاً سنوياً من مياه الفرات يزيد عن خمسمائة متر مكعب بالثانية عند الحدود التركية السورية، كما يعمل الجانبان مع العراق لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات بأسرع وقت ممكن.

(9) اتفاق سوريا والعراق الموقع في (نيسان 1990) على أن تكون حصة العراق (58%) من المياه الرواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية، وحصة سوريا (42%) منها وذلك حتى يتم عمل اتفاق نهائي ثلاثي حول حصص مياه النهر.

(10) بروتوكول التعاون بين سوريا وتركيا الموقع عام (1993) حول التوزيع النهائي لمياه الفرات بين الدول الثلاث الواقعة على ضفتيه.

ويكاد يكون الملف السوري ممتلئاً منذ القدم بالخلافات والصراعات نتيجة لأسباب تتعلق بالجغرافيا والأقليات والماء، إذ كان الماء هو وسيلة التعبير التي تستخدمها تركيا في هذه الخلافات بكفاءة واقتدار، والتي كان من أبرزها (محمد، 2006 : 39) :

أولا: قامت تركيا في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين بتحويل مجرى نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويمر بسوريا التي تعتمد عليه في توفير احتياجات محافظة حلب في الشرب والري، مما أثر على الزراعة والري والشرب في تلك المحافظة السورية.

ثانيا: اختلفت وجهات النظر السياسية وظهرت المواقف العدائية بين تركيا وسوريا، وحاولت تركيا مهاجمة سورياً عسكرياً من الشمال عام (1958)، لولا مساندة القوات المصرية التي وصلت للدفاع عن سوريا.

ثالثا: استمرار المناوشات على الحدود السورية التركية على طول (877) كم نظراً لوجود الأكراد واستيطانهم الحدود على الجانبين، فهم يتكلمون لغة واحدة ويرتبطون بعلاقات قومية وعشائرية توفر لهم الأمن والحماية من سلطات الدولتين. وظلت المشكلة الكردية عالقة بين الجانبين، فتركيا تشكو من تقديم سوريا الأكراد للتسهيلات عبر الحدود، وسوريا تشكو من ذلك أيضاً، فضلاً عن تقديم سوريا الدعم للقبارصة اليونانيين في قضيتهم ضد تركيا إذ لم تؤيد سوريا التدخل التركي في قبرص.

رابعا: اندلاع النزاع السوري التركي بسبب مشروع تنمية شرق الأناضول، وإنشاء سد أتاتورك على نهر الفرات.

وقد كان أقتسام مياه نهر الفرات موضـــع سوء تفاهم دائم بين العواصم الثلاث أنقرة ودمشق وبغداد، ولم تكن العلاقات بينهم مهيئة للوصول إلى حالة مستقرة بسبب كثير من المشكلات الأخرى، إذ تأتي مسألة الأكراد والعلاقات التركية الإسرائيلية، والنزاع السوري التركي حول لواء الأسكندرونة الذي ضمته تركيا إليها عام (1939)، بعد أن اقتتطعت فرنسا

هذه المنطقة السورية وقدمتها لتركيا، حينما كانت سوريا خاضعة للانتداب الفرنسي، إذ تضم مدينتي الإسكندرونة وإنطاكية. وكان حرص تركيا على الاستيلاء على هذه المنطقة لأنها غنية جداً بالحقول والمياه إضافة إلى موقعها الاستراتيجي على البحر المتوسـط (معوض، 1991 : 217).

وقد استمرت الطروحات التركية المتعلقة بتجاهل الاحتياجات الفعلية لكل من سوريا والعراق من المياه لغاية عام (1997) إذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في (21 أيار 1997) اتفاقية دولية حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، فيما كانت تلك الطروحات قبل تلك الاتفاقية تنطلق من عدم تحديد القانون الدولي قواعد لاستخدام مياه الأنهار الدولية التي تمر بعدة دول إلا من الزاوية التقليدية الخاصة بالملاحة، وذلك بالأخص عن طريق اتفاقية برشلونة المعقودة في (20 نيسان 1921) والتي تحدد نظام مجرى المياه الصالحة للملاحة ذات الأهمية الدولية، وهذه القواعد كانت غير كافية ولا تتلاءم مع تضاعف الاستخدامات المرتبطة بالنمو السكاني والتقدم التكنولوجي الحديث سواء في مجالات الاستكشاف أو أساليب الاستهلاك وقطاعاته أو التنمية الاقتصادية أو تزايد الكثافة الحضرية، فيما جرى دراسة مشروع اتفاقية تتعلق باستخدامات مجاري المياه في أغراض أخرى غير الملاحة، إذ تم الاعتراف بحق الدول التي يمر بها مجرى مائي في المشاركة في كل تفاوض حول اتفاق ينطبق على مجرى الماء بأسره، وفي أن تكون طرفاً في ذلك الاتفـاق (وثيقة مناقشات الدورة الثالثة والأربعين لمنظمة الأمم المتحدة المنعقدة للفترة 14 نيسان – 19 تموز 1991).

وقد استغرق مشروع الإعداد لاتفاقية عام (1997) ما يزيد عن ربع قرن إذ استمرت التحضيرات والمناقشات طيلة الأعوام (1970 – 1997). وتتكون هذه الاتفاقية من (33) مادة أعدتها لجنة القانـون الدولي التابعة للأمم المتحـدة، وكان مـن أهم ملامح هـذه الاتفاقية إنها

تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامـــات الأنهار في غير شؤون الملاحة، والقواعد الأساسيـــة التي يتم بمقتضاها تقاســم الموارد المائية للأنهار بوجــه عـــام (عامر، 2004 : 102).

واشترطت اتفاقية عام (1997) أن تأتي بعدها اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار، يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التي تضمنتها اتفاقية (21 أيار 1997) آخذة في الاعتبار الأوضاع الخاصة بالنهر من جميع النواحي (أبو زيد، 1998 : 102).

وقد مضى الجانب التركي قدماً في مخططاتها المائيـــة حتى آخر مدى، بحيث أصبح نزاعها خالصاً مع سوريا بشأن المياه جراء خـــروج العراق من معادلة التـــوازن الإقليمـــي بعد عام (2003)، بعد أن تجاهلت معظـــم الاتفاقات المائية السابقة الموقعـــة مع العراق المتعلقة بتنظيم عمل وتحديد الحصص لمياه نهري دجلة والفرات والانهار الحدودية المشتركـــة (الزبيدي، 2008 : 103).

ويأتي التوظيف السياسي لأزمة المياه في الشرق الأوسط عبر أدراك تركيا ومنذ وقت مبكر أن مستقبلها البعيد يقوم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط، ولـــيس مع دول الغرب التي ظلت ترفض قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي. لذلك فإن تركيا استعدت لهذا الدور فقامت ببناء (22) سداً على نهر الفرات، أكبرها سد أتاتورك الذي يعـــد مـــن أكبـــر السدود في العالم، من أجل احكام سيطرتها على مياه نهر الفرات، والتحكم في جريانـــه خـــارج أراضيها، فهي تـــدرك جيداً أن أهمية مياه نهر الفرات بالنسبة لسوريا تفوق أهميتـــه بالنسبة لها والعـــراق، رغم أن نهر الفرات يجـــري في العراق لمسافة تفـــوق في طولها تلك التي يقطعها في سوريا وتركيـــا (عبد البديع، 1991 : 147).

ومن المعروف أن تركيا هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بوفرة مائية جاءت نتيجة اجادتها استخدام ورقة المياه كسلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق، بل مع دول أخرى عربية وخليجية وإسرائيل من خلال ما يسمى بمشروع أنابيب السلام. لذلك بات الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية، فهي لا ترسم سياستها المائية بسبب حاجتها إلى الطاقة الكهربائية وري المزروعات، وإنما لإدراكها أن الماء سلاح أشد فتكاً من بقية الأسلحة التقليدية وغير التقليدية معاً، وهو أقلها ضجيجاً وكلفة وأكثرها نظافة ولديها منه كثير، وتركيا ومن خلال هذا السلاح ترغب في تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية في الحاضر والمستقبل مع التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية عبر الاستخدام الأمثل للأداة المائية (محمد، 2006 : 38).

وتستند التوجهات التركية في تحقيق الهيمنة الإقليمية إلى توفر قاعدة من المعطيات الاستراتيجية في تركيا منحتها قوة مضافة وجعلتها قادرة على أداء هذا الدور الإقليمي البارز. وتقوم هذه المعطيات على موقع جغرافي فريد طالما شكل ركيزة تاريخية لانطلاقتها نحو العالمية، إذ لا تبتعد هذه المعطيات في تركيا الحديثة التي يحاول صناع القرار فيها استغلال هذا الموقع في بناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو الإقليمية أولاً ومن ثم العالمية ثانياً، وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها (باكير، 2010 : 20) :

1. تقع تركيا وسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، فهي تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على حدودها، إذ تمتد الأراضي التركية بين آسيا وأورورباً، ويشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي (97%) من مساحة البلاد ويضم

العاصمة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الاناضول، بينما يقع الجزء المتبقـــي من تركيا في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.

2. تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوروسيا، وهـــي بـــذلك تعـــد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظريد هالفورد ماكندر الجيوسياسية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياســـي الإقليمـــي والعالمي.

3. تتميز تركيا بكونها دولة قارية، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، لأنها أتاحت لتركيا حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات تكون فيها المحور في هذا المجال الجغرافي، كونها تشترك بحدود مختلفة المساحة من جميع الجهات مع كل من الدول الآتية :

أ. الجنوب الشرقي: جورجيا (252 كم)، وأرمينيا (268 كم)، وأذربيجان (9 كم).

ب. الشرق : إيران (499 كم).

ج. الغرب : اليونان (206 كم).

د. الشمال الغربي: بلغاريا (240 كم).

هـ. الجنوب : سوريا (822 كم)، والعراق (352 كم).

4. تعد تركيا دولة بحرية مفتوحة إذ تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين طالما شكلا تاريخياً محوراً للصراع بين الإمبراطوريات والدول، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأســـود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالـــي (30 كم) وعرضه حوالي (1 كم)، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا

حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عــن طريق بحر إيجة وطولــه (60 كم) وعرضه يتراوح بين (1–6 كم)، مما يعطي تركيا القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة بحرية إضافة إلى كونها قوة قارية.

واستناداً لتلك المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا التي تؤهلها لأن تصبح قوة مؤثرة في ميدان السياسة العالمية، خاصة بعد نجاحها في تحقيق أنموذجها الخــاص بعــد عــام (2002) الذي بات عامل جذب للآخرين، فقد مرت استراتيجيتها العالمية بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معاً، إذ بدأت تركيا تتصرف بشكل ملحوظ وفقاً لمصالحها الخاصة وشروطها، جراء تنامي مكانتها الجيوسياسية في العالم دفعتها قدماً نحو مسار آخر قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط وأوراسيا التي ظلت بعيدة عنهما لوقــت قصير (صابر، 2012 : 505).

ترى الباحثة؛ إن الأبعاد الجيوسياسية لأزمة المياه القائمة في الشرق الأوسط التي تتحدد في النزاع حول مياه نهري دجلة والفرات، تعود إلى عقود من الزمن، وهذا النزاع لا يثير مواجهات بين تركيا والدولتين العربيتين سوريا والعراق الواقعتين أسفل حوضي النهرين فحسب، بل أنه أثار مواجهات بين هاتين الدولتين العربيتين. وإذا كانت الأطراف المتنازعة قد ارتضت بالتفاوض أحياناً فيما بينها، إلا أن هذا الطرف أو ذاك حاول في كل مرة أن يشترط الحصول على بعض المزايا الإقليمية أو السياسية مقابل إقرار أي التفاق، وهكذا لم تفض المحادثات التي تجريها اللجان المشتركة بين تلك الدول أبداً إلى أي اتفاق نهائي أو تراض، ويعود ذلك إلى تعقد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة منذ توزيع ممتلكات الدولة العثمالنية، إذ لعبت السياسات التي انتهجتها دول الاستعمار القديم بريطانيا وفرنسا، في وضع العراقيل أمام أي تفاهم حول تقسيم منصف للموارد المائية بين الدول المتشاطئة.

لذا؛ شدد برنامج حزب العدالة التنمية على التحرك ضمن الإطار العلماني، بعد وصوله إلى سدة الحكم في تركيا في (تشرين الثاني 2002)، وتبنى البرنامج قيماً جديدة تهدف إلى : التحرر الاقتصادي؛ والإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة؛ والاندماج في الإطار الأوروبي، ودخلت هذه السياسة مرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، فقد فَضَّلَتْ الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكـم خلال عقـد التسعينيات من القرن العشرين التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية، ووجدت أن من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة.

المطلب الثاني

الأبعاد الاقتصادية في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تتحكم مجموعة من المحددات في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، بعضها عام يحكم تلك العلاقات ويتعلق بالسياسات الاقتصادية للأطراف المعنية، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وبعضها الآخر يتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية والسياسية التي ترتبط بها أطراف العلاقات الاقتصادية، وتقع المصالح الوطنية والقومية، والسياسية والاقتصادية، في مقدمة محددات العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عموماً (الحمش، 2012 : 203).

لذلك سعت تركيا إلى إجراء تغيير أساسي في سياستها خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وذلك من أجل استعادة المكانة الدولية التي كانت عليها أبان حكم الدولة العثمانية، فشرعت في فتح الأبواب للنظام الاقتصادي العالمي، وأطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية وكان التبدل في مفهوم التصنيع في المرحلـة الأولى في التحـول

الاستراتيجي على مستوى نظرية الدولة، وسجلت عملية إعادة الترتيب البنيوي للسلطة التي حققت منـــذ عام (1983) نجاحاً ظهرت نتائجه الأولى في تحسن صدقية البلاد في الأســـواق العالمية (نوفل، 2010 : 13).

واجهت تركيا دور البنك الدولي كعامل ضغط من بين الأبعاد الاقتصادية في أزمـــة المياه بينها وكل من سوريا والعراق، ويعد البنك الدولي الأداة الماليـــة التي تمسك زمامها الدول الكبـــرى في العالـــم، إذ يرفض تمويل المشاريع المائية التي تنفذها تركيا طالما لم تتوصـــل إلى اتفاق مـــع سوريا والعراق حول تقاسم مياه دجلة والفرات وإدارتها. لكن الجانـــب الغربي لم يراع هذا الأمر فشرع بتقديم المساعـــدات والقروض الخاصة بقطاعـــات أخرى من الميزانيـــة السنوية التركيـــة، مما وفر لها القـــدرة على تأسيس صندوق قومي يشمل القطاعين الخاص والعام يسهـــم في مشروع تطوير منابع نهري دجلـــة والفرات الذي تربـــو تكلفتـــه الإجماليـــة على (30) مليار دولار، غير أن دول حوض النهرين الأخرى لا تعوزها وسائل الضغط على الجانب التركـــي، فهناك قضية لواء الإسكندرونة، وامتداد تداعيات المشكلة الكردية، والحاجة التركية للنفط (عائب، 2009 : 76).

وقد فرض الواقع الجغرافي على تركيا أن يكون موقعها ضمن هذه الرقعة التي يشكل العرب الجناح الجنوبي لها، فعلى حدودها البرية تقع دولتان عربيتان رئيسيتان هما سوريا والعراق اللتان تشكلان تلقائياً بوابة تركيا، والممر الحتمي للعبور إلى سائر أجزاء منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الوطن العربي. كما وجدت تركيا أن اهتمامها في المرحلة الماضية بالعرب عامة وسوريا والعراق خاصة، كان من بوابة الصراع لا التعاون معهما، ومرد ذلك: الحسابات التاريخية بين العرب والأتراك؛ وارتباط سوريا والعراق بالمعسكر الاشتراكي في مراحل سابقة، فيما كانت تركيا رأس حربة المعسكـــر الغربي والأطلسي في المنطقـــة؛ وتداخل المشكلات

التي تعاني منها تركيا، مثل : الحدود والمياه والأكراد، مع الواقــع الجغرافــي الذي تمثله سوريا والعراق، ومع سياسة تركيا الجديدة بتحويل الأعداء إلى أصدقاء وتصفير المشكلات والعمق التاريخي وكان للعرب نصيب أساسي من السياسات التركية الجديدة (نور الدين : 2012 : 13).

ويتعدى تأثير هذه المشكلات التي تعاني منها تركيا الجوانب السياسية، إذ تعاني تركيا منذ بداية حقبة ثمانينات القرن العشرين من تمرد كردي كبير يقوده حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان، في مناطق جنوب شرق الأناضول حيث تقطن أغلبية تركية، لذلك جاءت مساعي تركيا في تعاملها مع المشكلة الكردية منذ بداية ظهورها، في محاولة دمج الأكراد في الحياة الاقتصادية والسياسية على أساس الشروط التركية. وما أن فشلت هذه المحاولة حتى لجأت إلى اتباع العنف وسياسة الحرب التي لا هوادة فيها، أستهدفت نشاط المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني ومناصريه (رضوان، 2005 : 34).

ثم وجدت تركيا أن هذه التدابير القاسية دفعت بقطاعات أكبر من الشعب الكردي نحو التطرف أكثر، وهو ما خلق ظروفاً مؤاتية لحزب العمال الكردستاني لاستقطاب أعداد غفيرة من الشباب الغاضبين والثائرين (روبنس، 1993 : 45).

وعليه؛ توجهت تركيا نحو تطوير المناطق الكردية من أجل احتواء حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منه المناطق الكردية، فقامــت بطرح مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (G A P)، وهو مشروع إنمائي متعدد الأهــداف، وينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائيــة وإمكانات واسعــة للري على نهري دجلــة والفرات، ويرمي هذا المشروع إلى تحويل المنطقة الكردية المتخلفة والواسعة وغير المستقرة إلى خزان الشرق

الأوسط من المياه، فضلاً عن الطاقة الكهربائية التي ينتجها والتي تجعل من المنطقة الكردية من أكبر معامل انتاج هذه الطاقة في الشرق الأوسط (المجذوب، 1994 : 71).

وبهذا دخلت المياه كبعد اقتصادي في أزمة المياه بعد اكتمال المشروع التركي الذي يحرم سوريا والعراق من الاحتياجات المائية التي ترد إليهما عبر نهري دجلة والفرات، إذ ترفض تركيا مبدأ تقاسم الموارد المائية المتاحة وتقترح بدلاً عن ذلك مبدأ الاستخدام والإدارة التكاملية للموارد المائية المشتركة، أي أن تركيا ترى أن الأمر لا يتعلق بضمان السيادة على مياه الأحواض أو المطالبة بها، بل باتخاذ قرارات حول الترتيبات الهيدروليكية التي يتعين تحقيقها في ضمان أقصى قدر من العوائد للجميع، فتركيا تقترح عوضاً عن الاتفاق حول حصة كل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات، القيام بتحقيق التخصص القطاعي في مجالات الانتاج : فعلى تركيا التي تتسع تحت يدها منابع الأنهار أن تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائية لها، وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير (عائب، 2009 : 84).

وسعت تركيا من أجل هذا الغرض بالفعل وعمدت إلى استراتيجية زرع الثقة المتبادلة بينها وبين العرب؛ فكانت أول من دعا إلى محاولة حل الأزمة في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام (2003) من دون تدخل الدول الكبرى والقوى الخارجية، عبر دول الجوار الجغرافي الذي كان فكرة رئيس الحكومة التركية حينها (عبد الله غول) ومستشاره (أحمد داود أوغلو)، وذلك من خلال السعي إلى منع انفجار الوضع. كما ذهبت تركيا، وبخلاف معظم الدول العربية إلى حد تعريض علاقاتها مـــع حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للخطر عبر سعيها العملي إلى منع جموح الإدارة الأمريكية إلى الحرب، عندما رفض البرلمان التركي السماح

للجنود الأمريكيين عبور الأراضي التركية لغزو العراق من الشمال، في رهان تركي على أن أمريكا لن تجازف في حرب على جبهة واحدة جنوبية. ومع أن الرهان التركي لم يكن في محله، لكن الولايات المتحدة الأمريكية اكتفت بغزو العراق من الجبهة الجنوبية، فكان الموقف التركي بمثابة الاختبار الواقعي للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه العرب (نور الدين، 2012 : 13).

وأخذت تركيا تصرح بأن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، ذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي. ففي عالم يقود إلى الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، ولأجل ذلك لا بد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي، غير أن السياسة الخارجية التركية المتبعة من قبل حزب العدالة والتنمية لا تهدف فقط الوصول إلى تصفير المشكلات مع الجيران، بل إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون (تشاندار، جريدة المستقبل العدد 3440 في 2 تشرين الأول 2009).

وفتح ذلك مجالاً للاتفاق على انشاء مجلس تأسيسي عام (2008) بين تركيا وكل من العراق وسوريا، وعقد اجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الأقل سنوياً يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي، وقد تم في هذا الصدد توقيع (48) اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات المتعلقة بالأمن والصحة والنقل والطاقة، كما تم توقيع (40) اتفاقية بين تركيا وسوريا، بما في ذلك اتفاقية فتح الحدود المشتركة وإلغاء التأشيرة بين البلدين (نوفل، 2010 : 101).

ولم يكن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً إقليمياً فاعلاً من دون أن تكون قوة اقتصادية ناشئة، فالدور الإقليمي لتركيا أساسه الاقتصاد المنفتح، وتوفير الأسواق القريبة لصادراتها المتنامية،

والحصول على الطاقة اللازمة لنموها، ولا توجد أسواق ولا طاقة مثلما هو عليه الحال عند الدول العربية، هذه الدول التي لا تزال منبهرة بالنهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فهي قوة اقتصادية ناشئة، واستطاعت أن تحقق نتائج اقتصادية مذهلة، إذ بلغ معدل النمو السنوي (7%) بين الأعوام (2002–2008)، وبالتالي فتركيا تنعم بالاستقرار الاقتصادي، وهي تحوز عل اقتصاد متنامٍ يقترب سريعاً من تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وتطورت القدرة التصديرية لتركيا حتى بلغت عام (2008) (141) مليار دولار. ورغم التراجع الذي حدث عام (2009) في القدرة التصديرية نتيجة الأزمة المالية العالمية، لكن هذه الأزمة أسهمت في تعزيز موقع تركيا في مجموعة العشرين التي حلت محل مجموعة الثماني الأكثر تصنيعاً في العالم (المديني، 2010 : 347).

وعنذاك؛ أتضح بأن تركيا أخذت ترسم سياستها الاقتصادية الخارجية، في إطار استراتيجيتها الجديدة، من خلال مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها، وبالتالي خدمة أهدافها الاستراتيجية الأخرى، وكان مسار التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع الدول العربية أحد تلك المسارات، عبر التساهم في الحصص المائية التي تسمح بمرورها إلى كل من سوريا والعراق، بحيث يخلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد يقوم بين دول المنطقة وبإرادة هذه الدول التي رحبت بالسياسة التركية الجديدة، واتخذت هي الأخرى خطوات جدية في مختلف أوجه النشاط السياسي والاقتصادي. ورأت أغلب الدول العربية التي لها تواصل مستمر مع تركيا، أن الخيار التركي بالتوجه نحو الدول العربية، يمكن النظر إليه على أنه فتح لآفاق العلاقات في إطار التحولات الإقليمية والدولية من أجل إقامة شراكات حقيقية لمصلحة شعوب المنطقة، وبأن الدور التركي يمثل عامل توازن إزاء الدور الإسرائيلي، كما يمكن أن يحقق توازناً آخر تشتد الحاجة إليه مع إيران، فضلاً عن أن هذه الشراكات ستمكن دول المنطقة من القيام بدور أساسي في حل المشكلات الإقليمية من جهة، وفرض حضور هذه الدول على الساحـــة الدولية من جهة أخرى (الحمش، 2012 : 207).

وترى الباحثة؛ إن تركيا تجد لديها القوة والقدرة على التعبير، وأحياناً الممارسة، عما تتطلع إليه في التعامل مع الدول العربية والأنظمة تحديداً كونها تحتفظ بعلاقات متميزة مع كثير من الفاعلين المحليين من غير الدول، وبعض المنظمات والشخصيات العربية، إلى جانب دورها الواضح وعلاقاتها الطيبة مع الأكراد والتركمان في سوريا والعراق، لذلك دأب حزب العدالة والتنمية بالنظر إلى الآخرين، ولا سيما القريبين منها، بأنهم أكبر من الأنظمة العربية الحاكمة، وأنها لاعب كبير في المنطقة. وتأتي هذه التصورات من فائض القوة والثقة بالنفس مما يدفعها أحياناً إلى التصدي لملفات أكبر من قدرة دبلوماسيتها، ومن قدرتها الفعلية على القيام بها، وربما أبعد من ذلك من خلال التطلع لدور تاريخي يعيد لها الدور المفقود في المنطقة العربية، وهو ما أوقعها في ارتباكات، بل إخفاقات في أكثر من ملف، في مصر وليبيا والبحرين وسوريا.

إن فائض القوة الذي جعل تركيا تمارس أحياناً سياسة اللعب على توازنات القوة في الدول العربية، حتى وصل إلى التدخل في الشؤون الداخلية في بعض الدول العربية، مرده مركزها الاقتصادي وأيضاً كونها منبع نهري دجلة والفرات. كما حرصت أن تكون لاعباً أساسياً في مشاريع نقل النفط والغاز في بحر قزوين والعراق، الأمر الذي منحها قوة مضافة في رفض الطابع الدولي لنهري دجلة والفرات، وسمح لبعض المسؤولين الأتراك بترديد مقولة أن تركيا سوف تبيع المياه، كما يبيع العرب النفط. ومن أجل تحقيق ذلك فإنها تقيم مشروعات جنوب الأناضول وتطورها، وتشيد سلسلة من السدود ومنظومات الري، وفي هذا السياق تطرح مشروع أنابيب السلام لتزويد بعض الدول العربية وإسرائيل بالمياه من نهري سيحان وجيحان التركيين، مثلما ترفض تركيا إخضاع نهري دجلة والفرات، لاتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من سوريا والعراق.

الفصل الخامس

تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية

المبحث الأول : الطبيعة العامة للعلاقات العربية التركية.

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في العلاقات العربية التركية.

المطلب الثاني : محددات العلاقات العربية التركية.

المبحث الثاني :دور المياه في العلاقات العربية التركية.

المطلب الأول : الجوانب القانونية في قضية مياه نهري دجلة والفرات.

المطلب الثاني : ملامح السياسة المائية التركية.

الفصل الخامس

تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية

يواجه كل من العراق وسوريا أزمة مائية شديدة آخذة في التفاقم بسبب تدني كمية المياه الواردة عبر نهري دجلة والفرات ونوعيتها إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية، الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي للبلدين.

وقد شغل موضوع أزمة المياه حيزاً واسعاً في العلاقات العربية التركية، واحتل أهمية كبيرة في مختلف اللقاءات والاجتماعات التي عقدت بين العراق وسوريا وتركيا في العقود الثلاثة الماضية، إضافة إلى إدراجه في اجتماعات اللجان المشتركة للتعــاون الاقتصادي والفني.

وقد تحولت قضية مياه نهري دجلة والفرات من قضية للتعاون المشترك بين أطرافها إلى قضية متنازع حولها، جراء رفض الجانب التركي تطبيق قواعد القانون الدولي، ورفض تطبيق الاتفاقيات الخاصة بذلك، مما أثر سلباً في العلاقات العربية التركية. وازدادت حدة التوترات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى مع تصاعد دعوات تركيا إلى بيع المياه أو مقايضتها بالنفط، ودخولها في علاقات تحالفية مع إسرائيل.

يتناول الفصل الثالث تأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : الطبيعة العامة للعلاقات العربية التركية.

المبحث الثاني :دور المياه في العلاقات العربية التركية.

المبحث الأول

الطبيعة العامة للعلاقات العربية التركية

عاشت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من التحولات المتتالية على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وواجهت جملة من الاضطرابات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أم على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وقد انعكست نتائجها في المستوى العملي على أرض الواقع، برزت خلالها مفاهيم لم تكن مألوفة في السابق كتلك التي تتحدث عن الإصلاح وعمليات التنمية السياسية، والعولمة، والارهاب، واقتصاد السوق، وجرى فرض نمط معين من الثقافة والسلوك على جميع الأمم. وتوفرت دلالات كثيرة بأن هذه الحالة إنما هي نتاج أو مخرج لمجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الداخلية والخارجية.

وقد كانت تركيا أحدى الدول التي مرت بمرحلة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الفترة الزمنية الراهنة، إذ إن التحول الكبير الذي حدث في تركيا وبروز استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية التركية، ظهرت مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام (2002)، مما أحدث تحولاً كبيراً في هذه الإستراتيجية وذلك بعد التوجه نحو محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني مع إبقاء الباب مفتوحاً مع الإتحاد الأوروبي.

يتناول المبحث الأول الطبيعة العامة للعلاقات العربية التركية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في العلاقات العربية التركية.

المطلب الثاني : محددات العلاقات العربية التركية.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات العربية التركية

شهدت العلاقات العربية التركية تحسناً ملحوظاً بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا، فشكل العمق الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية والقائم على طبيعة أوضاعها الداخلية، ووضعها في النظام الدولي، مقاربة وصفية لحدود تركيا السياسية البرية والبحرية والقارية، لذلك سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وفق اعتبارات تمثل تركيا فيها طرفاً إقليمياً وجغرافياً رئيسياً في القارة الآسيوية التي تضم أبرز الساحات التي تشكل الشريان الأساسي لتاريخ الإنسانية من الناحية التاريخية. ولذا فإن أية ظاهرة في العلاقات الدولية تواجهها تركيا في هذه الساحات، لا يمكن فهمها من خلال موقف أحادي البعد، فلا بد أن تستند إلى تحليل متعدد الأبعاد لظواهر العلاقات الدولية المعنية بكل إقليم، والقـــدرة على فهم التأثير المتبادل بين هذه الأقاليم. وتتميز مواجهة تركيا لضرورات تطوير علاقاتها فـــي هذه الأقاليم بأنها مواجهة متنوعة يمكنها أن ترفـــع مـــن سقف المزايـــا والمخاطـــر إلى أعلى مستوى (أوغلو، 2011 : 144).

وقد تضافرت لتركيا مجموعة من الفرص سمحت لها بوضع استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، التي ساهمت في زيادة النفوذ التركي في هذه المنطقة، كان من أبرزها :

1. **النظرة العربية لتركيا** : إن النظـــرة العربية لتركيا هي إيجابية بشكل عام، بينما العكس ليس صحيحاً، وفقاً لنتائـــج استفتاء أجرته المؤسسة التركيـــة للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وأظهر أن تركيا هي البلد الثاني الأكثر شعبية بعد السعودية، وعدت هذه المؤسسة أن هذه الشعبيـــة يمكن أن تُعـــزى إلى عوامل اقتصاديـــة، كما أن سياســـة تركيا الخارجية الحذرة استطاعت أن تستميل القوميين العرب ذي الميول الإسلامية،

والإصلاحيين في صفوف العامة والحكومات في المنطقـــة على حـــدّ سواء (بيبرس، 2011 : 221).

2. **ملامح السياسة الخارجية التركية** : تضمنت السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة الملامح الآتية (عبد العظيم، 2012 : 26):

أ. بلورة رؤية تركية للعالم.

ب. بلورة رؤية للدور الذي يمكن أن تؤديه أنقرة إقليمياً ودولياً.

ج. التحرك بسرعة وفعالية لملء الفراغ الناجم عن التغيير الجوهري في الظروف السياسية للمنطقة العربية.

د. صياغة خطاب سياسي تعبوي للتأثير في الشارع التركي.

هـــ. بناء تصور واضح عن الصورة الإقليمية والدولية.

3. **تعاظم قوة تركيا الناعمة:** إن انخراط تركيا في شؤون المنطقة العربية ازداد بفضل استخدامها الفاعل للقوة اللينة، ومن خلال ذلك سعى المصلحون في الشرق الأوسط إلى محاكاة النموذج التركي الذي يقوم على ركائز ثلاث: التحوّل الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، وسياسة خارجية محسِّنة تصدّر الحلول (بيبرس، 2011 : 224).

ويمكن القول أن مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الأقليمي هو أنه (باكير، 2010 : 27) :

أ. يمثل نموذجاً للاسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبراجماتية والاعتدال.

ب. يمثل نموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.

ج. يمثل نموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.

4. **دور القيادة التركية** : استطاعت تركيا أن تملأ جزءاً من الفراغ في القيادة الإسلامية، بعـــد أن حظيت باهتمام معظم الشـــارع العربي، وتمكّنت من تحقيق ذلك بفضل وجـــود (رجب طيب أردوغان) رئيس الوزراء السابق، الذي يتمتّع بشخصية كاريزمية منحت توجهاته السياسيـــة تأييداً شعبياً واسعاً زاد من قدرة تركيا على الاضطـــلاع بدور أساسي فـــي الحثّ على الإصلاح وتحقيـــق الاستقرار والسلام في المنطقـــة (معوض، 2011 : 33).

وإلى جانب (أردوغان) برزت شخصية (أحمد داود أوغلو) ضمن تلك القيادة التركية، إذ أضحى (أوغلو) منظر حزب العدالة والتنمية وواضع فلسفته في الحكم، وداعياً السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة العربية مراعاة القيود التاريخية، والقيود الجغرافية، والأخذ بهذين القيدين في الحسبان عند وضع تفاصيل السياسة الخارجية. وحسب هذا التصور يفضل (أوغلو) بأن تكون لتركيا علاقات قوية مع المنطقة التي تشمل غرب آسيا وشمال أفريقيا، ومن ثم ضرورة تطوير العلاقات مع سوريا والعراق. وينظر (أوغلو) إلى التاريخ من خلال علاقة تركيا مع مصر التي لها فائدة كبيرة في العالم العربي، والعلاقات بين البلدين تتسم بديناميكيـــة خاصة. ويعد (أوغلو) علاقات تركيا بالعالم العربي تكاملية وليست تنافسية، لذلك يطالب أن يكون هناك تعاون قوي بين الجانبين حسبما يفرضه التاريخ والجغرافيا، من خلال توظيف الإمكانات الكبيرة لتطوير العلاقات خاصة على المستوى التجاري والاقتصـــادي (غزالي، 2007 : 89).

لذلك شهدت العلاقات العربية التركية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة تحسناً ملحوظاً، استناداً إلى كل تلك الفرص وبالاستفادة من مجموعة العوامل المؤثرة في مجرى تلك العلاقات، والتي كان من أبرزها :

أ. **العوامل التاريخية**

يرتبط العرب والأتراك بروابط تاريخية وجغرافية وثقافية ودينية تعــود إلى عدة قرون سابقة، ويندر وجــود مثل هذه الروابط بين أي من الأمم في العالم، إذ تشير الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية التركية لم تبدأ بفتح السلطان سليــم الأول بــلاد الشام ومصر عام (1516–1517) بل هي أقدم من ذلك بكثير، إذ جاء أول اتصــال للعرب بالأتراك عام (54 هــ) عندما عبر عبد الله بن زياد والي خراسان في زمن معاوية بن أبي سفيان نهر جيحون واستولى على المدن التركية بخارى ورامدين وبيكند. ثم تتابعت الفتوحات الإسلامية في الأراضي التركية إلى أن استتب الأمر بعد مقتل خاقان الترك على يد القائد العربي نصر بن بشار عام (738م)، وبعد اعتناق القبائل التركية الإسلام، تحول الأتراك إلى حماة الإسلام في الدولة العباسية. ومنذ منتصف القرن الحادي عشر الميلادي خضع العراق وخراسان وبلاد الشام لسيطرة الأتراك السلاجقة قادة جيوش الدولة العباسية. واستمر حال الترك في الدفاع عن المسلمين بعد اجتياح المغول لبغداد وبلاد الشام حيث أوقف القائدان التركيان قطز ونائبه بيبرس الزحف المغولي في معركة عين جالوت عام (1260م)، وخلال أربعة قرون أمتزج الدم العربي بالدم التركي في معارك بوجه الإسبان والبرتغاليين لاحتلال البلاد العربية، حيث بلغ التفاعل العربي التركي ذروته في العهد العثماني، حتى تأسيس الدولة التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (رضوان، 2006 : 9–10).

ب. العوامل السياسية والدبلوماسية

تعود علاقات الجمهورية التركية الحديثة والدول العربية إلى بدايات القرن العشرين، إذ بدأ حينها مسار هذه العلاقات الفعلي أثناء فترة الانتداب البريطاني، أو السيطرة الاستعمارية على المنطقة، ثم بعد موجة الاستقلال الوطني للعديد من الدول العربية في النصف الأول من القرن العشرين، لذلك أولت السياسة الخارجية التركية الاهتمام الكبير بالانخراط في تفاعلات المنطقة العربية، وصولاً إلى التحركات التركية المكثفة وفق ما اصطلح على تسميته العثمانية الجديدة *، وقد استندت تركيا في هذه الاتجاهات إلى مؤشرات كمية وكيفية تتمثل في طبيعة الزيارات وعددها ومستوى وحجم العلاقات المختلفة التي باتت تربط تركيا بعدد من دول المنطقة العربية، فضلاً عن المساحات الشاسعة التي غدت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الإعلام التركية، إضافة إلى تزايد وتيرة الاهتمام الشعبي التركي وطبيعته بهذه المنطقة، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من أحداث المنطقة، بل مشاركة في معظم تفاعلاتها، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات. وبموجب ذلك بدا أن معظم قادة حزب العدالة والتنمية لا يتمتعون بالخبرة الكافية في مجال السياسة الخارجية، بما جعل تأثير وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) أثناء شغله منصب مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية للفترة (2002 – 2009) يسهم في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية، بعد أن نجح في إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره الخاصة بالخصائص المرغوب بها للسياسة الخارجية، ومنها : إنهاء الصراعات والوصول إلى حد أقصى من التعاون، ولم يتم نقل تلك الأفكار إلى منتديات رسم السياسة الخارجية فحسب، بل

---

* **العثمانية الجديدة :** هي السياسة التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثماني. وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين في 1974 بعد الغزو التركي لقبرص. ثم استخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. وتعد العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيدولوجيا الكمالية. ويمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.

أيضاً نقلها إلى الصحافة التركية والدولية، ونالت أصداءً وتأثيراً كبيراً في الساحة العربية (عبد القادر، 2012 :572 – 575).

لذلك أخذت تركيا تضطلع بدور في حل الصراعات الإقليمية من خلال الانخراط والتفاعل مع كل الأطراف العربية والإقليمية والدولية للتوصل إلى نتائج لصالح تلك الأطراف، فقامت بالدعوة إلى إنشاء آلية اجتماعات الدول المجاورة للعراق، وسعت إلى إنشاء ملتقى أنقرة للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا، ولعبت دور الوساطة بين العرب والإسرائيليين بل بين العرب أنفسهم. وسيطرت على النخب السياسية التركية فكرة قدر تركيا أن تكون جسراً بين العرب وأوروبا، وهذه الفكرة ليست جديدة في أدبيات حزب العدالة والتنمية، فقد سبق أن أشارت إليها تانسو شيللر رئيسة الوزراء التركية خلال زيارتها لمصر عام (1994) (نور الدين، 1994 : 56).

ج. العوامل الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي أحد أهم عناصر الجذب الرئيسة في العلاقات العربية التركية، وذلك لما تتمتع به المنطقة العربية من موارد الطاقة وأسواق التجارة، وسعت تركيا في هذا المجال لأن تعزز دورها كمركز لخطوط نقل الطاقة، ودورها كشريك أساسي في مداخل السلام الاقتصادي في المنطقة، وتستند تركيا في مساعيها تلك إلى تصور أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي (سليم، 2012 : 501).

وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، كانت العلاقات الاقتصادية العربية التركية، تقام بين تركيا وكل بلد عربي وحده من منظور المصالح الأمنية للبلدين المعنيين، وفي ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب الأوروبي ومنطق كون تركيا عضواً ناشطاً في حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن علاقاتها المميزة مع إسرائيل، لذلك كانت تلك العلاقات

تتجاذبها موجات من التقدم والجمود والتراجع، بما تمليه السياسات والوقائع الأمنية، وهي لا تخلو من التوترات مع هذا البلد العربي أو ذاك، وفقاً للظروف الدولية والإقليمية والسياسات الحكومية في الجانبين (الحمش، 2012 : 203).

وقد توصل الجانب التركي بعد عام (2002) إلى تعيين أكثر وضوحاً للاقتصاد السياسي في توجهات سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية، فتحقق تطور واضح في التفاعلات الاقتصادية مع الدول العربية، إذ بلغت الصادرات التركية إلى الدول العربية حوالي (10.1) مليار دولار عام (2005)، ارتفعت إلى (23.3) مليار دولار في عام (2010)، فيما بلغت الواردات التركية حوالي (7.9) مليار دولار عام (2005)، وارتفعت إلى (16) مليار دولار عام (2010) (محفوض، 2012 : 309).

د. العوامل الأمنية

تنصرف هذه العوامل إلى ما يتعلق بالأدوار التي يمكن أن يؤديها الجانبان العربي والتركي في بناء الأمن المشترك في منطقة الشرق الأوسط التي ينتميان إليها من خلال الشروع بعدد من المبادرات الجماعية، التي كان من أبرزها مبادرة إسطنبول للتعاون، هذه المبادرة التي أطلقها حلف شمال الأطلسي فـــي (حزيران 2004) من أجل إجراء الحوار مع دول الخليج العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك ضمن مبادرة التعاون الاستراتيجي مع دول البحر المتوسط، حيث سعى الحلف إلى إيجاد شراكة دولية مع أكثر من ثلاث وخمسين دولة من خلال العمل كقاعدة بيانات لتبادل المعلومات الاستخبارية والعسكرية. وتضمنت هذه المبادرة قسماً خاصاً عن دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، هذا الاحتلال الذي

أفضى إلى حدوث خلل واضح في التوازن الإقليمي في المنطقة (الجندي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9345 في 29 يونيو 2004).

وتنهض مبادرة إسطنبول على مجموعة من العلاقات التي تعود بالفائدة على دول الحلف والدول أعضاء المبادرة، مـــن خلال تعزيـــز التعاون بالشأن الأمني، وبخاصة في مجال الأنشطة التي يمكن أن يساهم فيها الحلـــف بتقديم قيمة مضافة تهدف إلى تطوير قدرات قوات هذه الدول للعمل جنباً إلى جنب مع قوات الحلف، بما فيها المساهمة في العمليات التي يقودها الحلف لمكافحة الإرهاب، ومع انتشـــار أسلحـــة الدمار الشامل، ومساعدة تلك الدول على مواجهة التحديات المشتركة مع حلف شمال الأطلسي (دي سانتيس، 2006 : 225).

ويعد منح تركيا وبقية دول حلف شمال الأطلسي عدداً من الدول العربية اهتماماً خاصاً، أمراً طبيعياً بالنظر إلى أهمية موقع هذه الدول الاستراتيجي في تلبية مصالح أعضاء الحلف، فقد ساهمت التطورات السياسية في المنطقة العربية بشكل واسع في أن تكتسب هذه المنطقة أهمية بالغة لأن تأثير الاستقرار فيها يتجاوز حدودها، إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي الست واليمن والعراق وإيران تنتج (84%) من النفط العالمي، فضلاً عن احتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز. ومن ناحية أخرى، استهدف الحلف إحداث تقارب بين الفرقاء، خاصة بين الصوت الأوروبي والصوت الأطلنطي داخل الحلف لتجاوز تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، فكان رأى أعضاء حلف شمال الأطلسي أهمية أن تكون بداية هذا التقارب من منطقة الخليج، وقد كانت الأهداف المعلنة في قمة إسطنبول هي التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن بين الحلف وتلك الدول، وذلك من خلال الآتي (كشك، 2005 : 82) :

(1) تعزيز التعاون في مجالات تخطيط الطوارئ المدني من خلال تقديم برامج التدريب في هذا المجال، وفي مجال التنسيق المدني والعسكري والاستجابة للأزمات في البحر والجو.

(2) تعزيز التعاون في مجالات أمن الحدود، خاصة بشأن الإرهاب والأسلحة الصغيرة والخفيفة وضد التهريب غير المشروع وتقديم خبرة الحلف في هذه المجالات.

(3) تقديم النصائح في مجالات الإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية والتخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية.

(4) تعزيز التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات عسكرية مختارة وأنشطة تدريبية وتعليمية مرتبطة بها.

ترى الباحثة؛ أن تركيا سعت لتطوير علاقاتها مع الدول العربية منذ استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام (2002)، وحاولت أن تكون مركزاً للحوار بين الحضارات إضافة إلى أن تكون جسراً بين العالم الإسلامي والغرب. وفي هذا السياق أدت تركيا دوراً في الحوار بيـــن منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصبح اسمها منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي فـــي إسطنبول عـــام (2002)، وحوار تحالف الحضارات عـــام (2009)، واقتصر دورها في المهام الأمنية العربية على الوساطة مع إسرائيل، لكن تركيا لا تمتلك جميع أدوات الوساطة التي تمكنها من حث إسرائيل على تعديل سياساتها التوسعية، بل إن إسرائيل هي التي تمتلك بعض من تلك الأدوات لأنها تبيع السلاح لتركيا، كما اقتصر دورها في ذات المجال الأمني على مبادرة إسطنبول للتعاون، أما المجال الاقتصادي، فإن تركيا يمكن أن تكون عاملاً مؤثراً من خلال المشاريع العربية التركية.

وتبقى الأمال معلقة وتتأرجح بين الحقيقة والتنمي في قضية المياه التي لم يبرز دور جديد لتركيا فيها، فهي مستمرة في استكمال مشروعاتها ولم تحدث أي جهود حقيقية في إجراء مفاوضات جديدة بين تركيا والعراق وسوريا من أجل تفادي النزاع حول المياه، والنظر بجدية إلى أن هذا المورد هو مورد مشترك لا يملك أحد حق التفرد باستخدامه، وإلى أن أنجع سبل الانتفاع بالمياه المشتركة تكمن في تغليب مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من دون التسبب بأضرار للدول الأخرى التي لها الحق نفسه بالانتفاع بتلك المياه.

المطلب الثاني

محددات العلاقات العربية التركية

شهدت العلاقات العربية التركية تطورات ملحوظة خلال الفترة التي تزيد على العقد والنصف الأخيرة. وقد أتى هذا التطور بدءاً في النواحي التجارية، خصوصاً مع نمو صادرات تركيا إلى الدول العربية وخاصة الخليجية منها، وتشجيع تركيا الاستثمارات العربية في أراضيها التي بقيت بمعظمها مالية وعقارية. وشهد التوجه التركي نحو الدول العربية قفزة نوعية بعد وصول النخبة التركية التي تقود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، وعلى كل الأصعدة: السياسية عبر التموضع، وخصوصاً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية؛ والثقافية من خلال البرامج التلفزيونية المدبلجة إلى العربية؛ وكذلك الاقتصادية والبشرية، وبشكل ملحوظ مع محيطها المباشر العراق وسوريا، وقد نبع ذلك الأمر من هاجس احتواء الآثار البعيدة الأمد للاحتلال الأمريكي للعراق، خصوصاً لما يمثله هاجس انفصال إقليم كردستان العراق من عامل يؤثر في وحدة أراضي العراق، وبسرعة كبيرة برز دور الشركات التركية في كردستان العراق وفي حلب السورية؛ في حين قامت تركيا باستثمارات كبرى بالبنى التحتية في أقاليمها المحاذية لدول الجوار العربية، هذه الأقاليم التي كانت قد بقيت لفترات طويلة طرفية وذات تنمية ضعيفة (العيطة، 2012 : 460-461).

ثم تنوعت المواقف التركية وبدا أنها تختلف من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامل مع أحداث المنطقة المستجدة، حيث أن المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف متباينة. ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض: أولها أن تطورات الشرق الأوسط تشير أنه لا مفر من التغير بما يدفع إلى التكيف مع

هذا التغير وليس مقاومته. وثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني (معوض، 2011 : 35).

وعلى هذا الأساس يمكن رصد محددات العلاقات العربية التركية، وذلك على النحو الآتي :

1. المحدد السياسي

عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام (2002) سعت تركيا لإنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفعها لتعديل سياستها الخارجية وجعلها تسير ضمن إطار عام وشامل تتدرج ضمنه عملية تعظيم الوجود التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، وذلك من خلال عدد من الآليات التي تضمن لتركيا الوجود في مركز الإقليم وفي "ميادين الأحداث" الملتهبة التى شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة بزين العابدين بن على بعد (23) من حكمه لتونس، و"تنحي" حسني مبارك بعد حكم لمصر دام (30) عاماً، وسقوط نظام القذافي بعد (42) عام من حكمه لليبيا، وتوقيع على عبد الله صالح لوثيقة تنحي بعد (33) عاماً من دوام حكمه لليمن (نور الدين، 2012 : 26).

وقد عدّ وزير الخارجية التركـــي (أحمد داوود أوغلو) " التسونامـــي العربي " الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقـــة، بمثابة " تدفـــق طبيعـــي للتاريـــخ " وحـــدث " عفـــوي " و " ضروري" جاء متأخراً، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. واعتبر داوود أوغلو ما يجري في العالم العربي "مساراً طبيعياً للأمور"، و أن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشدداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام ريـــاح التغيير، وقد مثلت هذه الرؤيـــة منطلقاً أساسياً

لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، بحيث تجسدت في (نصار، 2011) :

أ. احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب. الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي. فالأمن والحرية ليسا بديلين ولابد من كليهما معا.

ج. رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنبا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

د. تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

هـ. رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

و. الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ز. عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ح. مراعاة خصوصية الدول ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.

وعلى الرغم من المخاوف التركية من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي –بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذج لدول العالم الإسلامي– قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيا لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها

"الربيع العربي"، خصوصاً بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة (خولي، 2012 : 168).

وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين، حيث أكـد أنه عكس ما يرى البعض، فإن التغيـرات في المنطقة العربية ستعزز موقع تركيا، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، معبرا عن قناعتـه بأن تركيا لا يجـب أن تقلق من التغيرات الدراماتيكيـة التي شهدتها المنطقـة. لأن أنقرة تدرك أن الشعـوب العربية تتقـدم على حكامها من ناحية النظرة الايجابية للدور التركي في المنطقـة، وفي هذا الإطار اعتبرت اتجاهات عريضة في بعض الأدبيات التركية أن "الربيع العربي" من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع إستراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت سابقاً لسيطرة الإمبراطورية العثمانيـة ونفوذها، وترى هذه الآراء أن "العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركيزتين أساسيتين، هما (دلي، 2012 : 21) :

أولاهما : أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقـة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديـدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانيهما: التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوى إقليمية كبرى.

ويمكن القول، إن المحـــدد السياسي لطبيعـــة الدور التركي في المنطقـــة العربية ظل يحكم الأنماط المتغيـــرة للسياسة الخارجيـــة إزاء المنطقة العربيـــة ووفقا لخصوصيـــة كل حالة. وفي هذا الإطـــار بدا جلياً خفوت الموقف التركي حيال الوضـــع في كل مـــن البحريـــن واليمن، حيث ارتبـــطت التوجهات التركية بالحـــرص التركـــي على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجـــي، مما جعل المقاربة التركيـــة حيال الملفيـــن تقوم على ضرورة إنهاء الأزمات الداخليـــة فـــي الدولتين وإنهاء الانقسامات المجتمعيـــة عبر الأدوات السلمية، بالترافـــق مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصاً الإيرانيـــة منها لما، لها من تأثير وتداعيات سلبية على عملية التغير السلمي والمتدرج الذي راعته دول الخليج في الحالتين.

2.المحدد الاقتصادي

يعد المحدد الاقتصادي أحد أبرز المحددات التي واجهت العلاقات العربية التركية وذلك نتيجة الأعباء الاقتصادية المتوقعة التي قد تشهدها تركيا في أعقاب اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي، لذلك ازدادت تخوفات صناع القرار التركي من أن تتأثر استثماراتهم الضخمة في المنطقة العربية نتيجة التغيرات التي أخذ يشهدها عدد من الدول العربية، خاصة ما يتعلق بالمشكلات السياسية والأمنية التي من شأنها أن تفضي لمشكلات اقتصادية، قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، وبما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي تؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد التركي. كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية

الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهى الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث فى سوريا. وتخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالميا بسبب الثورات العربية التي حدثت في هذه المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من (90 %) من احتياجاتها من الخارج، وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من (505) مليار دولار في نيسان (2010) إلى (9) مليار دولار في نيسان (2011)(معوض، 2011 : 62).

ويأتي هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة (10 %)، وهو وضع كان محدداً رئيساً في إن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى (2.2 %) خلال عام (2012). وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية قد ساهم في تعطل توقيع اتفاقية التجارة الحرة التي كان من المقرر توقيعها في (أيلول 2011) مع دول الخليج التي طلبت تأجيل ذلك دون إبداء أي أسباب.

وأسهمت الأحداث التي شهدتها دول الربيع العربي في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة (13 %). ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن (6.48%) من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام (2010)، تراجعت هذه النسبة إلى (4.74%) نتيجة هذه الأحداث. ووفقاً لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإن عام (2010) شهد تصدير منتجات تركية إلي مصر بقيمة (مليارين و323 مليون) دولار، وإلى سوريا بقيمة

(مليار و852 مليون) دولار، وإلى ليبيا بقيمة (مليارين و7 مليون) دولار وإلى تونس بقيمة (751) مليون دولار، وإلى اليمن بقيمة (338) مليون دولار، فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام (2011) إلى هذه الدول العربية الخمس من (7 مليارات و272.5) مليون دولار إلى (6 مليارات و323 مليون) دولار (حسان، 2012 : 121).

لذا فإن العلاقات العربية التركية قد تأثرت كثيراً نتيجة مواقف تركيا من الدول التي شهدت اندلاع ثورات الربيع العربي فيها، مثلما تأثرت مصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة بعد الفاعلية الإستراتيجية التركي في البحث عن أسواق جديدة، من أجل انعاش سياسات التصدير لتصبح بديلا عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه السياسات التركية التجارية الجديدة.

3. **المحدد الأمني:** كان للهواجس الأمنية دور أساسي في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا، غير أن قادة هذا الحزب عملوا على صياغة مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدراً لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع التهديدات كافة التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي. وأكد برنامج حزب العدالة والتنمية تراجع الدوافع الأمنية في تشكيل اتجاهات السياسة الخارجية التركية، مؤكداً على ضرورة توظيف الأدوات الناعمة وتفضيلها على القوة الخشنة. وقد جاء ذلك مرافقاً للبيئة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهذا ما أكده (أحمد داود أوغلو) خلال توليه حقيبة الخارجية في الحكومة التركية طيلة الفترة التي شغل فيها هذا المنصب منذ (1 آيار 2009) (معوض، 2009 : 6)، وحتى (28 آب 2014)، حيث استلم منصب رئاسة الوزراء خلفاً لرئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) الذي انتخب رئيساً للبلاد.

ورغم كل ذلك فقد لعبت المحددات الأمنية دوراً أساسياً في العلاقات العربية التركية، خاصة في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية التي اندلعت نهاية عام (2010)، إذ انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط (خليل، جريدة الإهرام في 24 آب 2012).

لذا أصبح المحدد الأمني يمثل المؤشر الواضح في تشكيل السياسة الخارجية التركية، كونه أفضى إلى قيام تركيا باتخاذ مواقف متباينة من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال الثورات الشعبية مؤخرا، وذلك من خلال المؤشرات الآتية :

أ. الموقف التركي من الأزمة السورية : تعد سوريا هي الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها بحدود تمتد إلى حوالي (877) كم، لذلك ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلي حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا(خولي، 2012 : 170).

ب. الموقف التركي من تطورات الأوضاع في كل من البحرين واليمن، فقد برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر (نور الدين، 2011).

ج. الموقف التركي من الثورة في ليبيا : عارضت تركيا التدخل الغربي في بداية الأحداث التي جرت في ليبيا، والتي أفضت إلى اندلاع التظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم القذافي، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي، لذلك غيرت تركيا من موقفها ووافقت على التدخل الغربي، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس. وأن مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لم تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي. وقد اضطرت تركيا- لأول مرة - إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب، وأن لكل خيار ثمنه، إذ يعني اختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي، لكنه يفقد النظام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب، لذا كان عليها الموازنة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية، وقد اتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر، كما هو الحال عندما تبنت منهجاً حذراً تجاه أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتداخل تلك الأحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب، ومع القضايا الطائفية من جانب آخر. وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بدايتها، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية (سليم، 2012 : 497).

د. الموقف التركي من تطورات الأحداث في مصر : شهدت العلاقات المصرية التركية انتكاسة ملفتة للنظر خلال الفترة القريبة التي أعقبت ما جرى في مصر نهاية شهر تموز ومطلع شهر آب من عام (2013)، إذ تعالت حدة الخطاب السياسي والتراشق الإعلامي بين البلدين على نحو غير مسبوق (عبد الفتاح، 2013 : 97).

ترى الباحثة؛ أن الموقف التركي من الأحداث في مصر قد جاء بعد عزل الـــرئيس محمـــد مرسي من قِبَل القوات المسلحة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي الذي كان يـــشغل منـــصب وزير الدفاع في حينه. ثم ازداد الموقف التركي سوءاً من الحكومة المؤقتة، وهو ما جعل تركيا تفقد مصر جراء تبينها للمعارضة المصرية التي تقودها حركة الاخوان المسلمين ضـــد حكـــم الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي جرى انتخابه رئيساً لمصر في انتخابات لم تكن مقنعة للجانـــب التركي. كما إن تعدد الدلالات المطروحة للعلاقات العربية التركية والاختلافات التـــي تظهـــر بينهما، كانت نابعة من طبيعة السياسة التركية التي تقوم على توجهات براغماتية، تمنح المصالح الاقتصادية غلبة ملموسة، ورغم أنها تعطي مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجيـــة التركيـــة، نتيجة وقوعها في حدود السياسات التي تراعي حالة التوازن من خلال عدم الانحياز بوضـــوح للشعوب المطالبة بالتغيير، لكنها تشير إلى حالة من الارتباك عبر التخلي عن الأسس التوازنية التي تنادي بها سياسة العمق الإستراتيجي جراء قيام تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لـــدول المنطقة، وانحيازها لأطراف دون أخرى. ومن خلال هذا فإن مواقف تركيا من ثورات الربيـــع العربي كانت تساير الاتجاه الذي يتلاءم مع التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا، إذ يمكن القول إن تركيا كانت هي أكثـــر دول المنطقـــة اندفاعاً في تأييد الأخوان المسلمين، الأمر الذي حدا بالنظام السياسي التركي إلى شـــن حمـــلات إعلامية ضد الحكم الجديد في مصر، معتمداً في ذلك، على تشجيع الولايات المتحدة الأمريكيـــة لحكمه باعتباره النموذج الإسلامي المعتدل، فيما لاحظ عدد من المهتمين بالشأن التركي بأن هذه المواقف إنما تساير، إلى حد كبير، مواقف بقية العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات عدت رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة أحد المحددات الأساسية للموقف التركي.

وتبقى مشكلة المياه أحد أبرز المحددات التي تواجه العلاقات العربية التركية، كونها تتعلــق بالأزمة الناشئة عن رفض تركيا تزويد العراق وسوريا بالاحتياجات الفعلية من مياه نهري دجلة والفرات، مؤكدة أنها بحاجة ماسة إلى مياه النهرين، فيما كانت تعلن عن وجود ميــاه فائــضة لديها، من مصادر أخرى، وتنوي تصديرها إلى المنطقة مساهمة منها في إقامة السلام كما هــو الحال في فكرة مشروع أنابيب السلام الذي جاء عرضه في ظل مساعٍ كثيرة تبنتهــا وكــالات ودوائر غربية لتحويل المياه إلى سلعة اقتصادية، والكف عن النظر إليهــا علــى أنهــا حاجــة اجتماعية أساسية تتولى الدول تأمين وصولها إلى المستهلكين، وهذا ما يتناوله المبحــث التــالي عندما يركز على دور المياه في العلاقات العربية التركية.

المبحث الثاني

دور المياه في العلاقات العربية التركية

تطغى تأثيرات مشاريع المياه التركية المقامة على نهري دجلة والفرات، على نواحي العلاقات العربية التركية كونها تشغل حيزاً واسعاً من علاقات تركيا مع جاريها الوحيدين ضمن العالم العربي العراق وسوريا، الأمر الذي أسهم في دفع هاتين الدولتين للسعي من أجل تحسين علاقاتهما مع تركيا وتوقيع اتفاقيات اقتصادية تسهل عليهما تلبية بعض حاجات تركيا، فهما يواجهان أزمة مائية متفاقمة بسبب تدني كمية ونوعية المياه الواردة عبر النهرين إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية، الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي للبلدين، جراء ما تصنفه تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول بأنه أكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض في العصر الحديث تنفذه تركيا، وتعلق عليه آمالاً كبيرة في تنمية المحافظات الست الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا، التي تُعد أكثر المناطق تخلفاً فيها وهي (ديار بكر)، (غازي عنتاب)، (سيرت)، (شانلي أورفا)، (أريمان)، (ماردين).

وتبعاً لذلك ظهرت خلافات ومشكلات عدة بين الدول الثلاث: تركيا والعراق وسوريا بسبب عدم كفاية الموارد المائية المشتركة لتلبية كل حاجات هذه الدول.

يتناول المبحث الثاني دور المياه في العلاقات العربيـــة التركية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : ملامح السياسة المائية التركية.

المطلب الثاني :الجوانب القانونية في قضية مياه نهري دجلة والفرات.

المطلب الأول

ملامح السياسة المائية التركية

يوجد في العالم أكثر كم (215) نهراً رئيسياً و (300) حوض مياه جوفية وطبقات مائية صخرية تتشاركها دولتان أو أكثر. وتنشأ عن ذلك توترات حول ملكية واستخدام المياه الثمينة التي تحويها. ويسبب النقص المتزايد والتوزيـــع غير العادل للمياه في حـــدوث النزاعات وأحياناً النزاعات العنيفة التي تصبح خطراً أمنياً في كثير من المناطق. وتزداد احتماليـــة حدوث ذلك مع تغير المناخ وتحـــول مجمعات الأمطار إلى صحارى، وذوبان الأنهار الجليديـــة، وتسميم مزودات المياه، الأمر الذي ينذر بأن أزمة المياه العالمية أصبحت مسألة أمنية عالمية (بارلو، 2008 : 199).

لذا تعد قضية مياه نهري دجلة والفرات واحدة من تلك القضايا التي بدأت تثير مشكلات جمة جراء السياسة المائية المتبعة من قبل تركيا التي تمثل الجانب الأبرز في هذه القضية، وبالعودة إلى التاريخ القريب الذي يشير إلى أنه لم تكن هناك مشكلات سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية، إلا أن تعقد الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، الناجم عن تقطيع أوصال الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ودور السياسات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا وبريطانيا) في الفترة الممتدة بين العشرينيات والخمسينيات من القرن العشرين، أدى إلى حدوث نزاع حول مياه نهري دجلة والفرات، هذا النزاع الذي يعود إلى عدة عقود من الزمن، وهو لا يثير مواجهات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى، بل أيضاً بين هاتين الدولتين العربيتين. وإذا كانت الأطراف المتنازعة قد ارتضت أحياناً بالتفاوض فيما بينها، إلا أن هذا الطرف أو ذاك

حاول في كل مرة أن يشترط الحصول على بعض المزايا الإقليمية أو السياسية مقابل إقرار أي اتفاق، وهكذا لم تفض المعاهدات والاتفاقيات والمحادثات أبداً إلى أي اتفاق نهائي أو تراضٍ (عائب، 2009 : 75).

وحيال هذه الخلفية وجدت تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع بمصادر مائية عديدة، إذ تهطل عليها الأمطار أغلب أيام السنة، وتشتمل تلك المصادر أيضاً على المياه الجوفية الغزيرة، والأكثرية الكبيرة من أنهار المنطقة وروافدها التي تنبع في تركيا، مما يعطيها سيطرة فعالة على هـذه الموارد. ولكي تستثمـر هذه الموارد بصورة أكثر فعالية، عزمـت تركيا على تنفيـذ برنامج طمـوح يسعى لاستخدام المياه للـري والطاقة الكهربائية. وواضـح أن جارتي تركيا (سوريا والعراق) أصبحتا قلقتين لتبنيها سياسـة جديدة تؤثر على الموارد المائية لهما، وبالتالي فإن المخططات والنشاطات التركية لا يمكن تنفيذها بـدون الإشارة إلى جاراتها التي تمـر فيها هـذه الأنهـار (روبنس، 1993 : 107).

وما أن حل عام (1964) حتى جاءت أخطر المراحل وأدقها في تهديد تركيا للدولتين العربيتين سوريا والعراق، حينما قامت تركيا بالاتصال بالعراق للتباحث حول إنشاء سد (كيبان) التركي، إذ أكد الجانب التركي على عدم مساس السد بالمياه اللازمة للري في كل من سوريا والعراق، وأن الحكومة التركية قد وضعت مخططاتها بصورة تكفل ضمان وصول المياه الكافية بواسطة فتحات في السد لتأمين تصريف أعلى قدره (350) م3/ ثانية أثناء فترة ملء الخزان، كما أوضحت تركيا بأن سد كيبان سيكون مفيداً في تنظيم جريان نهر الفرات لكل من سوريا والعراق، ودرء أخطار الفيضان (السيد، 2000 : 97).

وعليه؛ نشأ النزاع على المياه بين تركيا والعراق وسوريا عندما ارتبطت أزمة المياه بالطموحات السياسية والاقتصادية، إذ أعطت تركيا لنفسها الحق في التصرف بمياه النهرين من خلال إنشائها لمشاريـــع ضخمة كمشروع شرق الأناضــول (الغاب) ومن قبله مشروع ســد (كيبان). ثم جاءت النوايا التركية لتفصح عن وجود رغبة – لم تتحقق – لبيع المياه لدول الخليج العربي ضمن ما يعرف مشروع أنابيب السلام، وذلك ضمن دور سياسي إقليمي تسعى تركيا لأدائه في المنطقة، مع استمرار تأكيدها بأن دجلة والفرات هما أنهار عابرة للحدود وليست أنهاراً دولية، وأنهما نهران تركيان ينبعان من أراضيها (عبد الخالق، 1991 : 10).

وفي هذا الصدد؛ يلاحظ تهرب تركيا من اللجوء إلى قواعد القانون الدولي لوضع حل عادل لهذا الخلاف، بل أنها لا تعترف في أحيان كثيرة بوجود قواعد قانونية دولية تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، أو تتذرع، في أقل تقدير، بغياب مجموعة متكاملة من القوانين التي يمكن تطبيقها على الأنهار الدولية، ويمكن إيجاز أهم ملامح تلك السياسة التي تعبر عن جوهر الخلاف العربي التركي بخصوص قضايا المياه، بما يأتي :

1. رفض تركيا الصفة الدولية لدجلة والفرات

ترى تركيا أن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، فالنهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر ((Baqis,1997: 567.

وتحاول تركيا من خلال ذلك، الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياهها داخل أراضيها، وهذا الموقف يتعارض تماماً مع مفهوم النهر الدولي ومع طبيعة الحقوق التي يقررها القانون الدولي للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية.

2. النظر إلى دجلة والفرات على أنهما نهر واحد

تدعي تركيا بأن حوضي دجلة والفرات على أنهما حوض واحد، وأن النهرين ما هما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، وترى تركيا أن على العراق تعويض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة إليه ((Bilen,1994: 107.

وبهذا فإن الأسلوب التركي لا ينسجم، من الناحية القانونية، مع مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تحدد حصص المياه من المجرى المائي الدولي طبقاً لعوامل تؤخذ في الاعتبار بحسب ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه ومدى اعتماد السكان على مياهه.

3. رفض تركيا تحديد الحصص المائية

تعارض تركيا مبدأ تحديد حصص المياه للدول الثلاث، وتـــرى أن المباحثات يجب أن تتركز حول كيفيـــة تطبيق مفهـــوم الاستخدام الأمثل الذي يتطلب إجـــراء دراسات فنيـــة موسعة للتربة في الـــدول الثلاث. ويمكن تحقيق ذلك، حسب وجهة النظر التركيـــة والتـــي تسميها (خطة المراحل الثلاث)، من خلال تشكيل لجان فرعية تتولى تحديد أصناف التربة وأنواع المحاصيل الزراعية التي تتوجب زراعتها من دون غيرها في الدول الأخرى المتشاطئة معها على النهر. وفي ضوء ذلك تُحدد الحاجات المائية للمشاريع الزراعية طبقاً لجدواها الاقتصادية (وثيقة تقرير وزارة الخارجية التركية في حزيران 1997).

وتأتي وجهة النظر التركية الرافضة لتحديد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات مؤكدة على التخصص القطاعي في مجالات الانتاج، فهي تقتـــرح انتاج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائيـــة كونها تضع تحت يدها منابع النهرين، وفي مقابل ذلك يكون بوسع

العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركـــي إلى حد كبير (عائب، 2009 : 84).

وبموجب هذه الملامح المتبعة من قبل تركيا برزت التداعيات الآتية :

أ. ركزت السياسة الخارجية التركية على التأقلم مع الغرب والانخراط في سياساته ومشاريعه حتى مع تلك المشاريع الضارة بمحيطها العربي، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، إذ سجل التاريخ سرعة إعتراف تركيا بالكيان الإسرائيلي منـــذ (آذار 1949) أي بعد أشهر قليلة من إعلان قيام ذلك الكيان، دون النظر للروابط التاريخية والدينية المشتركة وروابط الجوار (حرج، 2012 : 408).

ب. إن اتخاذ تركيا عدد من القرارات السياسية الضارة بحقوق العراق وسوريا في ما يتعلق بالمياه قد تبلورت في الفترة التي تولى فيها كل من (سليمان ديميريل) و(توركوت أوزال) منصب الرئاسة في تركيا سواء رئاسة الحكومة أم الجمهورية. فكلا الرجلين دخل المعترك السياسي من بوابة المياه، إذ إن كليهمـــا هو مهندس سدود، وسبـــق أن ترأسا مديرية المياه التركية، بل إن (سليمان ديميريل) كان يلقب أساساً بملك الســـدود (آل نهيان، 1996 : 59).

ج. توالي التوجهات التركية الجديدة في العلاقات مع الدول العربية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام (2002)، إذ جاءت تلك التوجهات عبر المؤشرات الآتية (حرج، 2012 : 408) :

أولا: رفضت تركيا السماح للقوات الأمريكية الغازية بالعبور من الأراضي التركية، كما أعلنت تركيا رفضها ذلك الغزو.

ثانيا: التطور في العلاقات التركية مع سوريا، وقد ظهر ذلك في الزيارات المتبادلة على مستوى الرئاسة والمستوى الوزاري وما تمخض عن ذلك من توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية قبل اندلاع الأزمة السورية عام (2011).

ثالثا: الموقف التركي من جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وخصوصاً بعد العدوان العسكري على قطاع غزة وما صاحبه من حصار قاسٍ.

ترى الباحثة؛ أن قضية المياه بدأت تتحول إلى عنصر ضروري كسلعة مميزة، ورمز للقوة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وفي المستقبل لا بد لها أن تصبح هدفاً لتنافس متزايد، وبالتالي لتزايد الاحتكاك بين الدول. وفي هذه المنطقة فإن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بوفرة من المياه الصالحة النوعية التي يسهل الحصول عليها، وهي لذلك عاجزة عن إدارة ظهرها للصراع على تأمين المياه المضمونة في المنطقة، سواء سعت للعب دور فعال في النظام الإقليمي، أم صارت أكثر اندماجاً بأية مجموعة أخرى من الدول. وإذا كانت تركيا قد أعلنت رسمياً أن الأنهار لن تستخدم كسلاح سياسي، فالواقع أنه يصعب تصور أن المياه لن تستخدم بصورة خفية أو ظاهرة، كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني

الجوانب القانونية في قضية مياه نهري دجلة والفرات

يزداد اهتمام الدول والمنظمات الدولية باستمرار، بقضايا المياه التي باتت تحتل حيزاً مهماً مع تنامي المؤشرات التي تنبىء بأزمة مائية خانقة في أكثر من مكان في العالم. ولعل أهم المؤشرات على تلك الأزمة تتمثل بنضوب، أو تدني مستويات الموارد المائية في عدة دول بسبب تظافر دور العوامل الطبيعية مع الزيادات المطردة في أعداد السكان، يضاف إلى ذلك التطورات التكنولوجية والاجتماعية التي تؤدي إلى التوسع الكبير في استخدامات المياه من دون

وجود إمكانية حقيقية لزيادة كمية المياه العذبة المتاحة للاستخدام البشري (حرج، 2012 : 377).

وتشير الدراسات والبحوث الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة إلى أن هذه الأزمة آخذة في التصاعد بدرجات متفاوتة لكنها جميعاً تنذر بالخطر، إذ إن هنالك أكثر من مليار إنسان من دون مياه صالحة للشرب (Mancisidor,2008)، وبحلول عام (2025) يمكن أن يصبح ثلثا سكان العالم عرضة لظروف الإجهاد المائي، كما سيتضاعف الطلب العالمي على المياه (وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة E/CN.17/1997/9 : 17).

ولا يخفى على المتتبعين وصناع السياسات أن الوطن العربي قد أصبح في صلب هذه الأزمة وتداعياتها، فمعظم الدول العربية تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة في العالم، كما أن أهم مصادر المياه السطحية تنبع من خارج أراضي دوله، حتى أصبحت الدول العربية عرضة لسياسات دول المنبع التي تنفذ أو تخطط لمشاريع من شأنها التأثير في الحقوق العربية الراسخة في هذه المياه. ويعد دجلة والفرات والنيل ونهر الأردن من أهم هذه المصادر المهددة من قبل دول المنبع، إذ استشعــر الجميع الأخطار التي تهــدد إمدادات المياه، وثمــة من يرى أن المياه باتت قضية سياسية رئيسة قد تؤدي إلى نشوب حروب أساسها أو أسبابها أو هدفها الميــاه (بكر، 1991 : 132).

وتعد تركيا من أهم دول المنبع بالنسبة إلى الموارد المائية العربية، فمن أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق، كما يمثل نهر الفرات مصدراً أساسياً للمياه في سوريا. وقد قامت تركيا بتنفيذ عدد من الإنشاءات على النهرين ضمن مشروعها الطموح المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، الأمر الذي أصبح يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائــي في العراق وسوريا بسبب ما نجــم عن تنفيــذ ذلك المشــروع من تراجع

ملحوظ في كميات المياه الواردة عبر النهرين، فضلاً عن التدني المتزايد في نوعيتها، وقد مثل ذلك مخالفة صريحة للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع جملة من الضوابط لتحقيق الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه (حرج، 2012 : 379).

ولغرض التعرف على النظام القانوني لنهري دجلة والفرات، لا بد من الوقوف عند قواعد القانون الدولي ذات الصلة، إذ تتفق كل الوثائق القانونية التي تتعلق بالنظام القانوني للأنهار الدولية على تعريف النهر الدولي بأنه : النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة (وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، المادة الثانية).

وقد اكتسب نهرا دجلة والفرات الصفة الدولية بمجرد تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقيام كل من دولتي العراق وسوريا. وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تطبق على الأنهار الدولية. ويتمثل النظام القانوني لنهري دجلة والفرات بمجموعة القواعد القانونية التي يمكن الاحتكام إليها في تنظيم استغلال مياه النهرين، وهي :

1. قواعد القانون الدولي

ترسخت مبادىء القانون الدولي منذ فترة طويلة وذلك عبر الالتزام بها عملياً في مختلف الأنظمة القانونية، وكان من أهم تلك المبادىء: مبدأ الحقوق المكتسبة، ومبدأ عدم الإضرار بالآخرين، ومبدأ المساواة في استخدام الحق، ومبدأ عدم جواز التعسف في استخدام الحق، ومبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية، ومبدأ حسن الجوار، ومبدأ حسن النية (Berber,1959 : 208).

ومن خلال هذه المبادىء لم يكن هناك شك في أن للدول الحق في استخدام مياه الأنهار الدولية المشتركة التي تجري عبر أراضيها، إلا أن هذه الدول تختلف في نظرتها إلى طبيعة الاستخدام، فهناك ثلاث نظريات تتعامل مع هذا الحق، وهي :

أ. **نظرية السيادة الإقليمية الكاملة** : تمنح هذه النظرية كامل الحق للدول في ممارسة السيادة الكاملة على جزء من النهر الدولي الذي يجري عبر أراضيها، وهذا الحق يمنحها حرية إقامة المشاريع التي تختارها من أجل استخدام مياه النهر الدولي طالما أنه يجري عبر أراضيها، بصرف النظر عن تبعات ذلك على الدول المتشاطئة معها في حوض النهر. وجاءت هذه النظرية مستندة إلى ما يعرف (مبدأ هارمون)، في ضوء التحويلات التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية عام (1896) في جـــزء من نهـــر (ريوغراندي)، الأمر الذي أدخلها في خصومة مـــع المكسيك. وعندها طلبت رأي المدعي العام الأمريكي (جادسون هارمون) الذي أشار بأن القانون الدولي لا يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بتقاسم مياه النهر المذكور مع المكسيك كونها تتمتع بالحق القانوني والسيادة الكاملة على جزء النهر داخل أراضيها (TMFA,1996:28).

ب. **نظرية التكامل الإقليمي الكامل** : لا تعطي هذه النظرية للدول المتشاطئة الحق في تغيير المسار الطبيعي للنهر الذي يتدفق عبر أراضيها، وتؤكد النظرية على مبادىء القانون الدولي المتعلقة بحسن الجوار ذات الأهمية بالنسبة لمبدأ الاستخدام العادل والمعقول لمجاري المياه الدولية، كما تؤكد على عدم أحقية أي دولة في اتخاذ إجراءات من جانب واحد قد يكون لها آثار سلبية على دول الحوض الأخرى (العادلي، 1996 : 105).

ج. **نظرية السيادة الإقليمية المحدودة** : تنص هذه النظرية على أن للدولة مطلق الحرية في استخدام المياه المتدفقة عبر أراضيها بشرط ألا يؤدي هذا الاستخدام إلى إحداث ضرر كبير

للإقليم أو لمصالح دول الحوض الأخرى، وهذا يجعل دول الحوض تتمتع بحقوق والتزامات متبادلة في استخدام مياه الأنهار الدولية، وبالتالي تعد هذه النظرية الأكثر قبولاً على فقهاء القانون الدولي (شلبي، 1997 : 227).

وتعامل الفقه القانوني مع استخدامات مياه الأنهار الدولية الدولية في غير أغراض الملاحة بشكل جدي وواضح، وذلك بموجب الاتفاقيات الدولية التي كان من أبرزها :

أ. اتفاقية فيينا لعام (1815): كانت كأول اتفاقية دولية ترسي مبداً قانونياً يتعلق بخضوع الأنهار التي تمر بإقليم أكثر من دولة لقواعد قانونية دولية.

ب. معاهدات السلام التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى، ومنها : معاهدة برشلونة لعام (1921)، ومعاهدة جنيف لعام (1923) : تناولت هاتان المعاهدتان ما يتعلق بتنمية الطاقة المائية المؤثرة في أكثر من دولة، كما حددت استخدامات مياه الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة، وأكدت حرية الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولي.

ج. مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في مدينة ماردل بلاتا الأرجنتينية في آذار (1977): أكد وجود مبادىء عامة في القانون الدولي مقبولة عموماً، تحكم استخدامات الموارد المائية المشتركة وتنميتها وإدارتها في حالة غياب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. وأبرز هذا المؤتمر مدى القلق الذي ينتاب العالم بسبب مشكلة توافر المياه ونوعيتها، وشملت توصيات المؤتمر ثمانية مجالات رئيسية هي: تقييم موارد المياه باستخدام المياه بفاعلية، البيئة، الصحة ومكافحة التلوث، والتخطيط والسياسة الإدارة، الأخطار الطبيعية للأعلام الجماهيري، والتعليم والتدريب والبحوث، التعاون الإقليمي، والتعاون الدولي. (Report of United Nations Water Conference, Mar del Plata, 1977:54)

د. اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية لعام 1997 : اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين بتاريخ (21 آيار 1997) هذه الاتفاقية التي تتعلق بتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في أغراض الزراعة والشرب والصناعة (وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997).

ونشأت مبادىء قانونية تختص بتنظيم استغلال الأنهار الدولية، من أهمها :

أولا: يُحرم على دولة المجرى المائي الدولي إجراء أي تغييرات على المجرى المائي من شأنها أن تؤثر في حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها إلا بعد إبرام اتفاق في ما بينهما لموازنة المنافع والمضار (سلطان، 1976 : 397).

ثانيا: تلزم الدول المتشاطئة بالتشاور وتبادل المعلومات في شأن الخطط المستقبلية لكل دولـــة (The Yearbook of the International Law Commission, 1983:175).

ثالثا: تتمتع الدول المتشاطئة بحق استخدام المجرى المائي على أساس المساواة التامة في الحقوق.

رابعا: التوزيع المنصف والمعقول للمياه المشتركة.

ولم يختلف مفسرو القانون الدولي في أن مبادىء القانون الدولي تقر بضرورة احترام الحقوق المكتسبة والتاريخية لكل دولة، والامتناع عن الدخول في أي عمل من شأنه أن يرتب آثاراً مضرة بحقوق دول الحوض ومصالحها. وترتب هذه المبادىء المسؤولية الدولية على كل دولة تحاول إحداث تغيير في مياه النهر الدولي أو تعديل في مجراه بما يؤثر كماً ونوعاً في المياه الجارية فيه (سلطان، 1966 : 7).

2. الاتفاقيات الثنائية

نظمت الاتفاقيات والمعاهدات التي يحفل بها الجانب القانوني والموقعة بين دول حوض نهري دجلة والفرات، بعض أوجه استغلالهما، وأرست هذه الاتفاقيات مرتكزات مهمة للتعاون بين تركيا والعراق وسوريا، وذلك بعد أن ترسخت الصفة الدولية للنهرين في أعقاب قيام الدولة في كل من العراق وسوريا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتبرز في هذا المجال الاتفاقيات والمعاهدات الآتية :

أ. **معاهدة باريس كانون الثاني 1920** : وهي المعاهدة المعقودة بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما دولتي الانتداب على العراق وسوريا. وتشير المعاهدة إلى تسمية لجنة مشتركة تقوم بدراسة أي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي لتنظيم الري في سوريا من شأنه أن يؤثر في مياه نهري دجلة والفرات عند نقطة دخولهما إلى الأراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني (وثيقة معاهدة باريس 1920، المادة الثالثة).

ب. **معاهدة لوزان تموز 1923** : وهي المعاهدة التي وقعتها دول الحلفاء وتركيا والتي تتضمن مادة خاصة شاملة لموضوع المياه تنص : " عند غياب الأحكام المخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديـــدة، وعند تعـــذر الاتفاق تحسم المسألـــة بالتحكيم (وثيقة معاهة لوزان 1923، المادة 109).

ج. **معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا آذار 1946** : تضمنت هذه المعاهدة تنظيم انتفاع العراق وتركيا من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما. وقد تجاهلت المعاهدة سوريا تجاهلاً تاماً رغم كونها دولة المجرى الأوسط لنهر الفرات وبمسافة تزيد

عن (600) كم، وقد جاءت المعاهدة بعد عام واحد على حصول سوريا على استقلالها الفعلي بخروج القوات الأجنبية من إقليمها (عائب، 2009 : 86).

وأكد البروتوكول الأول الملحق بهذه المعاهدة على حق العراق في تنفيذ أي إنشاءات أو أعمال تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية، أو للسيطرة على الفيضانات في الأراضي العراقية أو التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها. كما يقرر البروتوكول جملة من مبادىء الانتفاع بمياه الأنهار الدولية وأهمها مبدأ السيادة المشتركة، ومبدأ التشاور والتعاون المشترك (وثيقة معاهدة الصداقة وحسن الجواربين العراق وتركيا لعام 1946، البروتوكول رقم 1).

د. **المفاوضات الثنائية والثلاثية بين تركيا والعراق وسوريا 1962–1971** : جرت عدة مفاوضات بين الدول المتشاطئة الثلاث في نهري دجلة والفرات، وذلك من أجل التوصل لاتفاق حول المياه المشتركة، ولم تتوصل تلك المفاوضات إلى نتائج، وكان من أبرزها (محمد، 2006 : 47) :

أولا: مفاوضات سوريا والعراق للفترة 1962 – 1974.

ثانيا: مفاوضات سوريا وتركيا للفترة 1962–1971.

ثالثا: المفاوضات الثلاثية للفترة 1965 – 1971.

رابعا: بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا كانون الثاني 1971، إذ تطرق البروتوكول إلى اتفاق الطرفين على إجراء المشاورات عند قيام تركيا بملىء خزان كيبان، وذلك بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملىء خزان الحبانية.

هـ. **محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني كانون الأول 1980** : جرى توقيع هذا المحضر في العاصمة التركية أنقرة بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه سوريا عام (1983). واختص الفصل الخامس منه بقضية المياه الإقليمية، إذ اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة

في المنطقة. ووافق الطرفان على عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة خلال شهرين من تاريخ توقيع المحضر لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه وبشكل خاص نهري دجلة والفرات، ومع انقضاء الموعد المحدد حالت تركيا دون انعقاد اجتماع اللجنة المذكــورة (بن خضراء، 1998 : 118).

و. **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا 1987** : وقع الطرفان على هذا البروتوكول الذي يقضي بإلزام الجانب التركي بتصريف معدل سنوي من مياه نهر الفرات يزيد على (500) م3/ثانية على الحدود التركية السورية، وذلك خلال فترة إملاء سد أتاتورك وإلى حين التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول الثلاث العراق وتركيا وسوريا (سلامة، 2001 : 130).

ز. **الاتفاقية المؤقتة بين العراق وسوريا نيسان 1990** : حددت هذه الاتفاقية حصة العراق من مياه نهر الفرات بنسبة (58%) من المياه الواردة عند الحدود التركية السورية، وحصة تركيا بنسبة (42%) منها، وذلك إلى حين التوصل إلى اتفاقية ثلاثية نهائية بشأن تقسيم مياه نهر الفرات مع تركيا (محمد، 2006 : 48).

وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة أكثر من عقدين من المباحثات بين الطرفين وبمبادرة عراقية، وكانت تهدف لوضع أرضية مشتركة لموقف عراقي سوري في المفاوضات مع تركيا.

ترى الباحثة؛ أن هذه المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتنظيم العلاقات بين تركيا وكل من العراق وسوريا بشأن مياه نهري دجلة والفرات، قد ابتدأ بين فرنسا وبريطانيا دولتي الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى على سوريا والعراق، وانتقلت للأطراف المعنية، إذ اكتفت بوضع القواعد العامة التي تسجل حقوق دول المجرى الأسفل لهذين النهرين، لذلك أخذت تركيا تنظر إلى معظم الإتفاقيات المائية المتعلقة بتنظيم عمل وتحديد الحصص لمياه نهري دجلة والفرات، على أنها شكل مبسط لا يتعدى في بعض الحالات صورة تبادل المذكرات، أو إصدار إعلان، أو تصريح مشترك، وهذا خلاف الحال في الأنهار الدولية. ورغم أن تركيا كانت قد ألزمت نفسها

بتلك المعاهدات والاتفاقيات، لكنها كانت دائماً تتحين الفرص لنقض تلك المعاهدات من خلال عدم الالتزام بالحصص المائية لكل من العراق وسوريا، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف على الصعيدين المحلي والإقليمي في آن واحد، وقد سلكت طريق المماطلة لكسب المزيد من الوقت بغية تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين، وهو الأمر الذي أدى لعرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية نهائية لقسمة المياه، متجاهلة بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات العربية التركية.

الفصل السادس

دور المياه في العلاقات العراقية التركية

المبحث الأول : الطبيعة العامة للعلاقات العراقية التركية.

المطلب الأول : محددات العلاقات العراقية التركية.

المطلب الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية.

المبحث الثاني : تأثير المياه في العلاقات العراقية التركية.

المطلب الأول : المشاريع المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي.

المطلب الثاني : تداعيات المشاريع التركية المائية على العلاقات العراقية التركية.

الفصل السادس

دور المياه في العلاقات العراقية التركية

تحتل مسألة الموارد المائية أحد أولويات ومصالح القسم الاكبر من دول الشرق الاوسط، بعد أن أصبح الأمن المائي يوازي أهمية الأمن العسكري إن لم يتفوق عليه، ولذا فإن الحديث عن الأمن الوطني أو القومي أوالأمن الغذائي لهذه الدول هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب وفرة الموارد المائية خاصة أن الموارد المائية في غالبية هذه الدول تأتي من خارج حدودها السياسية عدا تركيا.

وتعد المياه من أبرز الملفات الشائكة التي تعترض طريق العلاقات العراقية التركية، إذ غالباً ما تقوم تركيا باستخدام هذه الورقة كأداة لفرض هيمنتها على العراق وخاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا منذ عام (2002)، واتباعه سياسات معينة تجاه عدد من الملفات العالقة بين البلدين، مستفيداً من موقع تركيا الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب، وبحكم أرتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى أقليمية متعددة سياسية وإقتصادية وعسكرية. وهنا يأتي عنصر المياه ليعزز من الدور الذي يمكن أن يؤديه وسط منظومتها هذه.

يتناول الفصل الرابع دور المياه في العلاقات العراقية التركية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : الطبيعة العامة للعلاقات العراقية التركية.

المبحث الثاني : تأثير المياه في العلاقات العراقية التركية.

المبحث الأول

الطبيعة العامة للعلاقات العراقية التركية

غالباً ما يُنشئ الجوار الجغرافي للدول مصالح متوافقة أو متناقضة بينها، وفي هذه المصالح أما إن تكون مبعثاً لعلاقات تعاون وتفاهم مشترك، أو تكون سبباً بأثارة المخاوف والمشكلات بين الجارين. وعلى الرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة بين العراق وتركيا لمدة طويلة، إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات بينهما أتسمت بالتميز تارة والفتور تارة أخرى. وتمثل هذه المتناقضات في العلاقات بين الطرفين تراكمات السياستين: الخارجية والداخلية لكلا البلدين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام (1923)، مروراً بثلاثة حروب طاحنة خاضها العراق على مدى أكثر من عقدين من الزمان، كان لتركيا فيها مواقف سياسية متباينة تجاهه، وذلك نتيجة لإنعكاس اتجاهات مراكز صنع القرار في تركيا.

لذا بقي ملف المياه مفتوحاً بين تركيا وجارتيها العراق وسوريا منذ حوالي نصف قرن. فالمفاوضات حول مياه نهري دجلة والفرات تتوالى، وأضحت المياه مشكلة قائمة بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وكانت تزداد – بتقادم الزمن – تأزماً وتعقيداً، خاصة بعد تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول المسمى (GAP) الذي أقامته تركيا على منابع نهري دجلة والفرات ومجريهما.

يتناول المبحث الأول الطبيعة العامة للعلاقات العراقية التركية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : محددات العلاقات العراقية التركية.

المطلب الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية.

المطلب الأول

محددات العلاقات العراقية التركية

تتشارك تركيا والعراق بقواسم متعددة، منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية، فيما يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في علاقة كلا الطرفين تجاه الآخر، وارتبطت سياسة تركيا الخارجية، وبشكل كبير بتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها، منذ أن تأسست الجمهورية التركية الحديثة عام (1923)، وكانت هذه مصالح تهدف إلى تحقيق الاندماج في العالم الغربي، استناداً إلى المبادئ الكمالية التي ترمي إلى التحديث في ضوء الإنموذج الغربي، مع أنكار تام بكل ما يتصل بماضي تركيا العثماني الاسلامي، ولكنها في الوقت نفسه لم تلغِ الاعتبارات الأخرى المتعلقة بسياستها الاقليمية، نتيجة لما تفرضه عليها الجغرافيا، فضلاً عن مصالحها الاخرى المرتبطة بالأمن والاقتصاد، وكان لابد لتركيا : أن تنتهج سياسة تحقق مصالحها، وتضمن أمنها، وحماية حدودها مع جيرانها، وبالأخص : مع العراق، التي تمتلك معه تاريخ مشترك، ومصالح متبادلة فرضت ضرورة التعاون لا الصراع في مسائل كثيرة.

لذلك تأثرت علاقات البلدين بمجموعة من المحددات لكل من العراق وتركيا التي برز فيها ما يلي :

1. المحددات الجغرافية

يتمتع كل من العراق وتركيا بموقع جغرافي متميز زاد من الأهمية الاستراتيجية لكل منهما، إذ لم تأتِ أهمية العراق الجيواستراتيجية من الموقع الجغرافي فقط، بل من التركيبة السكانية التي يتميز بها، والقدرات البشرية والعسكرية أيضاً، كما يرتبط العراق وتركيا بحدود مشتركة تبلــغ (380) كيلو متر، مما شكل أهمية أمنية كبيرة لتركيا، وتحدي كبير في الوقت نفسه، لانها تعــد

من أكثر الحدود غير المستقرة، فضلاً عن أن أهمية العراق جاءت من أهمية المنطقة التي يوجد فيها، وهي منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية للقوى الكبرى، بما تمتلكه من مؤهلات جيوبولتيكية واقتصادية، وأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية، بسبب تميزها بثرواتها وموقعها الاستراتيجي المهم، فمنذ القِدَم ثمة دول عمدت الى السيطرة، والنفوذ على هذه المنطقة الحيوية خدمة لمصالحها الحيوية (العاني، 2007 : 85).

ويمتلك العراق مختلف المقومات الاستراتيجية والجغرافية الاساسية، فهو يمثل بوابة الوطن العربي الشرقية، حيث يقع ما بين ايران شرقاً وسوريا والاردن غرباً والكويت والخليج العربي جنوباً وتركيا شمالاً، كما يمثل حلقة الاتصال بين أوروبا ومنطقة المحيط الهندي، فضلاً عن انه يمثل مركز ثقل لبلاد الشام (الياسري، 2010 : 216).

لقد جعل هذا الموقع العراق في نقطة الاحتكاك المكاني والزماني بين ثلاث حضارات كبرى هي : العربية والفارسية والتركية، كما أن جغرافيته حتمت عليه أن يقع أيضاً على حدود منطقة انقسمت خلال القرن العشرين من الناحية السياسية بين الولاء للغرب والعداء له، كما فرض عليه أن يكون واحداً من القوى الفاعلة في الإقليم، مما أثار لديه مشكلات جغرافية وبشرية واقتصادية عدة مع قوى إقليمية أخرى، ومنها تركيا تبلورت حول قضايا رئيسة منها قضية الموصل – كركوك، وقضية الاكراد، فضلاً عن قضية المياه (نوار، 1995 : 157).

ويمكن القول : بإن تركيا كانت من أكثر الدول تأثراً بموقعها الجغرافي (نور الدين، 1997 : 24)، وإدراكاً منها لاهمية هذا الموقع أبان الحرب الباردة، طرحت وجهة نظرها القائلة : بإن موقعها الجغرافي يجعلها المفتاح الى البحر المتوسط والشرق الاوسط (الشقاقي، 1998 : 36).

وتتحدد الاهمية الاستراتيجية لتركيا في أغلب جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي على ذلك التمييز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية (محمد، 2004 : 43)، فتركيا تقع ضمن اقليم جنوب غرب اسيا وهي بشكل عام شبه جزيرة لها سواحلها الطويلة على البحر الاسود، المتوسط، ايجة، مرمرة، ومضيقي : البسفور والدردنيل (محمود، 1996 : 4).

وانعكست أهمية الموقع الجغرافي لتركيا على أداء دورها ووظائفها في المحيط الاقليمي عن طريق فاعليتها في النظام الشرق الاوسطي ودورها في المحيط الدولي، لذا فهي تسعى إلى تنشيط هذا الدورأزاء المنطقة، وبهذا فإنّ الموقع الجغرافي لتركيا من خلال اطلالتها على البحر المتوسط، وحاجتها الى النفط (نفط الخليج) في تطوير دورها الاقليمي في النظام الشرق اوسطي الجديد انعكس على علاقاتها بالاقطار العربية، ومنها : العراق، وهكذا أصبح لموقع الجوار الجغرافي التركي العراقي أهمية في التوجه التركي نحو منطقة الخليج العربي، اذ ان العراق يعد اقصر طريق تجاري بين تركيا واقطار الخليج العربي، كما يعد العراق نفسه طريقا برياً يتمم الطريق الى الخليج العربي، فـ (الهند)، وهو وحدة متكاملة من ناحية النظرة الواقعية للجغرافية السياسية (العتابي، 2002: 33 – 37).

واستناداً لتلك المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا التي تؤهلها لأن تصبح قوة مؤثرة في ميدان السياسة العالمية، خاصة بعد نجاحها في تحقيق أنموذجها الخاص بعد عام (2002) الذي بات عامل جذب للآخرين، فقد مرت استراتيجيتها العالمية بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معاً، إذ بدأت تركيا تتصرف بشكل ملحوظ وفقاً لمصالحها الخاصة وشروطها، جراء تنامي مكانتها الجيوسياسية في العالم دفعتها قدماً نحو مسار

آخر قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط وأوراسيا التي ظلت بعيـــدة عنهما لوقــت قصير (صابر، 2012 : 505).

2. المحددات التاريخية

برز الاختلاف التاريخي بين العرب والأتراك مع مطلع القرن العشرين فــي معارضــتهم التخلف والحكم المطلق وفي رؤيتهم للتقدم والحريات والدستور، ذلك أن العرب كانت حــركتهم فكرية مدنية، في حين كانت للأتراك حركتهم الإجرائية العسكرية، ولم يــنظم العــرب أنفــسهم نخبوياً في حزب أو حتى تيار تنظيمي، فيما نجح الأتراك في تنظيم حركتهم، والبروز إلى العالم بمظهر القوة المعارضة، وقد تأثر العرب في أفكارهم بالفرنسيين تأثراً كبيراً، في حين كان تأثير إيطاليا كبيراً على الأتراك، وعليه؛ فإن العرب تأثروا فكرياً ثم سياسياً، في حين تأثر الأتــراك سياسياً ثم تنظيمياً (Hourani,1962: 124). وحينها تزعم الضابط (مصطفى كمال أتــاتورك) تلك المرحلة التاريخية التي جاءت بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وقاد حرب التحرير من أجل تخليص تركيا من المحتلين الذين عبثوا بمصير العاصمة العثمانية والأناضول، أي أنه بدا مدافعاً عن الأتراك وحدهم (الجميل، 2012 : 105).

وبعدها جاء تأسيس الجمهورية التركية التي قامت سياستها الخارجية تجاه العــراق علــى انقاض الدولة العثمانية، وأظهرت إفرازات البيئة الدولية والاقليميــة والداخليــة، فــضلاً عــن إفرازات العوامل البينية على البلدين ببعضهما، ولم تكن هذه السياسة الممتدة منذ قيام الجمهورية التركية على وتيرة واحدة، وانما كانت على مراحل إتسمت بخصائص وسمات ميزت كل مرحلة عن سواها، إذ تأثرت في البدء بردود فعل سلبية تجاه العراق، وتميزت بالفتور التام والــشامل (النعيمي، 2009 : 15).

وعُدّت قضية الموصل من أهم القضايا التي ظلت عالقة بين الحكومتين : التركية والعراقية، وكانت القوات البريطانية قد احتلت الموصل عام (1918)، وظلت الحكومة التركية منــذ ذلــك الوقت تطالب بالموصل، وتعدّها جزءاً من بلادها، وظل الحال على هذا المنوال حتى اشترطت معاهدة لوزان لعام (1923)، تسوية قضية الحدود العراقية ــ التركية بالاتفاق مــع بريطانيــا وتركيا، فاذا لم يتم اتفاقهما احيلت القضية الى عصبة الامم*، وبعد شعور تركيا بالانتعاش تحت قيادة (مصطفى كمال اتاتورك) أخذت حكومتها تطالب بولاية الموصل، وكان الاتراك منذ عــام 1921 الى أواخر العام 1925، يعكرون صفو الأمن على الحدود العراقية الشمالية والــشرقية، سواء عن طريق الدعاية او بمناوشات جيشهم المنظم وبعصاباتهم. ونتيجة لذلك اتخذت الحكومة العراقية، بالتعاون مع القوات البريطانية، كل الاحتياطات اللازمة لصد أي اعتداء تركي علــى الحدود، وحل المشكلة بالوسائل السلمية بقدر الامكان (البرقاوي، 1980 :95).

ويعكس الانحراط التركي المتزايد في قضايا المنطقة العربية استدعاء للعثمانية الجديدة فــي أوساط النخبة التركية والتوجهات الحكومية، والرغبة في أن تصبح تركيا قوة إقليمية فاعلة، وقد اكتسبت سياساتها المحلية كما سياساتها الخارجية، دفعاً كبيراً منذ أصبح حزب العدالة والتنميــة هو الحزب الحاكم، الذي تشعبت اهتماماته من البوسنة إلى شبه جزيرة القرم ومن قره باغ إلــى العراق، ليعيد تذكير الأتراك بالمجال الجيوسياسي العثماني وبالماضي الإمبراطوري بما يحملــه من تعدد ثقافي وديني (نوفل، 2010 : 95).

(*) **نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التي وقعت بين الحلفاء وتركيا في 24 تموز من العام 1923 : بان يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة اشهر تبدأ من تاريخ بدأ المفاوضات، واذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق بينهما خلال تلك المدة يرفع النزاع الى مجلس العصبة، وفي 5 تشرين الأول من العام 1923، افتتح (نفل هندرسون)، القائم بالاعمال المفاوضات المباشرة، وقد دامت المفاوضات التمهيدية زمناً طويلاً بين (هندرسون، وعدنان بك) ممثل تركيا الى ان اتفق الطرفان على عقد مؤتمر في اسطنبول في 19 آذار من العام 1924. للمزيد من التفاصيل ينظر : (حسين، 1967: 38).**

ويأتي نجاح تجربة حزب العدالة والتنميـــة في جعــل النظام السياســـي في تركيا نموذجاً يلفت الانتبـــاه، ليس لما ينص عليه نظرياً وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيــل التي يمكن أن ينتجها فيما لو تم تطبيق تجربتـــه في أماكن أخرى على الصعيــد الإقليمي، بعد أن أصبحـــت هذه التجربة تمثل النموذج الذي يرتكـــز على ثلاث قيم، هي : الديمقراطيـــة والعلمانية والإســـلام (باكير، 2010 : 26).

3. المحددات الاستراتيجية

أحس قادة النظام السياسي التركي الجديد الذي تشكل عام (2002) بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، بأنهم كانوا يعيشون في قطيعة مع دول الشرق الأوسط، بعد أن فضلت الحكومات المتعاقبة الاندراج في السياسات الغربية في المنطقة، وأنهم جهدوا مع تلك السياسات لاحتواء السياسات الإقليمية، وبخاصة منها الحركة القومية العربية في المرحلة التي كانت هذه الحركة توصف بالتقدمية ذات الدلالة السياسية البارزة، سواء بانضمامها إلى حلف بغداد (1955)، أو عند الدخول في الحلف السري مع إسرائيل الذي عرف باسم حلف المحيط (محفوض، 2009: 89).

لذلك برز العراق والشرق الأوسط في دائرة الاهتمام التركية الرئيسة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة تحولات رئيسة بدءاً بالثورة الإيرانية عام (1979)، والحرب العراقية – الإيرانية عام (1980)، والانقلاب العسكري فـــي تركيا عام (1980)، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ودخول العاصمة بيروت عـــام (1982)، ومن ثم حدوث التحول بصورة أكبر إثر أزمة الخليج الثانية عام (1990 – 1991)، إذ تدخل الرئيس التركي (تورغوت أوزال 1989 – 1993)، ومارس ضغوطاً من أجل سياسة

تركية أكثر فاعلية في الشرق الأوسط، وما أقامه الرئيس (سليمان ديميريل) خلال الفترة (1993 – 2000) من صلات مع الدول العربية وإسرائيل(روبنس، 1993 : 17).

ثم مَثّل الصعود التركي في ظل نظام حكم حزب العدالة والتنمية بعد عام (2002)، أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً، والعراق وسوريا خصوصاً، بقواسم مشتركة، منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية؛ لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط، يقطنون في أكثر من نصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم، بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهله، نظراً إلى المقومات التي تمتلكها تركيا من موقع جيوستراتيجي وجيوسياسي وطبيعة نظامها الديمقراطي ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدولية (عثمان، 2012 : 180).

وبموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي، ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط واجهت خلال السنوات العشرة الأخيرة (2003 – 2013) جملة من المشكلات والأزمات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد جاءت هذه التحولات في غمرة تحولات إستراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد والمستويات، وفي خضم كل ذلك وقعت

المنطقة تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الإستراتيجية، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة (هياجنة، 2011 : 18).

وفي ضوء تأثر معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط باتت الحاجة إلى تركيا ضرورية وحاسمة، جراء ما تتمتع به قدراتها الجيوسياسية من صفات جعلتها تصبح نموذجاً في مسائل عديدة، لعل من أبرزها (باكير، 2010 :17 – 18) : –

أ. احتواء نموذجها السياسي على عنصري الديمقراطية والإسلام.

ب. توفر الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.

ج. تعايش الحضارات والأديان في نموذجها الثقافي.

د. إلتقاء موارد الطاقة (شبكات النفط والغاز) عند موقعها الجغرافي.

هـ. وجود الاستقرار والسلام والأمن الإقليمي في نموذجها الدبلوماسي.

ترى الباحثة؛ إن استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام (2002)، قد غير كثيراً من المعطيات المتعلقة بالعلاقات العراقية التركية، إذ عمل هذا الحزب وقادته على احداث تغيرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو سياسية والجيواستراتيجية لتحويل تركيا الى قوة كبرى، في الوقت الذي تشهد فيه خارطة الشرق الاوسط إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الاقليمية على حجز مكان لها في الخارطة الجيو استراتيجية، التي نشأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. فمع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة بدأ المشهد التركي يتغير داخلياً وخارجياً، إذ لم يكن ما حدث مجرد تغيير في شكل السلطة الحاكمة، بل أتاح لتركيا مشروعاً خلال سنوات معدودة كي تكون طرفاً مؤثراً في الصعيدين : الاقليمي والدولي، وإذا كان العنوان الاوروبي وبدء

مفاوضات العضوية مع الاتحاد الاوروبي، هو الانجاز الأبرز دولياً، فإنّ سياسة تعدد المحـــاور التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية على الصعيد الاقليمي خاصة، كـــان لهـــا تـــأثيرات ايجابية في علاقات تركيا مع الدول العربية والاسلامية بشكل عام، والعراق بشكل خاص.

وبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في اقامة أوسع شبكة علاقات إقليمية. ونجح الحـــزب وقادته (اردوغان، وغول، واوغلو)، في دفع تركيا نحو الارتقاء الاقليمي والدولي، عبر تعزيـــز قوتها الناعمة، وجعلها إنموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة، ترافق ذلـــك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود، مثل :العمـــق الاســـتراتيجي، ودبلوماسية تصفير المشكلات بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول فـــي المنطقة، ويجعلها تؤدي دوراً اقليمياً فعالاً، لكن وقوع العراق تحت الاحـــتلال الأجنبـــي، ومـــا حصل من تطورات في الموقف التركي إزاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي قد أزاح قضية المياه قليلاً إلى الوراء بعد تصاعد الآمال بدور تركي في القضايا العربية في ظل الضعف الذي ينتاب العمل العربي المشترك.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات العراقية التركية

شهد النظام العالمي في الفترة التي تغطيها الدراسة (2003 – 2014) جملة من المتغيرات التي تركت آثاراً على الصعيدين : الدولي والاقليمي، دفعت تركيا ذات التطلع الاقليمي الى أعادة النظر في سياستها واستراتيجيتها بغية تحقيق مصالحها الذاتية، وذلك من أجل القيام بدور جديد تسعى فيه لتبني سياسة مستقلة نسبياً، يسهل عليها قيادة الشرق الاوسط في إطار تحالفها مع اسرائيل، مستفيدة من مميزات موقعها الجيوسياسي، ونزعتها العلمانية، وعلاقاتها التأريخية والحضارية مع دول المنطقة، بعد أن كانت ركيزة استراتيجية فاعلة بيد

الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور الحارس المعهود قبـــل وبعد زوال القطبية الثنائية عـــام (1991)، وميلان التوازن الدولي لمصلحة الغرب لضمان التفرد الامريكي، مما جعل لهذه المسألة اثارها السلبية حيال العراق.

لقد شهدت تركيا، منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، أكثر فتراتها حضوراً في النظام الإقليمي والدولي خلال تاريخها المعاصر، إذ أثارت سياستها الخارجية، وبقدر غير مسبوق، من المتابعة لأحداث وتحولات باتت تبعث على الإثارة والدهشة، كونها قدمت نموذجاً جديداً استرعى الاهتمام الدولي، وتطلب وضعه تحت الدراسة والبحث، وذلك لأن السياسة الخارجية لأي دولة تعد محصلة لعملية صناعة واعية، تقوم بها الاجهزة العاملة في ميـــدان السياسة الخارجية، متأثـــرة في ذلك،بمجموعة من العوامـــل الخارجية والداخلية، وهذه العوامل لا تنتج اثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيف معها (سليم، 1998 : 449).

لذلك تأثرت العلاقات العراقية التركية كثيراً خلال هذه الفترة الزمنية بمجموعة من العوامل، كان من أبرزها :

1. العوامل الدولية

أدت العوامل الدولية دورها في التأثير على العلاقات العراقية التركية، إذ اتفقت السياسة الخارجية التركية مع السياسة الخارجية والامنية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بشأن العراق، وقد أقنعت تركيا الاتحاد الأوروبي على قدرتها في معالجة الاضطرابات والفوضى في منطقة الشرق الاوسط، لذلك دفعت الاوضاع الامنية التي أعقبت أحداث (أيلول 2001)، الطرفين التركي والأوروبي إلى إتخاذ مواقف مشتركة من القضايا التي تهم منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة. لكنها أكدت أيضاً على أن الوضع الامني في المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الامني داخل حدود الاتحاد الاوروبي. ففي حين لا يبعث الوضع الحالي لهذه العلاقة على

الاعجاب في شأن التعاون بين الطرفين أن يعود عليها بفوائد جمة، ويدل الحوار الاوربي المتوسطي، وسياسة الحوار التي إتبعها الاتحاد الاوروبي على ضرورة إيجاد وسائل لتحسين العلاقات بين الجانبين. وتُعدّ مواضيع أمن الطاقة، والخطر النووي الايراني، وإعادة الاوضاع السياسية الى طبيعتها في العراق، نماذج للمجالات التي يمكن التعاون بشأنها. ومن شأن إنخراط تركيا في آليات الاتحاد الاوربي أن يعمل على تيسير هذا التعاون. (توفيق، 2009 : 14).

ويمكن القول؛ بإن قرار البرلمان التركي بعدم السماح للقوات الامريكية باستخدام أراضيها لتشكيل جبهة شمالية أثناء غزو العراق، وعدم مشاركتها فـــي حرب احتلال العراق كان قراراً يتوافق مع توجه غالبيـــة دول الاتحاد الاوروبـــي. وقد عبر الرئيس التركي السابـــق (عبد الله غول) عام (2003)، عن سعادته بقرار البرلمان التركي، لانه شعر بأن تركيا، ومن دون تخطيط مسبق أصبحت أكثر قرباً من الاتحاد الاوروبي. ومن الطبيعي فقد بني هذا التصور حينما أكـــدت تركيا عن طريـــق معارضتها الحرب الامريكية، وفي لحظة حساسة جداً بأنها ليست حصان طروادة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا تحول رئيس على طريق العلاقات التركية الاوروبية ولأن الخيار الاقوى المتبقي قبالة تركيا، ولاسيما بعد الحرب في العراق هو خيار الإنضمام إلى الاتحـــاد الأوروبي (العلاف، 2008 : 160).

وكان موقع تركيا الجيوسياسي مدعاة لتطلع القوى الكبرى لاحتوائها، كما كان السبب في دفعها لانتهاج سياسة خارجية قائمة على التعاون والتحالف مع الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص (سليم، 2000 : 51)، لذا نظرت الولايات المتحدة الامريكية الى تركيا بأهمية كبيرة، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، المهم في العالم بوصفها حلقة ربط بين الشرق والغرب، فضلاً عن مجاورتها للاتحاد السوفيتي (قبل تفككه)، وبذلك اعتمدت على تركيا في تنفيذ سياستها لاحتواء الاتحاد السوفيتي (الإمارة، 2005 : 48).

وفي ضوء المتغيرات الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، أعادت الولايات المتحدة الامريكية رسم استراتيجيتها العالمية، فاهتمت بدور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعها الجيواستراتيجي بين أسيا واوربا، القادر على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الاوسط (دلي، 1999 : 30)، وبالمقابل تحرص تركيا على توطيد علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية اكثر فأكثر، بغية الحصول على مساعداتها في مواجهة المشكلات المختلفة، وللضغط على العواصم الاوربية للتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا في عضوية الاتحاد الاوربي، وفي كثير من الاحيان تتحرك الولايات المتحدة الامريكية بصورة مشتركة في اكثر من قضية ومحور(Sayari ,2003 : 167).

لذلك حصلت تركيا على الدعم الأمريكي فيما يخص طمـــوحها بأن تمارس دوراً مهماً في المنطقة، إذ رأت الولايات المتحدة الأمريكية : إن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) مزايا عـــدة من أبرزها (العناني، 2005 : 157) :

أ. خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الاوسط، وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط النظام السياسي في العراق.

ب. محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الامريكية في الشرق الاوسط بعد غزو العراق.

ج. الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق، عن طريق استخدام (الفزاعة) الكردية مع تركيا.

د. الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من : سوريا واسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير" قناة خلفية " لادارة المفاوضات بين الطرفين.

هـــ. الاستفادة من احتمالات قيام تركيا بتأدية دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي فيما يخص الملف النووي الايراني، وربما مع الولايات المتحدة الامريكية لاحقاً.

وهكذا اثبتت الوقائع مدى الارتباط الوشيك بين مصالح الدولتين : الامريكية والتركية تجاه العراق، وذلك لحاجة كل منهما للآخر في اكثر من قضية ومكان. فتركيا تسعى الى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والامنية مع العراق، ولاسيما فيما يتعلق بالقضية الكردية، فضلاً عن الحاجة التركية للدعم الأمريكي للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي. وبقدر تعلق الامر بالعراق، فقد كان لتركيا جملة أهداف سعت إلى تحقيقها في العراق، وقد رأت في توجهات الولايات المتحدة الامريكية أزاءه فرصة مناسبة لذلك، وتتمثل هذه الأهداف بالآتي :

أولا: تحجيم قوة العراق الإستراتيجية وتغييبه عن الساحة الإقليمية، وملئ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن ازاحته بوصفها قوة إقليمية لها وزنها، فتركيا تتطلع إلى أن تصبح إحدى الدول الرئيسة في المنطقة، وتمارس دوراً اقليمياً بارزاً عن طريق ما تتمتع به من امكانات جيواستراتيجية وبشرية واقتصادية.

ثانيا: ضمان مصالحها الاقتصادية والتجارية من جهة، فضلاً عـــن سعيها للحصول على مزيد من المعونـــة المالية من الولايات المتحدة الامريكية، وصنـــدوق النقد الدولـــي نتيجة مواقفها من المواجهة بين العراق والولايات المتحـــدة الامريكية من جهة أخـــرى (مؤسسة ستراتفور، 2003: 109).

ثالثا: تحقيق الأطماع القديمة المتمثلة بعائدية محافظة الموصل بموجب الميثاق الوطني التركي الصادر عام (1920)، ومن ثم فأنه اذا دخل الجيش التركي الى شمالي العراق، فإنّه لن يخـــرج سواء بالدعاوي التاريخية القديمة أو بحجة حماية مصالح الاقلية التركمانية هناك (باروت، 2004 : 44).

رابعا: تهدف تركيا إلى تصفية بقايا حزب العمال الكردي (PKK)، الذي لجأ الى المناطق الشمالية العراقية على اعتبار أن حركته المنادية بنوع من الاستقلال الذاتي لاكراد تركيا تمثل تهديداً خطراً للوحدة التركية ولأمنها، ولتحقيق ذلك لابد أن يرافقها تصفية للكيانات الكردية التي قامت بالامر الواقع في شمالي العراق بعد حرب الخليج، ولكونها، من وجهة النظر التركية، نماذج سيئة، قبالة أكراد تركيا مادام أن أوضاع اكراد العراق، من وجهة نظرها، مرتبطة باوضاع الاكراد في مناطقها الجنوبية الشرقية (هيكل، 2004 : 424).

خامسا: استغلال إمكانياتها المائية لتعزيز مكانتها الاقليمية، وتحقيق موارد مالية هي بحاجة اليها. فضلاً عن استخدام المياه كسلاح ضغط على دول المنطقة، والعراق تحديداً، وللتدخل في شؤونه الداخلية وابتزازه عن طريق تسليمها بما يوازي النفط والمواد الاولية (السعدون، 2001 : 145).

وفي ظل الاحتلال الامريكي للعراق فإنّ تركيا تسعى للقيام بدور فاعل لها في المنطقة، وتهدف ايضاً الى مجموعة من الاهداف (نور الدين، 2005 : 49) :

(1) الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية إنطلاقاً من حجة؛ أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب التقسيم للدول المجاورة له كلها بما فيها تركيا.

(2) منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمالي العراق، وهو ما يتعارض مع مشروع نائب الرئيس الامريكي (جو بايدن).

(3) إن التفكك السياسي والعرقي العراقي، شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق حقوقاً ثقافية وسياسية، أكدها الدستور العراقي لعام (2005)، لكي يبقى التركمان ورقة ضغط تركية داخل العراق سواء تجاه الحكومة المركزية أم تجاه الاكراد.

(4) منع تشكيل عراق قوي لما له من تهديد مستقبلي لتركيا.

(5) عدم السماح لايران بممارسة اي نفوذ داخل العراق.

لذا يمكن القول : إن متغيرين أساسيين قد أديا دوراً اساسياً في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في مرحلة مابعد (11 ايلول 2001) : اولهما استئثار أول حزب إسلامي في السلطة في تركيا عام (2002)، وثانيهما قرار الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق في آذار من عام (2003)، والذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، مما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين(العناني، 2010 : 154).

2. العوامل الإقليمية

لم تكن تركيا في يوم من الأيام بمعزل عن الدول الاقليمية المجاورة لها، فقد كانت لها علاقات طويلة معها سلبية كانت أم ايجابية. وقد لعبت هذه العلاقات دوراً مؤثراً في طبيعة السياسة التركية تجاه العراق، والتي برزت فيها العلاقات التركية الآتية :

أ. **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها في سياسة تركيا تجاه العـراق :** نتيجـة لتـأثر غالبية سكان تركيا، الذين هم من المسلمين، بما يحدث في منطقة الشرق الأوسـط، وبـضمنها الأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الإسرائيلي. وبما تشهده المنطقة من حـراك سياسـي وعملي مـن أطراف إقليمية بما فيها تركيا التي بـرز حضورها علـى كافـة المـستويات السياسية والاقتصادية والإعلامية نتيجة اتباعها استراتيجية جديدة بعد وصول حـزب العدالـة والتنمية إلى الحكم عام (2002)، فقد اتخـذت العلاقات التركية – الإسرائيلية منحى جديداً، بعد أن توفرت لتركيا فرص عديدة سعت لاستغلالها بعد أن استطاع اليهـود بمساعـدة الغـرب ومنذ الدولة العثمانية، إيجاد خلافات بين الأتراك والعـرب وتكريسها لتحقيق مصالحهم بمتزيق الدولة العثمانيـة، فقامت وسائل إعلامهم بتشويـه صـورة كل طرف عنـد الآخر، وأصبحت

البعثات التعليمية العربيـــة في الخارج أهـــم الوسائل لتحقيق هدفهم المنشـــود من خلال غرس النزعـــة القومية لديهم، لإنشاء أحزاب ذات بعـــد قومي كجمعيـــة العربية الفتـــاة، والدعـــــوة للانفصال العربي عن الدولة العثمانية التي وصفوها بالتخلف والرجعية (خماش، 2010 : 81).

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فإنّه كان يمثل حيرة اسرائيلية لا تستقر على رأي بسبب :أن العراق لم يعقد أي إتفاقية هدنة مع اسرائيل، كونه لم يكن طرفاً مضطراً إلى عقد أي إتفاقية مع إسرائيل، لأن قوة اسرائيل لا تجاوره مباشرة، الأمر الذي منح العراق حرية في ممارسة سياسة غير مقيدة، إلى جانب أن العراق قوة إقليمية مؤثرة في التوازن الاستراتيجي، ولديه القدرة على تعبئة الجماهير داخلياً وخارجياً (النعيمي، 2001 : 47).

فلا عجب أن يتم ترتيب مشهد تدمير القوة العسكرية العراقية، وبتعاون تركي أمريكي إسرائيلي، ولا سيما أن قوة العراق العسكرية، في حالة بقائها، كان يمكن أن تكون أداة مواجهة للوجود الاسرائيلي، عن طريق دعمها لتوازن قوة المعسكر العربي. ولذا فإنّ استطلاع للرأي اجرته صحيفة (يدعوت احرنوت) الاسرائيلية بيّن : أن (59%) من الإسرائيليين أيدوا الحرب على العراق، وأن (63%) منهم اعتقدوا بأنها ستسفر عن اسقاط النظام السياسي فيه (معروف 2002 : 25).

وحين بدأت الحرب الامريكية ضد العراق عام (2003)، ادعت إسرائيل : بأن (هذه الحرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل)، وذلك عن طريق ما جاء في بيان وزارة الدفاع الاسرائيلية بشأن العراق في (19 آذار 2003). الا أن ما جرى خلال المدة القريبة التي سبقت دخول القوات الامريكية الى العراق قد أثبت خلاف ذلك، فقد مارست إسرائيل دوراً كبيراً في تحريض الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات صنع القرار فيها على العراق. كما تم استخدام التضخيم الاعلامي لما سمته الدوائر الاسرائيلية بالخطر العراقي) (التقرير الاستراتيجي العربي 2002–

2003 : 119–121). فيما تم الكشف بعد انتهاء الحرب عن وجود اسلحة ومعدات اسرائيلية وطائرات من دون طيار، والتي تنتجها اسرائيل في ساحة المعركة (أبو هدبة، 2005 : 10).

ولذا فإنّ لاسرائيل غايات في العراق تختلف عن غايات تركيا. فاسرائيل هي اكبر مستفيد من تدمير العراق واشاعة عدم الاستقرار فيه، والقضاء على قوته العسكريـــة، وإقامة نظام موال للولايات المتحدة الأمريكية والغرب داخلـــه، وتقسيمه الى عدة دويلات متناحــرة : (كردية في الشمال الغني بالنفط، وشيعية في الجنوب، وسنية في الوسط)، الامر الذي يهدد الامن القومـــي التركي لوجــود دولة كرديـــة على حـــدوده الجنوبية، وهو ما ترفضه تركيـــا (التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003 : 121).

ولكن بعد الغزو الامريكي للعراق، والتدخل الاسرائيلي السافر في شمالي العراق، وما شكله من تهديد أمني لتركيا أصبح العراق مصدراً للخلاف التركي الإسرائيلي، اذ تعارض تركيا التدخل الإسرائيلي في شمال العراق، ومساعدة الأكراد، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. كما أدت إسرائيل دور الداعم والمساند في تحقيق الاستراتيجية الامريكية في العراق، باعتبار : أن هذه الاستراتيجية، وعلى الصعيد الامني، تقوم على أساس تشويه صورة المقاومة العراقية عن طريق القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يذهب ضحيتها مواطنون عراقيون أبرياء لالصاق صفة الارهاب بها. فضلاً عن السعي لنشر ثقافة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، وصولاً إلى خلق كيانات على أسس عرقية وطائفية. وأكتشف العراقيون وجود لوائين من القوة الخاصة الاسرائيلية في العراق مكلفين بتنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات، ويبدو أن اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية كان من بين الأهداف الإسرائيلية هذه، وتشويه صورة المقاومة، وتصعيد حدة التوترات الطائفية بالتعاون مع الموساد الاسرائيلي. وتبدو الحاجة

الامريكية الى خبرات الاسرائيليين في مجالات حيوية، منها : حصار المدن واستخدام الطائرات (ميرشامير، 2006 : 17).

وباختصار : فإنّ الدور الذي تؤديه اسرائيل في العراق يفضي الى تهديد أمن تركيا اقتصادياً وعسكرياً، ويسوق الى تهديد استقرارها الداخلي. ولكن يبدو ان الحكومة التركية تريد التصرف حيال الامر بحذر وروية، خاصة في ظل التطمينات الاسرائيلية لها بين الحين والآخر بأنها لا تنوي تهديد مصالحها في العراق (خماش، 2010: 92).

ب. **العلاقات التركية الإيرانية وأثرها في سياسة تركيا تجاه العراق** : منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران العام 1979، تعتقد (تركيا العلمانية) أن ايران تشكل خطراً على نظامها العلماني، وترى أن صعود التيار الاسلامي في تركيا كان يدفع ايران إلى أن تمارس جهوداً لتصدير الثورة الى تركيا. في المقابل ترى إيران أن الحكومة التركية تحارب الاسلام السياسي في تركيا بإسم " حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية "، وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن علاقاتها الوثيقة مع اسرائيل، والتي تتوطد يوماً بعد اخر، وترتقي الى مستوى الحلف، اذ ترى ايران : ان مجمل السياسة التركية هذه تشكل تحدياً لسياستها الخارجية (دلي، 1999 : 56).

لذا اتسمت العلاقات بين تركيا وايران بالريبة والحذر. وبغض النظر عن مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية، كان هنالك خلافات عدة بين البلدين كالخلافات الايديولوجية، وأخرى مردها إلى علاقات تركيا بالولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، وتنافس الدولتين في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وأيضاً حول رؤية كل منهما لأمن المنطقة سواء التسوية السلمية أم أمن الخليج، وسياستهما في شمال العراق، فضلاً عن دعم تركيا وايران لمعارضي النظامين في كل منهما (روبنس، 1993 : 68).

تواجه علاقات تركيا مع إيران عدداً من التحديات، من بينها: أزمة الملف النووي الايراني، ودور ايران الاقليمي المتزايد، إلا أن تركيا ضد اية عقوبات اقتصادية على ايران نظراً للانعكاسات السلبية لمثل هذه العقوبات على الاقتصاد التركي (نور الدين، 2008 : 280)، فتركيا قلقة جداً بشأن برنامج ايران النووي وطموحها الى الهيمنة إلا أنها لا تذهب إلى حد الصدام مع إيران (هاس، 2009 : 33)

لذا فان الدولتين، إيران وتركيا اليوم تتنافسان على النفوذ وأداء دور ريادي في المنطقة، ولكل منهما مقومات نجاح نسبية خاصة بها : كالمساحة الكبيرة، وعدد السكان، والموقع الجيواستراتيجي، والتاريخ، والقدرة الاقتصادية، والعملية الديمقراطية. ولكن امتياز تركيا الاضافي يكمن في رضا الولايات المتحدة الأمريكية عن نظامها. وبالمقابل، فإنّ ايران تطرح نفسها لقيادة العالم الاسلامي، ولديها قدرة اقتصادية جيدة لامتلاكها النفط والغاز والتقنية النووية، أي إن إيران بتوجهاتها المعادية للمصالح الاسرائيلية ولوجود الولايات المتحدة الأمريكية خلف حدودها، وفي منطقة الخليج العربي تحديداً، مما دفعها إلى انتهاج سياسة معادية للمصالح الامريكية كجزء من تطلعاتها في إداء دور إقليمي فاعل، وأن تكون لديها قوة توازي القوة الاسرائيلية المالك الوحيد للسلاح النووي في منطقة الشرق الاوسط (خواجة، 2008 : 204).

ترى الباحثة، أن طبيعة العلاقات التركية الإيرانية اتخذت شكلاً تنافسياً بين الطرفين من أجل النفوذ على العراق وبقية أجزاء المنطقة العربية، وذلك من خلال قيام إيران وتركيا بأداء دور اقليمي مهم يجعل من طبيعة علاقاتهما لها تأثير مباشر في الوضع الداخلي في العراق. ورغم التقارب والاتفاق الإيراني التركي في المرحلة الراهنة، والذي تجلى بترحيب إيران بوجود حزب العدالة والتنمية في السلطة، إلا إن هنالك افتراقاً بين الدولتين، لا سيما في سياستهما الخارجية، إذ تبرز جوانب الافتراق في الآتي :

1. لا تزال أوساط كثيرة في تركيا تخشى من امتداد النفوذ الايراني الى دول المنطقة، ولا سيما الدول العربية.
2. تنتمي ايران الى سياسة عدم الانحياز، أما تركيا فهي ما زالت عضواً في حلف شمال الاطلسي، وتقوم على أراضيها قواعد عسكرية أمريكية.
3. رغم تزايد دفء العلاقات التركية مع ايران، فإنّ مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا تشعران بعدم الارتياح تجاه حصول إيران على تكنولوجيا نووية، ويخشيان من أن يؤدي حصول إيران على أسلحة نووية إلى إختلال توازن القوة الحساس في المنطقة، وفي الوقت نفسه لا تريد تركيا التأثير على التحسن النسبي في العلاقات الثنائية مع ايران.
4. قامت المحاور الاساسية للموقف الامني في ايران فيما مضى على ثلاثة محاور اساسية، وهي : دعم ما تراه تركيا قوى التطرف في المنطقة، ومعارضة التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، أُضيف اليها محور رابع تجسد في : الدعم المادي والسياسي للقوى الشيعية في العراق والاحتفاظ بعلاقات متميزة مع الجانب الكردي الذي غالباً ما يهدد بالانفصال عن العراق وإعلان الدولة بعد أن أقام الإقليم، بما يسهم في تقسيم العراق، وهو وضع يرى فيه الاتراك انقلاباً على الثوابت كلها في منطقة الشرق الاوسط بشكل يدفع الى التحرك أزاء وضع قد يكون له تبعات خطرة على سلامة تركيا الاقليمية ووحدتها الجغرافية.
5. وجدت تركيا في الموقف الإيراني المشجع للاكراد على المطالبة بحقوقهم، ودفعهم للجوء دائماً الى المناورة، واستغلال المشكلات واستثمارها كورقة ضغط سياسية على العراق وتوظيفها لاغراض دفاعية تخدم مصالحهم.

المبحث الثاني

تأثير المياه في العلاقات العراقية التركية

تعد المياه وخلافاً للكثير من الثروات الطبيعية هي الثروة التي غالباً ما تتقاسمها دول عديدة، وتشير الدراسات المائية إلى أن ما يقارب من (40%) من سكان العالم يعيشون في أحواض أنهار تتشارك فيها ثلاث دول أو أكثر ويتجاوز عددها (200) نهراً، وسوف تكون مجالاً للنزاعات والخلافات السياسية في المستقبل.

ويكمن تفادي النزاع بيت تركيا وجاراتها العربية (العراق وسوريا) حول المياه، في النظر بجدية إلى أن هذا المورد هو مورد مشترك لا يملك أحد حق التفرد باستخدامه، وأن سبل الانتفاع بالمياه المشتركة تكمن في تغليب مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من دون التسبب بأضرار للدول الأخرى التي لها الحق نفسه بالانتفاع بتلك المياه، وقد أصبحت هذه الحلول من الآمال التي باتت تتأرجح بين الحقيقة والتنمي بقدر تعلق الأمر بقضية المياه التي أخذ العراق يطرحها بعد استمرار الموقف التركي في استكمال مشروعها في ظل عدم جدية الموقف التركي في اجراء مفاوضات بين الدول الثلاثة بخصوص الموضوع، الأمر الذي أصبح يمثل حجر العثرة في مسار العلاقات العراقية التركية.

يتناول المبحث الثاني تأثير المياه في العلاقات العراقية التركية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : المشاريع المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي.

المطلب الثاني : تداعيات آثار المشاريع التركية المائية على العلاقات العراقية التركية.

المطلب الأول

المشاريع المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي

يعد وادي دجلة والفرات هو الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يوجد فيه فائض كبير في المياه، لكنه يشهد مشاكل فعلية ومحتملة من ناحية الجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الراهنة والمستقبلية، إذ لا تواجه الدول المتشاطئة تركيا وسوريا والعراق في حوضي النهرين أزمة مياه وشيكة، ولكن هذه الدول تواجه بدلاً من ذلك مشاكل إدارة، وتوزيع غير عادل لحصص المياه، وعدم وجود تخطيط عمليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية للنهرين، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث، وقد تتصاعد التوترات أيضاً بسبب مشاريع الري الكثيف والمشاريع الكهرومائية التي يجري إعدادها (سلامة، 2001 : 92).

وتمتلك تركيا مشاريع تطوير لكل من دجلة والفرات، لكنها تولي اهتمامها الكبير إلى إنشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر إنشاء السدود، إذ يعد مشروع جنوب شرق الأناضول الكاب C.A.P أكبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل تقيمه تركيا بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع، والذي بوشر العمل به مطلع عام (1981)، وقدرت تكاليفه حينذاك (31) مليار دولار، وهو المشروع الأضخم والأول الذي خطط أن يحقق التوازن المفقيود بين جنوب شرقي تركيا وبقية المناطق الأكثر تقدماً وتطوراً فيها، وأن يرفع من مستوى الرفاهية في المنطقة، وقد سعت تركيا دوماً لإيضاح ذلك لجيرانها (باغيش، 1995 : 166)، وقد تم إنجاز هذا المشروع عام (2005).

ويتكون المشروع من (47) سداً ضمن (22) مشروعاً وعدد من المشاريع الصغيرة الممتمة لها، وذلك في منطقة جنوب شرق الأناضول التي تشكل غالبية سكانها من الأكراد، وتسعى تركيا من خلال إقامة هذه المشاريع المتعددة لإنعاش المنطقة اقتصادياً بهدف إضعاف النوايا

الإنفصالية للإكراد ولكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، رغم إجلاء حوالي (170) ألف مواطن كردي من سكان المنطقـــة بسبب انغمار مناطقهتم بمياه خزانات المشـــروع، إذ جـــرى توطينهم في قرى جديدة بعـــيدة عن مناطقهم القديمـــة بغية تشتيتهم وبالأخص التجمعات السكانية التي تؤيد جماعات حـــزب العمال التركي المحظور (مظلوم، 1995 : 84).

وأكد الجانب التركي على لسان الرئيس الأسبق (توركت أوزال) بأن هذا المشروع له جانبان : جانب إيجابي، هو الدعم الكبير للاقتصاد التركي، وجانب سلبي، أنه يؤدي إلى إنشاء السدود التي تغمر بعض الأراضي والقرى التركية بالمياه، وتشرد سكانها على حساب توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية في غرب الأناضول، وليس لإعمار جنوب شرق الأناضول (عارف، 1994 : 109).

ووجد العراق وسوريا بأن الهدف المباشر من مشروع جنـــوب شرق الأناضـــول، يكمن في أنه سسيترك آثاراً سلبيـــة على الموارد المائية لهما، وأن الدول الأوروبيـــة شجعـــت ومولت المشروع كونها كانت تهتم أن تنخـــرط تركيا في صراع مع العرب حول المياه – وهو ما تحقق بالفعل – حتى لا تتفرغ للصـــراع مع اليونان حـــول جزر بحر إيجة أو في قبـــرص (النجار، صحيفة الاتحاد الإماراتية العدد 8431 في 20 شباط 1996).

وقد جرى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تقدر تكاليف أكثر من ثلاثين مليار دولار، بطريقة التمويل المشترك عبر مساهمة من الخزينة التركية مع القروض الخارجية والتسهيلات التي تقدمها الدول الأوروبية وبخاصة : إيطاليا، والنمسا، وألمانيا، وبريطانيا وسويسرا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، حيث تبلغ المساحة التي يغطيها المشروع (73.863) كم2 تعادل عُشر مساحة تركيا تقريباً، ويروي مساحة تبلغ (1.8) مليون

هكتار وتعادل (7.2) مليون دونم، ويتضمن إضافة للمشاريع الإروائية على نهري دجلة والفرات، سلسلة مجمعات سكنية وصناعية وتعليمية وصحية، كما بُنيت ثمانية مطارات، وأنشئت مئات الكيلومترات من الطرق وسكك الحديد، إضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية (Bagi, 1989).

وعندما يجري الحديث عن المشاريع المائية التركية، يكون من المناسب الوقوف عند أبرز المحطات في تلك المشاريع، وهي :

1. المشاريع التركية على نهر الفرات

يبلغ طول نهر الفرات (2315) كم، ويتوزع هذا الطول على الدول المشاطئة فيه، وهي: تركيا التي يجـــري داخل أراضيها لمسافة (400) كم، وســـوريا (475) كم، والعراق (1400) كم، بامتداد حوض كلي لمساحة مسطحة تبلغ (5.444) ألف كم2، منها (5124.320) كم في تركيا بنسبة (28%)، وفي سوريا (75.480) كم بنسبة (17%)، فيما تبلغ نسبته في العراق (40%) بطول قدره (177.600) كم، وأخيراً جزء الحوض الواقع في الأراضي السعودية وهو قاحـــل تماماً ويبلغ طولـــه (66.600) كم بنسبة (15%) (عائب، 2009 : 71).

وقد أقامت تركيا على نهر الفرات المشاريع الآتية:

أ. **سد كيبان** : وهو أول المشاريع التركية، وقد بوشر بالتخطيط له عام (1957) وأُنجز عام (1974) بسعة خزن تُقدر (30.7) مليار متر مكعب، وسعة محطته الكهرومائية (1240) ميغاواط، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوي (5870) مليون كيلو واط/ساعة في السنة (فارس، 1993 : 191).

ب. **سد قره قاية** : تم انجاز هذا السد عام (1987) والذي تبلغ سعته الخزنية (9.54) مليار متر مكعب، وسعة محطته الكهرومائية (1800) ميغاواط، تنتج ما معدله (7500) مليون كيلو واط /ساعة في السنة (سلامة، 2001 : 99).

ج. **سد قرقاميش** : يقع على مسافة بحدود (10) كم عن الحدود التركية السورية، وقد أعلنت تركيا عن المناقصة لإنشائه في أواخر عام (1995)، وأُنجز العمل به عام (1999)، وتنتــج المحطة الكهرومائيــة الملحقــة به (652) كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية (حرج، 2012 : 382).

د. **سد أتاتورك:** يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنــوب شرق الأناضــول فيما يتعلق بنهــر الفرات، وقد أُنجــز العمل فيه عــام (1990)، وبــدأ يعمل منــذ عــام (1992)، ويعد أكبر السدود في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم، وتبلغ مساحة خزان السد (البحيرة الصناعية) (817) كم2، وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ (48.5) مليار متر مكعب، ويتضمن المشروع محطة كهرومائية ضخمة بسعة (2520) ميغاواط، وبطاقة انتاج سنوي (8900) مليون كيلو واط / ساعة، وتتفرع عن السد قنوات تأخذ المياه إلى مناطق خارج حوض النهر ومنها نفق أورفة (محمد، 2006 : 126).

هــ.**سد بيرجيك** : أنجز عام (2000)، ويقع على مسافة تقدر بأقل من (50) كم عن الحدود التركية السورية، وترتبط بالسد محطة كهرومائية لإنتاج (3168) كيلو واط /ساعة من الطاقة الكهربائية (حرج، 2012 : 382).

و. **نفق أورفة** : أُنجزت المرحلة الأولى منه عام (1994)، وهــو من المشاريع المهمة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول ويعد أكبر نفق إروائي في العالم، فهو ينقل المياه بقوة الدفع عبر نفقين متوازيين يبلغ طولهما (26.4) كم إلى سهول أورفة وحران لإرواء مساحة تبلغ

(141835) هكتار، ويبلغ أقصى تصريف للنفقين (328) متراً مكعباً في الثانية (حسين، 1994 : 87).

2. المشاريع التركية على نهر دجلة

لم تقم تركيا ببناء أي سدود أو إنشاءات من استخدام مياه نهر دجلة قبل عام (1997)، إذ بدأت بتشغيل مشاريعها بعد ذلك العام، والتي كان من أبرزها المشاريع الآتية (حرج، 2012 : 383 – 384) :

أ. **مشروع دجلة كيرل كيزي :** أُنجز هذا المشروع عام (1997)، **و**يشمل سداً يسمى سد دجلة بسعة خزنية مقدارها (595) مليون م3، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (110) ميغاواط، كما يضم سد كيرال كيزي بسعة خزنية مقدارها (1.919) مليون م3، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (94) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية مقدارها (126080) هكتاراً على الضفة اليمنى لنهر دجلة.

ب. **مشروع باطمان :** أُنجز هذا المشروع عام (1998)، ويشمل إنشاء سد باطمان بسعة خزنية قدرها (1.75) مليار م3، ويولد طاقة كهربائية مقدارها (198) ميغاواط، وهذا المشروع مصمم لإرواء مساحة زراعية قدرها (37744) هكتاراً، بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع للري بالواسطة.

ج. مشروع باطمان – سلفان : أنجز هذا المشروع عام (1998)، ويشمل سد سلفان بسعة قدرها (8.735) مليار م3، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (150) ميغاواط، إضافة إلى سد قصرو وطاقته لتوليد الكهرباء هي (90) ميغاواط، والمشروع يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها (257000) هكتار بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروعين للري بالواسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة.

د. **مشروع كرزان** : يشمل إنشاء سد كرزان بسعة خزنية قدرها (449.5) مليون م3 وتوليد طاقة كهربائية قدرها (90) ميغاواط، علماً بأن المشروع يروي أراضي زراعية مساحتها (60000) هكتار.

هـ. **مشروع أليسو** : وهو من أهم المشاريع على نهر دجلة، ويشمل سد اليسو بسعة خزنية قدرها (10.410) مليار م3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (1200) ميغاواط والطاقة الناتجة منه تبلغ (3833) كيلو واط/ ساعة، والمشروع مصمم لإرواء أراضي زراعية تبلغ مساحتها (3830) هكتاراً.

ز. **مشروع جزره** : ويتضمن إنشاء سد جزره بسعة خزنية قدرها (360) مليون م3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (240) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية تبلغ مساحتها (121000) هكتار من خلال مشروع ري نصيبين – جزره ومشروع سهل صلوبي، وهناك سد ديوه كيجيدي الذي يروي مساحة (36000) دونم، وسد كوك صو الذي يروي مساحة (16000) دونم، وهناك مشاريع إروائية أخرى غير منجزة.

وقد أكدت تركيا أن هدف مشروع جنوب شرق الأناضول لا يحمل أية جوانب سلبية لجيرانها العرب، وإنه يستهدف أساساً تنمية المنطقة من خلال تحسين نظم الري وتوليد الطاقة الكهربائية، من أجل تخليص المنطقة من الفقر وإيصالها إلى مستوى مناطق تركيا الأخرى، إلا أن الحقيقة غير ذلك تماماً، فالمشاريع التركية هذه أثرت على الأمن الغذائي العراقي من خلال الحقائق الآتية:

أولا: تتيح هذه المشاريع لتركيا أكثر من (100) مليار م3 من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة في النهرين وبحدود (40–50%) من الإيراد المائي السنوي

لنهر دجلة، وبحدود (17.5–34%) من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات(Naff,1984: 91).

كما سيتضاعف المستهلك من مياه نهر الفرات عندما تستكمل متطلبات وإنشاءات مشروع جنوب شرق الأناضول كافة، وعندها سيتم التحكم بنسبة (80%) من مياه الفرات (باغيش، 1995 : 170).

ثانيا: تأثير الاستخدامات التركية للمياه على نوعيتها وخصائصها، والذي ترتب عليه : زيادة الملوحة في المجاري السفلي داخل العراق لنهري دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (30%) في تركيا، و (20 –30%) في سوريا (الرفاعي، 1972 : 427).

وتشير الدراسات إلى أن نسبة الملوحة قد تصل إلى (5.5%) أو أكثر في مياه الفرات بعد دخوله سوريا، علماً إن نسبة الملوحة المقبولة في المياه الإروائية يجب أن تكون بحدود لا تزيد على (1.5%) لأغراض الري الجيد (الجواهري، 1988 : 11)؛ وقلة كمية الغرين – الطين الأحمر – التي ينقلها دجلة والفرات، خاصة في موسم الفيضان، نتيجة استثمار تركيا بكميات كبيرة من مياه النهرين، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر؛ والتلوث بسبب مياه المرتجعات، لأن الفضلات تعود إلى النهرين دون معالجة مباشرة من مجالات الري في الأراضي التركية ولعدم تدويرها وإعادة خلطها مع مياه النهرين، مما يؤدي إلى زيادة المشكلات الصحية في العراق (الزبيدي، 2008 : 117).

ثالثا: الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية، خاصة أن العراق يضع خططه بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين (السبعاوي، 1988 : 109).

رابعا: إن كمية المياه التي أطلقتها تركيا إلى سوريا والعراق عبر النهرين مع مطلع القرن الحادي والعشرين لا تزيد عن (27) مليار م3 سنوياً، وهذا له آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق وسوريا كونه يلحق ضرراً فادحاً في مجالات الري والزراعة والصناعة (حسن، 1986: 111).

خامسا: إن تنفيذ تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول يشير إلى تفضيلها مصلحة نسبة من سكانها تقدر بحدود (15%) يسكنون حوض النهرين في منطقة شرق الأناضول ويتوزعون على مساحة قدرها (73) ألف كم2، مقابل حرمان (100 %) من سكان وشعب العراق، و (20%) من سكان وشعب سوريا يسكنون في هذا الحوض وبمساحة قدرها نصف مليون كم2 (حميدي، جريدة الحياة اللندنية في 24 كانون الأول 1992).

ولا بد من أن تنجم عن هذا مشروع بهذا الحجم – مشروع جنوب شرق الأناضول – والتعقيد أضرار سلبية. فالاستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل هذه المشاريع التابعة له وما جرى إنشاؤه من البنية التحية اللازمة، وما تفرضه التغيرات في أعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات حياتهم، كلها عوامل مؤثرة تأثيراً مباشراً في كيفية استخدام مياه نهري دجلة والفرات، الأمر الذي يفاقم الوضع في العراق ويوجد مشكلات حقيقية في الأمن الغذائي العراقي، خاصة أنه يتزامن مع قيام إيران هي الأخرى بإنشاء عدد من السدود على مجاري الأنهار الداخلة إلى العراق، مثل أنهار ديالى، الوند والكارون، إضافة إلى تسريبها المياه الملوثة إلى الأراضي العراقية في محافظة البصرة.

لقد جعل التوافق الاستراتيجي الايراني والتركي في التحكم بورقة المياه، واستغلالها لخدمة مصالحهما، الجانب التركي يتجاهل الحقوق العراقية، وكذلك السورية. إذ يلاحظ أن تركيا تحاول عن طريق المفاوضات احاطة مسألة المياه بإطار سياسي من خلال سعيها الدائم بالمماطلة والتسويق واطالة المفاوضات بما يخدم اهدافها في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، واستغلال مسألة المياه كورقة ضغط سياسية في علاقاتها مع العراق، واشتراطها تزويد العراق بالمياه مقابل تزويدها بالنفط العراقي، وبأسعار منخفضة بمعنى : استغلال مياه الانهار لتحقيق مكاسب اقليمية على حساب حقوق العراق. فهناك العديد من الانهار المشتركة بين العراق وايران، وبالرغم من القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بتقسيم المياه، نرى ان ايران خالفت ذلك إما بغلق منافذ هذه المياه أو بادعائها لملكيتها لبعض الانهار، فنراها تقيم الموانع لحجب حصة العراق من المياه التي تدخل اراضيه، وتعمل على إقامة السدود، وفتح السواقي، التي تؤدي الى شح المياه المتدفقة الى العراق، مما ينتج عنه اضرار كبيرة في الزراعة والسكان، ويترتب على ذلك ترسيخ ايران لمشكلة مياه الانهار مع العراق، وعدم تطبيقها لاتفاقية الحدود النهرية (مصلح، 1997 : 194).

ترى الباحثة؛ أن العراق وتركيا وايران دول جوار في بيئة اقليمية واحدة، تؤثر وتتأثر كل واحدة منها بالاخرى، وللموقع الجغرافي لكل منهم يعد عاملاً مهماً يؤثر بشكل كبير في تحديد قوة كل دولة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، لانها منطقة استراتيجية مهمة تشكل ميداناً لمطامع القوى الكبرى فيها، ومجالاً للتنافس الاقليمي فيما بينها. ولما كان هذا الموقع يضم كلا الحدود : البرية والمائية التي شكلت أهمية كبيرة في موقع تركيا وايران، وتأثيرها في العراق، واستخدامها للمياه كورقة ضغط سياسي في تعاملها مع العراق، وكلاهما يتماثلان في التخطيط الإستراتيجي لاستغلال مياه الأنهار لتحقيق مكاسب إقليمية على حساب حقوق العراق.

المطلب الثاني

تداعيات آثار المشاريع المائية التركية على العلاقات العراقية التركية

عرفت العلاقات العراقية التركية ولا تزال تجاذباً وتنافراً وفق الانتماء الإيديولوجي للطبقة الحاكمة في البلدين، ولم يكن الشعبان طرفاً في تلك العلاقات المتباينة، فكثيراً ما تلاقت مصالحهما، وكثيراً ما تشابكت العلاقات الدبلوماسية بينهما. وهذا التباين في العلاقات يعد أمراً طبيعياً في مسار العلاقات الدولية بشكل عام، وغالباً ما أظهر الطرفان سوء أو حسن النية لبعضهما نتيجة الموروث الفكري الذي تولد عن مخزون تاريخي قد لا يطوى بسهولة. فالدولة العثمانية التي ورثتها تركيا كانت امبراطورية تضم العراق ضمن ولاياتها المتعددة.

ويعتقد العراق أن تركيا تساوم في قضية المياه التي أتت بمصطلح غريب على القانون الدولي وهو الأنهار الوطنية الجارية خارج الحدود والمقصود بها دجلة والفرات، مخالفة بذلك القانون الدولي الذي عرف الأنهار الدولية على أنها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع ودول المجرى ودولة المصب، الأمر الذي يوجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية، وهذا ما رفضته تركيا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وهو الوضع الذي ما لبث أن تغير بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، فدخلت سياسة تصفير المشاكلات مع دول الجوار حيز التطبيق وبدأت العلاقات بالتحسن وارتبط البلدين اقتصادياً ببعضهما (حمد، جريدة ميدل أيست أونلاين في 2014/2/26).

وكان للعامل الدولي دوره في تمادي موقف الجانب التركي من ملف المياه العالق منذ عدة عقود بين تركيا والعراق، إذ تلقت تركيا دعماً دولياً ومساندة كبيرة من الدول الأوروبية والأجنبية الأخرى لتقوية مكانتها في منطقة الشرق الأوسط، وجاء ذلك الدعم وتلك المساندة في

قبول الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية لمشروع جنوب شرق الأناضول والمعرف بمشروع الغاب (GAP) أحد مشاريع نركيا الإنمائية، إذ قال الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) : " علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية لكي تلعب دوراً أساسياً واقتصادياً أكبر في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلـــة في المنطقة (نيكسون، 1992 : 143).

ويعد مشروع جنوب شرق الأناضول أحد أبرز المشاريع التركية المائية التي أوجدت تداعيات عديدة على العلاقات العراقية التركية، فالمشروع يكشف عن مبادرة ذات أبعاد تتجاوز عمليات التنمية والتطوير وترمي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. السيطرة التامة على مياه نهري دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات التي يمكنها التحكم بالمتر المكعب الواحد تقريباً في كميات المياه التي يتم صرفها إلى الجزء الأسفل من النهرين (سوريا والعراق) (أبو زيد، 1998 : 127).
2. التخلص من المطالب الكردية المتعلقة بالاستقلال الذاتي عن طريق التوصل إلى جغرافيا جديدة لا تتلاءم مع أي نزعات انفصالية، كون المشروع يشتمل على إنشاءات لمشاريع فرعية تتضمن إقامة (22) سداً و (19) محطة توليد الطاقة (خدام، 2003 : 30).
3. إيجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفية لعناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين، في أغلب الأحوال، في الجانب الآخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والدولتين العربيتين سوريا والعراق، وذلك بنقل الأكراد برضاهم أو عنوة بعيداً عن الحدود، علاوة على المشكلات العديدة المتواصلة الناجمة عن إقامة سد أتاتورك، بما يثير القلق لدى كل سوريا والعراق والسكان الأكراد في جنوب شرق الأناضول (عائب، 2009 : 90).

وللمشاريع التركي المائية وخاصة تلك المرتبطة بمشروع جنوب شرق الأناضول تداعيات على الأمن الوطني في كل من العراق وسوريا، ومن معالمها (حرج، 2012 : 388 : 389):

أ. يتيح المشروع لتركيا إمكانية حبس كميات هائلة من مياه نهري دجلة والفرات، والتهديد بإطلاقها في أوقات الأزمات؛ وهو عامل ضغط على العراق وسوريا إذا ما لجأت تركيا إلى استخدامه في تلك الأوقات.

ب. يؤدي المشروع لنقص المياه وتردي نوعيتها وما ينجم عن ذلك من نقص في مياه الشرب والمياه المخصصة للزراعة، وبالتالي نقص الإنتاج الزراعي والحيواني واللجوء إلى الأسواق الخارجية لاستيراد الغذاء، وهذا بحد ذاته من المؤثرات في الأمن الوطني لكل دولة.

ج. تعرض السياسة التشغيلة للموارد المائية التركية مع تلك السياسة لكل من العراق وسوريا، إذ يعيق موقع هاتين الدولتين في أدنى المجرى المائي تنفيذ الخطط التي يتم وضعها، وذلك ناجم عن تحكم تركيا في عملية إطلاق المياه التي يتم السيطرة عليها بعد إنشاء السدود الضخمة التي تتحكم بمياه النهرين بصورة كاملة ووفق السياسة التشغيلية المحددة لأغراض توليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات وإرواء مساحات من الأراضي الزراعية.

د. تتطلب عملية ملىء خزانات السدود قبل تشغيلها وفق ما يسمى الخزن الميت أو الساكن، حجز مياه النهر المقام عليه السد لفترة محدودة، الأمر الذي يعرض سوريا والعراق خلالها لأضرار كبيرة قد تنشأ عنها أزمات حقيقية، كما حدث عند ملىء خزان كيبان في تركيا عام (1973)، والطبقة في سوريا عام (1974)، وكذلك ما حدث عند تعبئة خزان أتاتورك عام (1990).

هـ.توفر السدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي يُعتمد عليها في ملء الخزانات، وبذلك تكون لدى تركيا إمكانية حرمان العراق وسوريا وخصوصاً خلال السنوات التي تكون مواردهما المائية قليلة من ملء خزاناتهما.

و. يترتب عن إنجاز بناء السدود والمشاريع الإروائية المرتبطة بها من قبل تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العراقية، خلق واقع زراعي جديد، وقيام مدن وقرى وحضور سكاني كثيف مصحوباً بنشاط بشري مكثف قرب الحدود، ما يثير مشكلات أمنية فيها.

ومن خلال ما تقدم؛ فقد ألقت المشاريع التركية المائية بضلالها على العلاقات العراقية التركية على الرغم من عقد عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين، إذ أن ذلك لم يثن تركيا عن تنفيذ خططها بما فيها مشروعها الأبرز في جنوب شرق الأناضول من دون الإكتراث لمصالح الآخرين، وقد مثل ذلك مخالفة صريحة للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع جملة من الضوابط لتحقيق الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه، لذلك قدم العراق شكاوى واحتجاجات وتهديدات لم تحول دون مواصلة العمل على تنفيذ المشروع التركي، بل إن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاق أو معاهدة لتقاسم مياه النهرين، وذلك لعدة اعتبارات أهمها (محمد، 2006 : 147) :

أولا: غياب قانون دولي يمول تقاسم الموارد المائية المشتركة وإدارتها.

ثانيا: افتقاد التنسيق بين سوريا والعراق.

ثالثا: دخول العراق في حروب إقليمية فرضت عليه إقامة علاقات طيبة مع تركيا، مما يحول دون الرد بفاعلية ضد السياسة المائية التي تنتهجها تركيا.

وهكذا برزت من خلال ذلك مشكلات سياسية وأمنية ترتب عليها نزعات حول الموارد المائية وتحولت إلى وسائل ضغط تستغلها تركيا في تصرفاتها إزاء جيرانها المشتركين معها

في الأنهار، وليس خافياً على أحد أن التحالف التركـــي الإسرائيلي قد جاء نتيجة لعدة اعتبارات، من بينها رغبة تركيا في أداء دور مؤثر لها في النظام الإقليمي الذي بدأ يتبلور في المنطقة، من خلال الضغط على سوريا والعراق بما يؤدي لإضعاف موقفهما من المشكلات التي تواجه علاقتهما مـــع تركيا في مجالـــي المياه والأمن (أبو زيد، 1998 : 130).

لكن تركيا تناست أن لدى سوريا إدراك واضح لتوافر ورقة استراتيجية خطيرة لديها تتمثل في القضية الكردية، وأنها تسعى إلى أن تقايض بها أو تستخدمها كوسيل ضغط على تركيا. لذلك سعت تركيا دوماً لإضعاف الموقف العراقي والسوري من المشكلات التي تتعلق بالمياه والأمن، حتى برزت الدعاوى التركية التي تتهم سوريا وأطرفاً أخرى بأن تقديم يد العون لتمرد أكراد تركيا يهدد جهودها في تطوير مشروع جنوب شرق الأناضول، الأمر الذي دفعها للتلويح بوقف تدفق مياه نهر الفرات إلى سوريا ما لم تتوقف عن دعمها للمتمردين الأكراد. وهذا يعني بطبيعة الحال وقف تدفق مياه النهر إلى العراق أيضاً، والواقع يشير إلى تركيا نجحت باقناع سوريا لتوقيع بروتوكول عام (1989) تعهدت بموجبه سوريا بوقف دعمها للأكراد مقابل تعهد تركيا بتوفير (500) متر مكعب في الثانية من مياه الفرات إلى سوريا عند نقطة الحدود. ويشار إلى أن الدعم السوري للأكـــراد كان بمثابـــة رد مباشر من سوريا على القـــرار التركي بربط الموارد المائية المتوفرة بغزارة في نهري دجلة والفرات بمشاريع ضخمـــة يمكن أن تؤثر بعيداً إلى ما وراء الحـــدود التركية، أي أن سوريا كانت توظف ورقـــة الضغط الكردية وتستخدمها لترغم تركيا على أن تنظر بعين الاعتبار لمطالبها ومطالب العراق المائية (آل نهيان، 1996 : 87).

ومع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام (2002)، تغيرت المعطيات كلياً وعمل الحزب وقادته على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وسعى هذا

الحزب على استثمار المكانة الجيوسياسية من أجل تحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل لمراكز القوة والسلطة والقرار وتوزيعها، إذ تزاحمت القوى الإقليمية على حجز مكان لها في هذه المنطقة، خاصة بعد انهيار الجناح الشرقي للعالم العربي إثر الاحتلال الأمريكي للعراق (باكير، 2008 : 18).

واستناداً لتلك المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا التي تؤهلها لأن تصبح قوة مؤثرة في ميدان السياسة العالمية، خاصة بعد نجاحها في تحقيق أنموذجها الخاص بعد عام (2002) الذي بات عامل جذب للآخرين، فقد مرت استراتيجيتها بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معاً، إذ بدأت تركيا تتصرف بشكل ملحوظ وفقاً لمصالحها الخاصة وشروطها، جراء تنامي مكانتها الجيوسياسية في العالم دفعتها قدماً نحو مسار آخر قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط وأوراسيا التي ظلت بعيدة عنهما لوقت قصير (صابر، 2012 : 505).

خلاصة القول؛ فإن العراق وتركيا يرتبطان بعلاقات تجارية واسعة النطاق تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة، بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية الى العراق بشكل يومي وكبير، وبالمقابل فأن العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالاراضي التركية وصولاً الى ميناء جيهان حيث يصدر الى انحاء العالم، ومع زيادة قدرة العراق على التصدير أصبح من الضروري فتح منافذ جديدة عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما.

لكن العلاقات العراقية التركية شهدت تقلبات وأزمات نتيجة المشاريع المائية التي عمدت تركيا على إنشائها على نهري دجلة والفرات، مما زاد من حالة التشابك في ملف الموارد المائية

بين العراق وتركيا، الأمر الذي أدى الى حدوث نقص شديد في كميات المياه الداخلة الى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الانتاج، والاضطرار الى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ولاشك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به من قبل العراق، لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي فيه، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل.

الفصل السابع

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

الفصل السابع

الخاتمة

بدأت مراكز البحوث والدراسات تهتم بموضوع أزمة المياه العالمية مع بداية الألفية الجديدة، ونشر الكثير من الكتب والتقارير، وعقدت الندوات والمؤتمرات بشكل أكبر مما تم في القرن العشرين، وأخذت كثير من الدول على عاتقها عملية البحث للتحقق من ثرواتها المائية والتهديدات التي تتعرض لها نُظمها المائية، وقامت الجامعات حول العالم بتأسيس أقسام وفروع من أقسام مختلطة لدراسة تأثيرات نقص المياه، وصدرت تصريحات حول هذه الأزمة كان من أبرزها ما تناوله معهد المراقبة الدولية : " قد يكون شح المياه أكبر تحدٍّ بيئي عالمي أسأنا تقديره في زماننا".

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإنه يمكن القول بأن العالم يواجه أزمة مائية بسبب: التلوث، وتغير المناخ، والنمو السكاني هائل الحجم، مما أدى أن يعيش على كوكب الأرض حوالي بليونين من البشر في مناطق مجهدة مائياً، وقد يتعرض ثلثا هذا العدد نقصاً في الماء إذا لم تتغير السياسات المائية وأساليب التعامل مع أزمة المياه، وذلك جراء تضاعف سكان الأرض ثلاث مرات بحلول عام (2025)، الأمر الذي يزيد في الحاجة إلى زيادة الموارد المائية بمقدار (80%) لتروية هؤلاء، ولا أحد يعلم لحد الآن من أين سيأتي هذا الماء.

ولا تختلف هذه الدراسة في مساعيها الرامية إلى الوقوف عند هذه الأزمة التي أخذت تنمو بشكل واضح لتفرز حالة الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بحيث قامت في فصولها البحثية بتسليط الضوء على المشكلات التي أدت لكل ذلك، وقد تناولت بين طياتها كثير من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع الشائك، ومبرزة الجوانب الآتية:

1. تناولت الدراسة وبشكل عام موضوعها عبر التطرق وبشكل متسلسل إلى المعاني الآتية:

أ. تبدو مشكلات المياه في منطقة الشرق الأوسط كمشكلات نتجت عن تزايد الاحتياجات المائية نتيجة لنمو السكان وما يتبعه من زيادة في مشروعات التنمية المائية والخدمات، والتصارع على الموارد المائية المتاحة الآن وفي المستقبل. ورغم صحة هذه الاعتبارات فليس من الممكن تجاهل الظروف الطبيعية في المنطقة وخاصة في نواحيها المناخية والمائية التي تشكل أساساً التوزيع الجغرافي لموارد المياه وما يترتب على ذلك من وفرة أو ندرة في المياه ضمن منطقة معينة أو غيرها.

ب. لا يخفى على المتتبعين وصناع السياسات، أن الوطن العربي هو في صلب هذه الأزمة وتداعياتها، فمعظم الدول العربية تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، وأهم مصادر المياه السطحية تنبع من خارج أراضيها حتى باتت عرضة لسياسات دول المنبع التي تنفذ أو تخطط لمشاريع من شأنها التأثير في الحقوق العربية الراسخة في المياه.

ج. تعد تركيا من أهم دول المنبع بالنسبة إلى الموارد العربية، فمن أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق، كما يمثل الفرات مصدراً أساسياً للمياه في سوريا. وقد قامت تركيا بتنفيذ عدد من الإنشاءات على هذين النهرين ضمن مشروعها المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول الذي بات يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي في العراق وسوريا عندما تراجعت كميات المياه الواردة عبر النهرين، إلى جانب التدني المتزايد في نوعيتها.

د. تعرض العراق إلى أزمة مائية كانت نابعة من عدم توفر الموارد المائية التي تكفي لإرواء الأراضي الصالحة للزراعة على سعتها، إلا أنها وبحكم الطبيعة لم تكن متوافرة عندما تدعو الحاجة لها، رغم أن المصادر الطبيعية جهزت العراق بكميات وافرة من المياه كانت تكفي بحد ذاتها لتحقيق متطلبات الأمن الغذائي، إلا أنها لم تكن منتظمة أيضاً،

لأن تجهيزها بالكميات المطلوبة وفي الأمكنة التي تحتاجها قد تعرض للخلل لم تراعيه السلطات المسؤولة وظل مستمراً حتى ظهرت بوادر تأثيرات السياسة المائية لدول الجوار منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين عند إملاء خزاني كيبان في تركيا، والطبقة في سوريا.

2. وفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بحالة الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

أ. **تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها** المفضية إلى أن المياه تمثل أحد أبرز الأزمات التي تؤثر في طبيعة العلاقات العراقية التركية خلال الفترة (2003 – 2014)، وقد تجلى ذلك في تنامي حالة عدم الثقة المتبادلة بين العراق وتركيا، نتيجة الاتجاهات التي تسير عليها تركيا المقلقة للعراق التي جعلت من الفائض المائي الذي يتوافر لديها يصبح موضوع الإشكالية بينها وبين العراق، إذ أرادت تركيا التركيز على مقولة التعاون الإقليمي في توزيع كميات المياه لأجل اسقاط الحقوق التاريخية للعراق بهذه المياه ومن أجل تعزيز السيادة التركية على خذه الثروة المشتركة والإنفراد الكلي باستثمارها، حتى أصبحت مواقف تركيا تظهر سياسة الأمر الواقع على مجرى نهري دجلة والفرات، مع الإصرار على رفض قسمة المياه بدون سند قانوني، مما عرض علاقات البلدين للتوتر الذي أخذ يتصاعد إلى حد تفجير الأزمات والتلويح باستخدام سلاح المياه.

ب. **أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :**

أولا:عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق بطبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن تبين إن هذه الأزمة باتت كبيرة ومعقدة، ولا تتعلق بالجانب العربي فحسب، لكنها تتعلق أيضاً

بالدول التي تمر فيها الأنهار التي تستفيــد منها دول الوطن العربـــي، وذلك لأن (62%) من المياه العربية هي من خارج الوطن العربي. وإن كانت هــذه النسبة كبيرة فإنها لا تغطي الأراضي العربية الشاسعة، حيث تعاني من صحراء ممتدة وهائلة تزيد عن (80%) من المساحة الكلية لتلك الأراضي. وقد تداخلت العوامل الطبيعية والسياسات المتبعة من قبل الدول المتشاطئة والظروف الدولية، لتنتج اقتصادات محلية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين في كثير من دول العالم، ومنها الدول العربية التي باتت عاجزة عن الإيفاء بحاجات شعوبها في الغذاء، ولتحدث نزيفاً في الميزانيات السنوية التي تعد وتذهب باتجاه المراكز الصناعية الرأسمالية الكبرى، ولتشد الاقتصاديات العربية بتبعية غذائية قوية للانتاج الصناعي الرأسمالي، مع ما يتبعه من مديونية مالية وارتهان سياسي.

ثانيا: تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق بتأثير قضية المياه في العلاقات العربية التركية، من خلال توضيح كيف تحولت قضية مياه نهري دجلة والفرات من قضية للتعاون المشترك بين أطرافها إلى قضية متنازع حولها، جراء رفض الجانب التركي تطبيق قواعد القانون الدولي، ورفض تطبيق الاتفاقيات الخاصة بذلك، مما أثر سلباً في العلاقات العربية التركية. وازدادت حدة التوترات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى مع تصاعد دعوات تركيا إلى بيع المياه أو مقايضتها بالنفط، ودخولها في علاقات تحالفية مع إسرائيل، حيث تعد تركيا هي من أهم دول المنبع بالنسبة إلى الموارد المائية العربية، فمن أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق، كما يمثل نهر الفرات مصدراً أساسياً للمياه في سوريا، وقد قامت تركيا بتنفيذ عدد من الإنشاءات على النهرين ضمن مشروعها الطموح المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، الأمر الذي أصبح يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائـــي في العراق وسوريا عندما نجــم عن تنفيــذ ذلك المشـــروع تراجع ملحوظ في كميات المياه الواردة عبر

النهرين، فضلاً عن التدني المتزايد في نوعيتها، وقد مثل ذلك مخالفة صريحة للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع جملة من الضوابط لتحقيق الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه.

ثالثا: اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق بدور المياه في العلاقات العراقية التركية، إذ بينت الدراسة أن المياه تعد من أبرز الملفات الشائكة التي تعترض طريق العلاقات العراقية التركية، إذ غالباً ما تقوم تركيا باستخدام هذه الورقة كأداة لفرض هيمنتها على العراق وخاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا منذ عام (2002)، واتباعه سياسات معينة تجاه عدد من الملفات العالقة بين البلدين، مستفيدة من موقعها الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب، وبحكم أرتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى أقليمية متعددة سياسية وإقتصادية وعسكرية، وهنا يأتي عنصر المياه ليعزز من الدور الذي يمكن ان يؤديه وسط منظومتها هذه، مثلما تأثرت العلاقات العراقية التركية كثيراً خلال هذه الفترة الزمنية بمجموعة من العوامل الدولية والإقليمية، كما بينت الدراسة أنعلاقات البلدين قد تأثرت بمجموعة من المحددات لكل من العراق وتركيا التي برز فيها المحددات الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية، التي جاءت بعد الصعود التركي الواضح في أعقاب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام (2002)، وما نجم عن ذلك من تحولات في الموقف التركي من قضايا الشرق الأوسط بما فيها القضايا العربية.

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. ظهر أن التنمية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على المياه بشكل أساسي، مثلها مثل أي منطقة أخرى من مناطق العالم. وبالتالي، وعلى مدى العقود القليلة الماضية، شرعت دول المنطقة في التصدي لمشكلة ندرة المياه عن طريق ضخ استثمارات في البنية التحتية، مما وزاد في نطاق تغطية إمدادات المياه زيادة ملحوظة، وبات أكثر من ثلاثة أرباع سكان الدول المقترضة من البنك الدولي في هذه المنطقة يحصلون الآن على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسّنة، رغم عدم انتظام الخدمات في أغلب الأحيان، وقد قام عدد من دول المنطقة ببناء سدود ومنخفضات لتخزين المياه و بالإستثمار الكثيف في توسيع شبكات الري.
2. تطغى تأثيرات مشاريع المياه التركية المقامة على نهري دجلة والفرات، على نواحي العلاقات العربية التركية كونها تشغل حيزاً واسعاً من علاقات تركيا مع جاريها الوحيدين ضمن العالم العربي العراق وسوريا، الأمر الذي أسهم في دفع هاتين الدولتين للسعي من أجل تحسين علاقاتهما مع تركيا وتوقيع اتفاقيات اقتصادية تسهل عليهما تلبية بعض حاجات تركيا، فهما يواجهان أزمة مائية متفاقمة بسبب تدني كمية ونوعية المياه الواردة عبر النهرين إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية، الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي للبلدين
3. يعد وادي دجلة والفرات هو الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يوجد فيه فائض كبير في المياه، لكنه يشهد مشاكل فعلية ومحتملة من ناحية الجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الراهنة والمستقبلية، إذ لا تواجه الدول المتشاطئة تركيا وسوريا والعراق في حوضي

النهرين أزمة مياه وشيكة، ولكن هذه الدول تواجه بدلاً من ذلك مشاكل إدارة، وتوزيع غير عادل لحصص المياه، وعدم وجود تخطيط عمليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية للنهرين، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث.

4. شهدت العلاقات العراقية التركية تقلبات وأزمات نتيجة المشاريع المائية التي عمدت تركيا على إنشائها على نهري دجلة والفرات مما زاد من حالة التشابك في ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا، مما أدى الى نقص شديد في كميات المياه الداخلة الى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الانتاج والاضطرار الى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج، ولاشك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به من قبل العراق، لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق.

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. ترشيد الاستهلاك من قبل العراق وسوريا وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة من خلال إقامة الحملات الإعلامية والتوعوية، ووضع الخطط والبرامج المستقبلية لاستخدام تقنيات متقدمة لتنمية الموارد المائية.
2. تبني سياسة مائية عربية مستقبلية من قبل العراق وسوريا ضمن إطار منهجي موحد يجري تنفعيله بالتنسيق مع جامعة الدول العربية من أجل الضغط على الجانب التركي لحل القضايا المائية العالقة، بما يخدم الأمن الغذائي في كل من العراق وسوريا.
3. تفعيل توصيات المؤتمرات الدولية والملتقيات المائية العالمية من قبل المجتمع الدولي وتنفيذها، وإبرام اتفاقيات دولية تضمن المحافظة على الحقوق المائية لكل الدول النهرية.
4. التحرك العراقي الجاد للضغط على الإصرار التركي الرافض لمبدأ قسمة المياه وتفضيلها مبدأ الاستخدام الأمثل، وتوضيح ذلك للمنظمات الدولية والقانونية بأن هذا الإصرار التركي هو بدون سند قانوني دولي، لأنه من الناحية القانونية لا يبمكن تطبيق مبدأ عدم الإضرار بالآخرين دون تحديد حصة كل بلد من البلدان الثلاثة المتشاطئة في نهري دجلة والفرات، بما يتناسب مع المشاريع الإروائية للعراق وسوريا وتركيا.
5. الدفع نحو اتخاذ موقف عربي مساند لسوريا والعراق، في مطالبهما المشروعة من الحصص المائية اللازمة لهما، والوقوف أمام تداعيات المواقف التركية حيال القضايا العربية، من أجل تعديل مناهجها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.

قائمة المراجع

أولا: الوثائق

- وثيقة معاهدة باريس لعام 1920.
- وثيقة معاهدة لوزان لعام 1923.
- وثيقة معاهدة الصداقة وحسن الجواربين العراق وتركيا لعام 1946.
- وثيقة مناقشات الدورة الثالثة والأربعين لمنظمة الأمم المتحدة المنعقدة للفترة 14 نيسان – 19 تموز 1991.
- وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم : E/CN.17/1997/9، تقييم شامل لموارد المياه العذبة في العالم.
- وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة رقم A 51/869 المؤرخة في 11 /3/ 1997، حول استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.
- وثيقة تقرير وزارة الخارجية التركية – دائرة المياه الإقليمية والعابرة للحدود في حزيران 1997.

ثانيا : المعاجم والقواميس اللغوية والموسوعات

- الجوهري، (1990). **الصحاح في اللغة**، بيروت، تحقيق : احمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين.
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا في 2014/4/8 : الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8A7%D9%88%D9%86

- أبن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1970). **لسان العرب المحيط**، بيروت، دار لسان العرب.

ثالثا: الكتب العربية

- أبو زيد، محمود (1998). **المياه مصدر التوتر في القــرن 21**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- أبو هدبة، أحمد (تحقيق وترجمة) (2005). **الدور الاسرائيلي في الحــرب الامريكيــة على العراق**، دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية.
- آراس، بولنت وآخرون (2012). **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، عمان، مركــز دراسات الشرق الأوسط.
- الإمارة، لمى مضر (2005). **المتغيرات الداخلية والخارجية فــي روســيا الاتحاديــة وتاثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990 – 2003)**، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- أوغلو، أحمد داود (2011). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورهــا فــي الــساحة الدولية**، ط2، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيــرة للدراســـات، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل.
- باروت، محمد جمال. حول ندوة احتلال العراق وتداعياته : عربياً واقليميــاً ودوليــاً، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (302)، نيسان (2004)، ص (44)، مركــز دراسات الوحدة العربية.
- باغيش، علي احسان (1995). **إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية – العربية**، بيروت، ورقة مقدمة في ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي التـــي نظمهـــا مركز دراسات الوحدة العربية.

- باكير، علي حسين (2010). تركيا الدولة والمجتمع : المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية النموذج اقليمي والارتقاء العالمي، في : عبد العاطي، محمد (تحرير)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت، الدار العربية ناشرون.
- باولو، مود (2008). **الميثاق الأزرق أزمة المياه العالمية والصراع القائم حول حق الحصول على الماء**، بيروت، ترجمة بسام العقباني، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- البرقاوي، احمد رفيق (1980). **العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (1922-1932)**، بغداد، دار الرشيد للنشر.
- بن خضراء، معد (1998). **إسرائيل وحرب المياه القادمة**، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر.
- **التقرير الاستراتيجي العربي (2002 ـ 2003)**. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام مؤسسة الاهرام.
- الجميل، سيار (2012). الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب، في : نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حرج، ناجي علي (2012). المياه في العلاقات العربية – التركية، في : نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حسين، فاضل (1967). **مشكلة الموصل**، ط2، بغداد، د. ن.
- الحمش، منير (2012). وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، في : نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- خدام، منذر (2003). **الأمن المائي – الواقع والتحديات**، بيـــروت، مركـــز دراســـات الوحدة العربية.
- خماش، رنا عبد العزيز (2010). **العلاقات التركية – الاســـرائيلية وتأثيرهـــا علـــى المنطقة العربية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- خواجة، محمد (2008). **الشرق الاوسط تحولات استراتيجية**، بيروت : دار الفارابي.
- الخيرو، عز الدين (1977). **الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- الدباغ، رياض حامد (1994). **مشكلة المياه في الشرق الاعوسط: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- دلي، خورشيد حسين (1999). **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دمشق، منـــشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الدناصوري، جمال الدين (1996). **موارد المياه في الوطن العربي– دراسة هيدروغرافية وهيدروجية واقتصادية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- دي سانتيس، نيكولاي (2006). **التحولات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي**، في: إبراهيم، حسنين توفيق وكريستان كوخ (تحرير)، **الخليج في عـــام (2005–2006)**، دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- رضوان، وليد (2005). **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- رضوان، وليد (2006). **العلاقات العربية التركية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- روبنس، فيليب (1993). **تركيا والشرط الأوسط**، بيروت، ترجمة : ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والثوثيق والأبحاث.
- روبنس، فيليب (1993). **تركيا والشرق الأوسط**، القاهرة، ترجمة : ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي.
- سعد، كمال فريد (1988). الإشراف والتخطيط والتنسيق، في : شاهين، ممدوح (محرر)، **تقييم الموارد المائية في الوطن العربي**، دمشق، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة.
- السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي**، عمان، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع.
- سلامة، رمزي (2001). **مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية**، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- سلطان، حامد (1976). **القانون الدولي العام في وقت السلم**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سليم، محمد السيد (2012). الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي : البديل والنموذج الإستراتيجي، في : نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- السمالوطي، نبيل (1981). **علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، بيروت، دار النهضة العربية.

- شلبي، حسن وطارق مجذوب (1997). تركية ومياه الفرات والقانون الدولي، في : ملاط، شبلي وألن ج (تحرير)، **المياه في الشرق الأوسط: الماحات قانونية وسياسية واقتصادية**، دمشق، ترجمة محمد أسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة السورية.
- شندي، مجدي (1996). **المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط**، القاهرة، دار المعارف.
- صابر، فرح (2012). الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها، في : نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الطماوي، سليمان محمد (1966). **التطور السياسي للمجتمع العربي**، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عائب، حبيب (2009). **المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب.
- العادلي، منصور (1996). **موارد المياه في الشرق الأوسط، صراع أم تعاون**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبد الخالق، علي غالب (1991). **الموارد المائية في العراق وأثرها على الاقتصاد العراقي**، بغداد، وزارة الزراعة والري.
- عبد العاطي، محمد (تحرير) (2010). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- عبد القادر، محمد (2012). تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في : نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- العتابي، عبد الزهرة شلش (2002). **توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي : دراسة في الجغرافية السياسية**، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة.
- عثمان، ناظم يونس (2012). الأكراد على طرفي الحدود العربية- التركية التـداعيات السياسية والاجتماعية، في : نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- العناني، خليل (2010). مع الولايات المتحدة... مصالح استراتيجية متبادلة، في عبـد العاطي، محمد (تحرير)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت، الـدار العربية للعلوم ناشرون.
- العيطة، سمير (2012). العرب وتركيا : من شاحنات التبادل التجـاري إلـى قطـار الصعود الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، في : نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسات.
- فارس، نبيل (1993). **حرب الميـاه والـصراع العربـي الإسـرائيلي**، القـاهرة، دار الاعتصام.
- فهمي، عبد القادر محمد (2011). **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، ط2، عمـان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- المجذوب، طارق (2012). تأثير المياه في العلاقات بين تركيا وجوارها العربي، في : نور الدين، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محفوض، عقيل سعيد (2012). **السياسة الخارجية التركية الاسـتمرارية – التغييـر**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- محمد، أبو العلا محمد (1994). **مشكلات المياه في الشرق الأوسط**، القاهرة، دار المعارف.
- محمد، داليا إسماعيل (2006). **المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- محمود، صباح (1996). **تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الاوربي**، بيروت، مركز البحوث والدراسات.
- مخيمر، سامي وخالد حجازي (1996). **أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- المديني، توفيق (2010). **العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير**، دمشق، سلسلة دراسات (13)، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- مظلوم، جمال وآخرون (1995). **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة.
- معوض، جلال (1991). **مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية**، القاهرة، جامعة القاهرة.
- مقلد، إسماعيل صبري (1991). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- ميرشامير، جون وستيفن وولت (2006). **اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية**، دمشق، ترجمة : ابراهيم الشهابي، دار الفكر العربي.
- النعيمي، احمد نوري (2009). **العلاقات العراقية ــ التركية الواقع والمستقبل**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

- نهار، غازي صالح (1993). **الأمن القومي العربي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- نور الدين، محمد (2012). **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- نور الدين، محمد (تقديم) (2012). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة –، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- نور الدين، محمد (1997). **تركيا في الزمن المتحول**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.
- نور الدين، محمد (2008). **تركيا الصيغة والدور**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.
- نيكسون، ريتشارد (1992). **الفرصة السانحة**، القاهرة، دار الهلال.
- هاس، ريتشاردن ومارتين انديك (2009). إنه وقت التجديد للدبلوماسية : نحو استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الاوسط، في هاس، ريتشاردن وآخرون : **استعادة التوازن استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد**، بيروت، ترجمة : سامي الكعكي، دار الكتاب العربي.
- هيكل، محمد حسنين (2004). **الامبراطورية الامريكية والاغارة علـــى العــراق**، ط3، القاهرة، دار الشروق.
- الياسري، مازن (2010). **العراق والمجتمع الدولي والعهد**، بيروت، دار السلام للنشر.

رابعا: الدراسات الحكومية والتقارير الدولية

- **تقرير عن التنمية في العالم لعام 1992**، واشنطن، البنك الدولي.

- وزارة الخارجية السورية. **دراسة سورية مقدمة إلى الدول العربية المدعوة لحضور مؤتمر قمة مياه الشرق الأوسط المنعقدة في اسطنبول للفترة 3–1991/11/9**، دمشق.
- وزارة الدفاع السورية (1996). **الأطلس المناخي**، مديرية الأرصاد الجوية.
- وزارة الزراعة والري العراقية (1992). **الموارد المائية في العراق، الواقع والمستقبل في ضوء مشاريع دول أعالي النهر**، بغداد.

خامسا: الدوريات

- بكر، حسن. المنظور المائي للصراع العربي – الإسرائيلي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (104) أبريل (1991)، ص (131–135)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- بيبرس، سامية. العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (145)، ربيع (2011)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- توفيق، سعد حقي. السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 – 2008، بغداد، **مجلة العلوم السياسية**، العددان (38 – 39)، كانون الاول (2009)، ص(14 – 15)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- توفيق، سعد حقي، العراق وسياسة حسن الجوار : تركيا وايران انموذجاً، بغداد، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (41)، تموز، (2010)، ص(185)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- خولي، معمر. تأثير الانتفاضة الشعبية في سورية على العلاقات التركية الروسية، **مجلة شؤون عربية**، العدد (150)، صيف (2012)، ص (168 – 176)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- دلي، خورشيد (2012). تركيا : أزمة الدور وجموح التطلعات، بيروت، **مجلة الوحدة الإسلامية**، تجمع العلماء المسلمين في لبنان.
- دياب، مغاوري شحاتة. موارد المياه في الوطن العربي: إدارتها وتنميتها، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (158)، أكتوبر (2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- سليم، نبيل محمد. دور تركيا في الترتيبات الامنية الاميركية للشرق الاوسط، بغداد، **قضايا سياسية**، العدد الثاني،، (2000)، ص(51)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- سلطان، حامد. الأنهار الدولية في العالم العربي، القاهرة، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد (122)، (1966)، الجمعية المصرية للقانون الدولي.
- السيد، محمود السيد. الحقوق العربية حول منابع دجلة والفرات، القاهرة، **مجلة النيل**، العدد (65)، (2000)، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات.
- الشقاقي، خليل. أبعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (94)، (1998)، ص (36) القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
- عامر، صلاح الدين. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (158)، أكتوبر (2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- العاني، فكرت نامق. العراق في الادراك الامريكي لامن الخليج العربي : رؤية مستقبلية، بغداد، **دراسات عراقية**، العدد (7)، السنة الثالثة، (2007)، ص(85)، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

- عبد البديع، أحمد عباس. أزمة مياه النيل إلى الفرات، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (104)، أبريل (1991)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عبد العظيم، خالد. العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (187) يناير (2012)، ص (22–32)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عبد الفتاح، بشير. التطورات المصرية الداخلية وتأثيراتها على العلاقات المصرية التركية، القاهرة، **مجلة شؤون عربية،** عدد (155)، خريف (2013)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- العلاف، ابراهيم خليل. نحن وتركيا، الموصل، **سلسلة شؤون اقليمية** العـــدد (18)، (2008)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية.
- علو، أحمد. سياسة الماء ومستقبل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، بيروت، **مجلة الجيش اللبناني،** العدد (322)، نيسان (2012).
- العناني، خليل. الدور الايراني في العراق تحركات غامضة في بيئة مضطربة، القاهرة، **كراسات أستراتيجية،** العدد(158)، (2005)، السنة الخامسة عشرة،، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالاهرام.
- قرني، بهجت. العلاقات الدولية على مشارف القرن 21، القاهرة، **سلـــسلة بحـــوث سياسية،** العدد (105)، (ابريل 1996)، مركز البحـــوث الاســـتراتيجية والدراســـات السياسية، جامعة القاهرة.
- كشك، أشرف محمد. الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج.. تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني، القاهرة، **مختارات إيرانية،** العدد (64)، نوفمبر، (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- مؤسسة ستراتفور، سيطرة بالمشاركة : ثمن ذهاب الجيش التركي الى العراق، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد (297)، تشرين الثاني (2003)، ص(109 – 110)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المجذوب، طارق. العلاقات العربية التركية (التعاون العربي – التركي في مشاريع البنية التحتية : المياه والطاقة الكهربائية)، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (188)، تشرين (1994)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، ثامر كامل ونبيل محمد سليم. العلاقات التركية الامريكية والشرق الاوسط في عالم مابعد الحرب الباردة، أبو ظبي، **دراسات استراتيجية**، العدد (65)، (2004)، ص (43–45)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مصطفى، نادية. حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (14)، العدد (3)، (خريف 1986).
- مصلح، اسامة جبار، معادلة المياه – النفط في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، بغداد، **مجلة دراسات الشرق الاوسط**، (1997)، ص (194)، مركز أبحاث أم المعارك، الجامعة المستنصرية.
- معروف، هدى شاكر. السياسة الاسرائيلية حيال العراق (رؤية مستقبلية)، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (2)، (2002)، ص(25 – 33)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
- معوض، علي جلال. الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(185)، يوليو(2011)،، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية.

- معوض، علي جلال. الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد (43) (2011)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
- معوض، علي جلال. العثمانية الجديدة ؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، القاهرة، **سلسلة قضايا**، العدد (58) تشرين الأول (2009)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
- النعيمي، احمد نوري. الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (22)، (2001)، ص(47 – 48)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- نوار، ابراهيم. القيود الاقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (122)، (1995)، ص (157)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- نور الدين، محمد. الوسيط التركي يجتمع شرقاً : البحث عن الدور المفقود، بيروت، شؤون الأوسط، العدد (35)، تشرين الثاني (1994)، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- نور الدين، محمد. تركيا النتائج والتداعيات، في : محمد جمال باروت، حول ندوة احتلال العراق وتداعياته : عربيا واقليمياً ودولياً، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (302)، (2005)، ص (49)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- نور الدين محمد. تركيا والثورات العربية : سياسات مركبة تنهي العمق الاستراتيجي، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (146)، شتاء (2011)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- نور الدين محمد. تركيا والثورات العربية كل شيء أو لا شيء، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، عدد (149)، ربيع (2012)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- هياجنة، عدنان (2011). التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظـــل التحـــولات السياسية، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد الـــصيف (56)، ص (13 – 33)، مركز دراسات الشرق الأوسط.

سادسا: الرسائل الجامعية

- حسان، سمر (2012). **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002 – 2010**، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- حسن، عامر عباس (1986). **مقاسة المياه الإقليمية الدولية في الشرق الأوسط**، بغداد، رسالة دبلوم عال غير منشورة، في العلوم العسكرية من كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر.
- حسين، فتحي علي (1994). **الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط**، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عارف، وصال نجيب (1994). **القضية الكردية في تركيا**، بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- آل نهيان، محمد بن خليفة (1996). **المياه التحدي الذي يواجه الشرق الأوسط دراسة حالة لحوض دجلة والفرات**، دينفر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة لجامعة كلورادو في دينفر.

سابعا: الندوات والمؤتمرات

- الجواهري، عماد وصلاح سليم. **سد أتاتورك ومستقبل العلاقات العراقية التركية،** الموصل، ندوة المياه المقامة من قبل مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل بتاريخ (1988/1/10).
- السبعاوي، عوني عبد الرحمن (1988). **أبعاد ومؤثرات مشروع الكاب في الأمن القومي العربي،** الموصل، ندوة المياه المقامة من قبل مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل بتاريخ (1988/1/10).

ثامنا: الصحف

- باكير، علي حسين. الارتقاء الإقليمي التفاعلي : تركيا نموذجاً، عمان، **صحيفة الغد الأردنية،** العدد (2313) في (19 حزيران 2008).
- الجندي، عمار. الناتو يقر «مبادرة اسطنبول للتعاون» لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط، الرياض، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية،** العدد (9345) في (29 حزيران 2004).
- حمد، محمد سلمان. جدلية القطب المحوري في العلاقات الإقليمية: العلاقات العراقية التركية، نموذجا، **جريدة ميدل أيست أونلاين،** في (26 شباط 2014).
- حميدي، إبراهيم. ثلاثة احتمالات تفسر مماطلة أنقرة في التفاوض على مياه دجلة والفرات، **جريدة الحياة اللندنية،** في (24 كانون الأول 1992).
- خليل، محمد عبدالقادر، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، **جريدة الأهرام المصرية** في (24 آب 2012).

- الشافعي، مي. مياه الشرق الأوسط المستنفدة بين أفق (سلام أزرق) وكارثة حروبها، **جريدة الحياة اللندنية**، في (27 نيسان 2013).
- النجار، أحمد. ما الدوافع الاستراتيجية وراء مشروع الكاب، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، العدد (8431) في (20 شباط 1996).

تاسعا: المواقع الإلكترونية

- دلي، خورشيد. **سر التحول التركي من القوة الناعمة إلى الخشنة**، منتدى إيلاف في 6 / 10 / 2011 الموقع الالكتروني :

http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/10/692103.html

- نصار، فاتن. **الموقف التركي من الثورات العربية.. محاولة للفهم**، منتدى علامات أونلاين في 2011/4/3، الموقع الإلكتروني :

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=986

- ياموري، نجاة (2013). **الموارد المائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPWATRES/0,,contentMDK:21755910~menuPK:497170~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497164,00.html

عاشرا: المراجع الأجنبية

- Bagi, Ali Ihsan (1989). **GAP Southeastern Anatolia Project: The Cradle of Civilization Regenerated, Istanbul**: Interbank-Aksoy Matbassi.
- Bagis, Ali Ihsan. Turkeys Hydropolitics of the Euphrates –Tigris Basin, **International Journal of Water Resources Development,** vol.14, no. 4 , December 1997.

- Beaumont, P. Blake (1988). **The Middle East, Geographical Study,** London.
- Beaumont, P. Blake (1988). **The Middle East, Geographical Study,** London.
- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE.
- Berber, F. J. (1959). **Rivers in International Law,** Translated from the German by R. K. Batstone , London: Stevens; New York : Oceana Publications.
- Bilen, Ozden (1994). **Prospects for Technical Cooperation in the Euphrates- Tigris Basin ,** edited by Asit K. Biswas , International Waters of the Middle East , Bombay ; Delhi: Oxford University Press.
- Edward J. Murray (1973). **Conflict: The Psychological Aspects**, in Institute Ecuadorian Seguridad Social.
- Hilal, Elver (2009).**Turkey's Rivers of Dispute**, Washington, Middle East Research and Information Project.
- Hourani, Albert (1962). **Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939,** London, Oxford University Press; Royal Institute on International Affairs.
- Mancisidor, Mikel (2008). **The Human Right to Current Situation and Future Challenges, Publishing Coordinator Natalia Uribe** Barcelona, Icaria Editorial; Bilbao, Spain, UNESCO Etxea-Center.
- Naff, Tomas and Ruth. C. Matson (1984). **Water in Middle East,** Conflict or Cooperation published in cooperation with the Middle East Research Institut-University of Pensylvania, U.S.A.

- **Report of United Nations Water Conference**, Mar del Plata, 14-25 March 1977, New York, E/Conf.70/29.
- Robert North (1968). **Conflict: Political Aspects in Institute Ecuadorian Seguridad Social.**
- Sayari, Sabri (2003). **The United states and Turkey's Membership in the European Union**, The Turkish yearbook, VOL.XXXIV, Ankara University.
- Smith, C.G. (1970). **Water resources and irrigation development in the Middle East,** London**,** Vol**.** 55**.**
- **The Encyclopedia Americana International Edition (1992).** Danbury, Connecticut: Grolier Incorporated.
- **The Encyclopedia Americana International Edition (1992).** Danbury, Connecticut: Grolier Incorporated.
- **The Yearbook of the International Law Commission** (1983). New York: United Nations, vol.11, part1.